شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٢٤) ١٥/١٠/٢٠٠٤




- وثيقة: الحكم الفردي والجيل الشاب في السعودية
- تحديات التحوّل السياسي والإجتماعي في السعودية
- توأمة مصيرية بين الوهابية وآل سعود
- مملكة الكراهية والعنف والتحريض
- عنف مستمر: هل قضي على (الفئة الضالة)؟



الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

## نخبة الحجاز:
## هموم المرحلة وتحديات المستقبل






المساجد السبعة في المدينة المنورة:

## معالم وآثار
## يهدمها صرب الوهابية



مرافعة إصلاحية:

## المجتمع المدني ودوره في الحدّ من العنف والإرهاب

# في هذا العدد

# مملكة الكراهية

العنوان لـ دور جولد مؤلف كتاب (مملكة الكراهية) الذي قدّم قراءة نفسية للسلوك التاريخي للوهابية السعودية، وتوصل الى أن هذه الدولة مؤسسة على كراهية دينية، تصنّف الآخر بما في ذلك المسلم في قائمة الاعداء، وهو تصنيف مشفوع بتبرير ديني، وهو وراء شن الحروب وغزو المناطق منذ انعقاد التحالف بين الوهابية وآل سعود. يقول إن الغارات القبلية باتت تتم بوصفها فريضة دينية، فما كان يؤخذ باعتباره غنيمة قبلية أصبح الآن يفرض باعتباره خمساً. لقد شرعنت الوهابية الجهاد ضد المسلمين لأول مرة في التاريخ الاسلامي، وإن قتل أولئك الذين رفضوا الانضواء تحت واعتناق العقيدة الوهابية وبالتالي السيادة السعودية ومصادرة ممتلكاتهم يعتبر عملاً محموداً ومندوباً.

إن سمة الشرك التي ألصقها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من بعده بكافة السالكين لغير طريقته انطوت على شحنة كراهية هائلة. تماماً كما أن تدمير قبور الصحابة وزوجات المصطفى باعتبارها أماكن لممارسة الشرك بحجة التوسل بها من غير الله، وهكذا هدم المساجد والآثار التاريخية في أهم بقعة في تاريخ البشرية وتغيير معالم المدينتين المقدّستين بحجة التوسعة أو إزالة آثار الشرك أو المؤدية اليه، لم تكن سوى تجسيدات لنزعة الكراهية المؤسسة على خلفية دينية.

ومن الناحية التاريخية، فحتى وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عام ١٧٩١ كانت ذراع الوهابية السعودية قد امتدت الى أقصى الخليج، فكانت عمان والبحرين تدفعان الجزية، وفي عام ١٨٠٣ سقطت مكة المكرمة تحت حكم الوهابيين ومن ثم أجزاء من العراق. لقد كانت حرباً شرسة يفقد فيها الرجال والنساء والاطفال أرواحهم، وتصادر فيها ممتلكاتهم، ولا ترعى فيها حرمة ولا تصان فيها كرامة.

إن حملات الكراهية بلونها الدامي شكّلت صدمة عنيفة للمسلمين الذين لم يعهدوا، منذ زوال الخوارج كأول حركة تكفيرية استئصالية في تاريخ المسلمين، ظهور حركة انشقاقية بصورة راديكالية. ولذلك قام العثمانيون بالرد السريع لوضع حد لحمامات الدم التي اقترفتها جيوش الدعوة الوهابية في المناطق الخاضعة تحت إدارة الدولة العثمانية. وقد قامت الجيوش العثمانية في الفترة ما بين ١٨١١ و١٨١٨ بحملات عسكرية لتصفية جيوب الوهابية السعودية.

ولكن جاء أحفاد عبد الله وهم محمّلون بروح الانتقام لاعادة بناء دولتهم على الكراهية الدينية ونشروا فكراً يقوم على تقسيم العالم الى موحدّين ومشركين ومؤمنين وكفار، وانطلقت جحافل الدعاة في أرجاء المعمورة لتحيل منها جبهات حرب مفتوحة. وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كانت الحركة الوهابية قد تسللت الى القارة الهندية ودشّنت قواعد لها في مجتمعات القارة تلك، وفي عام ١٩١٢ كانت الخلايا الوهابية تعمل في ارجاء آسيا الوسطى.

يقول رود جولد بأنه كان على خطأ قبل تأليف لكتاب مملكة الكراهية، فقد كان يعتقد بأن آل سعود يعارضون الوهابيين ولكنهم تسامحوا معها بسبب نفوذها الواسع داخل الجزيرة العربية، ولكن تبيّن له من خلال تقصيه الحثيث للعلاقة التاريخية بينهما بأن الوهابية وآل سعود هما وجهان لعملة واحدة.

من الاكتشافات ايضاً أن البريطانيين، الذين تحالفوا مع ابن سعود لاقامة دولة سعودية مضادة للامبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى، اعتقدوا بأن ادعاءات السعوديين بأن كراهيتهم للعثمانين هي بسبب عدم نقاوتهم الدينية لا تدلل على عداوة تجاه المسيحيين ايضاً. الى جانب، يعتقد البريطانيون، بأن ماذا يمتلك العرب او غيرهم من قوة يوجهونها ضد امبراطورية جلالة الملكة. لقد بدأ البريطانيون باكتشاف أنه بعد الحرب بأنهم لحظوا عدم قدرة الاتحاد الوهابي السعودي من ازالة الدولة الهاشمية من الجزيرة العربية. وبخلاف العثمانيين، فإن البريطانيين كانوا غير قادرين على تصعيد البعد العسكري اكثر من الابعاد الدينية والسياسية للهجوم المتطلب لهزيمة الهرطقة الدينية الممثلة في الوهابية.

الاميركيون الذين ورثوا البريطانيين في الهيمنة على المنطقة لم يدركوا حقيقة وطبيعة المشكلة التي سيواجهونها في المستقبل. فقد كان التفسير الكلاسيكي لدى مكتب الاستخبارات الاميركية في شركة أرامكو النفطية يفسّر الوهابية على انها المعادل العقدي للحركة الطهرانية. ومنذاك كانت الحكومات الاميركية تعتقد بأن سلطة العائلة المالكة ستحول دون انفلات التطرف من قمقم الوهابية وأنها ستضع القيود على التطرف الوهابي، وهو ما ثبت بطلانه بصورة مدوّية.

فأن تقوم العائلة المالكة بشن حملة تيولوجية ضد الوهابية مستبعد للغاية، فبدون الوهابية فإن العائلة المالكة لن تصمد في الحكم ولن تكون قيادة في الجزيرة العربية، بل لن تكون هناك دولة في الاصل. وبوضوح أكثر، فإن سلوك العائلة المالكة المعتل والفاسد لا يجعلها تحظى بصفة دينية، بل هناك كثيرون في الداخل والخارج ينظرون الى تصرفاتها ومواقفها وسياساتها بأنها مخالفة للشرع الاسلامي، ولذلك فإن وجود المؤسسة الوهابية يضفي عليها هذه الصفة ويبرر اقترافاتها الفظيعة المناوئة لقيم الدين. فالوهابية بالنسبة للعائلة المالكة إحدى ضمانات السلطة السعودية. ولذلك يعتقد البعض بأن الفكرة القائلة بأن العائلة المالكة قادرة على ان تكسب شرعية غير دينية ولتكن الديمقراطية هي مجرد وهم. فآل سعود حسب صاحب كتاب مملكة الكراهية متمسكون بالنمر الذي يمتطون.

في كافة قارات العالم الآن، هناك رؤية موحدة حول الاسلام فرضتها الوهابية بإسم أكثر من مليار ونصف مسلم يدفعون ثقلين من الكراهية: الاول من الحكم التكفيري الاستئصالي للوهابية ضدهم والمؤسس على قاعدة تجريد المسلمين غير المنتمين للوهابية من الاسلام، والثاني من دول ومجتمعات استيقظت على وقع زلزال الارهاب الذي ضرب كل زوايا العالم بإسم الاسلام، فأصبح المسلم متهماً أينما كان، فسنّت القوانين الصارمة للحد من حركة المسلمين والتضييق عليهم في أرزاقهم ومعائشهم. ولا يجب ان ننسى الاقترافات الشنيعة من قبل الحلفاء الاستراتيجيين للدولة السعودية الذين أمدّوها بالمال والسلاح كيما تصل الى مرحلة التغوّل، فلولا الدعم المتواصل لما استطاعت ذراع التطرف ان تبطش بكل إتجاه. فبريطانيا تتحمل قسطاً من مسؤولية الدعم المالي والعسكري لابن سعود كيما يؤسس دولة الكراهية في الجزيرة العربية كما تتحمل الولايات المتحدة قسطاً آخر من المسؤولية والجريمة في توفير مقوّمات الاستقرار والاستمرار للدولة السعودية وأن تشترك معها في مشاريع جهادية بحجة مقاومة المد الشيوعي ليس في افغانستان وآسيا والصين والقارة الافريقية بل وحتى اميركا اللاتينية، فمملكة الكراهية لم تتأسس بدون دعم الغرب والولايات المتحدة بخاصة.

## الحلقة المفقودة

# هل ثمة نهاية لدوامة العنف؟

في الثالث من سبتمبر الماضي عادت ماكينة العنف للدوران مرة اخرى، حيث وقعت اشتباكات في حي الهلال جنوب مدينة بريدة التي تبعد ٣٤٠ كلم شمال غرب العاصمة السعودية الرياض، وأدت الى مقتل رجل أمن وإصابة ثلاثة آخرين، وقد استمرت المواجهات التي وصفت بأنها كانت (ضارية) منذ بعيد المغرب وحتى ساعة متأخرة من الليل، حيث انتقلت عمليات تبادل اطلاق النار من حي الهلال الى حي الخليج اللذين فرضت قوات الأمن حصاراً حولهما، كما تم اغلاق كافة الطرق المؤدية الى حي الهلال واستعلمت خلالها قوات الامن مروحية لتعقب المسلحين.

وبعد ثلاثة أيام من عملية المداهمة، قامت قوات الأمن بحملة تمشيط واسعة في السادس من سبتمبر في الاحياء الواقعة جنوب مدينة بريدة وأسفرت المواجهات المسلحة مع مشتبّه بهم الى مقتل ثلاثة من رجال الأمن من شعبة البحث الجنائي في عملية مطاردة بالسيارات حيث أصيبت سيارة الأمن بطلق ناري أدى الى اشتعالها وتفحّم من فيها، وقد تم القاء القبض على سبعة من المشتبه بهم. وفي الوقت ذاته، تم ضبط سيارتين مطلوبتين في المنطقة المركزية في الرقوبة وحي الخانسة في مكة المكرمة وتعود السيارتان الى الجماعات المسلّحة، حيث جرى استعمالهما خلال عمليات مطاردة مع مشتبّه بهم، ونقل اسلحة ثقيلة ومواد تفجير صغيرة الحجم.

وفي فجر الثاني عشر من أكتوبر الجاري، شهد حي الخليج اشرق الرياض الذي يقيم فيه عدد كبير من الاجانب والغربيين مواجهات شرسة بين قوات الأمن. وقد بدأت المواجهات بعد عملية رصد لأحد مواقع تنظيم القاعدة في الحي، حيث فرضت قوات الامن طوقاً أمنياً وباشرت باطلاق النار حيث ردّت الجماعات المسلّحة باستعمال كثيف للنار من أسلحة رشاشة وقنابل يدوية أدّت الى إصابة ١٢ من رجال الشرطة.

وبالرغم من مقتل ثلاثة من أفراد الجماعة الا أن مشهد الجرحى وهم راقدون في المستشفى قلب نتيجة المواجهات لصالح الجماعات المسلّحة. وقد شملت المواجهات حي النهضة الذي كان مسرحاً لحشود أمنية بعد مطاردة سيارة تقل أربعة من المشتبه بهم بالقرب من مجمع السدر السكني ورفضهم التوقف تنفيذاً لأوامر رجال الشرطة.

حصيلة العملية لم تنحصر في مقتل ثلاثة من أفراد تنظيم القاعدة، او اصابة رجال الأمن، ولكن ما عثر عليه في الموقع التابع للتنظيم، والذي حوى أسلحة متنوعة ووثائق مزوّرة وأجهزة تقنية يجري استعمالها في عمليات التفجير وتفخيخ الشاحنات المسلّحة.

ما لم تفصح عنه بيانات وزارة الداخلية أن الجماعات المسلّحة كانت تعدّ لعملية واسعة النطاق على غرار عملية مجمع الخبر في مايو الماضي والذي سجّل فيه تنظيم القاعدة أكبر استعرض للقوة والانتصار الساحق على قوات الأمن. فقد كانت خلايا تابعة لتنظيم القاعدة تعدّ خطة لشن هجوم على مجمع السدر في شرق الرياض والذي يضم ٢٧٩ فيلا، وهو ذات المجمع الذي تعرّض لهجوم بقنابل يدوية قبل عام ولكن لم يسفر الهجوم عن اصابات، وقد غطي الهجوم بنار كثيف اطلقه أفراد الخلية من أجل تسهيل عملية هروب المهاجمين.

**حالات الاستسلام المنفردة حققت بعض الاهداف المنشودة ولكنها عجزت عن كسر ارادة المواجهة**

لقد دشّنت هذه المواجهات لفصل دموي جديد بين جماعات العنف والحكومة، وذلك بعد فشل خيار مهلة الشهر وما تبعه من خيارات اخرى لاحقة في محاولة لاحتواء دوامة العنف التي شهدتها البلاد قبل نحو عامين. إن حالات الاستسلام المنفردة من قبل بعض المحسوبين على جماعة العنف والتي يتم الاعلان عنها بين فترة واخرى من قبل وزارة الداخلية رغم أنها حققت بعض الاهداف المنشودة ولكنها بالتأكيد عجزت عن كسر ارادة الجماعات الجهادية التي تظهر المواجهات بأنها مازالت مصرّة على مواصلة الخيار المسلّح وأن ثمة ترتيبات تعدّها تلك الجماعات من أجل تطوير نشاطها العسكري. وبالرغم من سقوط رموز كبار في الجماعة الجهادية مثل عبد العزيز المقرن، قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية واستسلام عدد من المحسوبين على التيار الجهادي الا أن هذه الجماعة مازالت تحتفظ بقدرة تنظيم الخلايا وتهريب السلاح وتخزينه والاعداد لعمليات سرية في مناطق مختلفة من المملكة.

إن عمليات المداهمة التي تشنّها قوات الامن التابعة لوزارة الداخلية وإن نجحت في قتل أو اعتقال عدد من المطلوبين الا أنها كشفت عن حجم التنظيم الجهادي المنتشر في أنحاء مختلفة من البلاد. ففي عملية المداهمة التي شنتها قوات الامن في محافظة الاحساء شرق المملكة والتي ادت الى مقتل أحد المشتبّه بهم واعتقال اربعة آخرين وجرح ثلاثة منهم كشفت عن وجود خلايا عديدة قائمة أو في طور الاعداد من اجل تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق وفي نقاط عديدة حساسة.

إن بيئة العنف التي صنعتها المواجهات المسلحة بين تنظيم القاعدة وقوات الأمن جعلت من الساحة المحلية مرشّحة على الدوام لأن تشهد اختلالات أمنية. ويكفي أن يشهر أحدهم مسدسه وسط العاصمة الرياض أو إحدى المدن الرئيسية مثل جدة أو مكة المكرمة أو حتى الخبر ليعيد تشغيل ماكينة العنف مجدداً، تماماً كما حصل في عملية اطلاق النار على سيارة تابعة للقنصلية الأميركية في جدة وإن لم تسفر

العملية عن سقوط ضحايا.

إن المواجهات المسلّحة التي تشهدها السعودية منذ مايو ٢٠٠٣ والتي تخللها عمليات تفجير ضخمة قد وضعت البلاد على حافة تحوّل أمني دراماتيكي. إن الهدوء الحذر الذي شهدته البلاد خلال الفترة التي أعقبت مقتل عبد العزيز المقرن لم تتأكد صدقيته واستمراريته كونه يخفي ما تخطط له الجماعات المسلّحة خصوصاً وأنها رفضت الاستجابة للعروض التي تقدّم بها ولي العهد ووزارة الداخلية أو تلك التي بادر الى تبنيها بعض المشايخ مثل سفر الحوالي وعايض القرني ومحسن العواجي. إن رفض المبادرات بحد ذاته يكشف عن نوايا التنظيم الجهادي على المواصلة في طريق الخيار المسلح.

ويبقى السؤال دائماً: هل ثمة نهاية محتملة لدوامة العنف؟

وبطبيعة الحال، فإن الجواب لا يكمن في مجرد النهاية البيولوجية لجماعة العنف، أو في إخماد صوت الرشاشات وقاذفات الآر بي جي أو في إعطاب السيارات المفخخة وإبطال مفعول الشحنات التفجيرية. فمنذ أكثر من عام والأجهزة الامنية تعثر على مخازن للاسلحة هنا وهناك، وتصادر كميات من العتاد والاجهزة والوثائق المزوّرة، كما تقوم بمطاردة خلايا نائمة وقائمة واعتقال أو قتل أفرادها، ومنذ أكثر من عام أيضاً وقوات الأمن تخوض معركة المصداقية والهيبة ضد مجموعات تتحرك كالاشباح من غرب البلاد الى شرقها، ولكن النتيجة في كل الاحوال لم تصل الى مستوى إنهاء تام وحاسم وشامل للعنف.

لابد أن وزارة الداخلية اكتشفت حجم المنخرطين في العمل الجهادي الذي يقوده تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، ولربما فكّرت في فتح قائمة الـ ٢٦ كيما تضم عشرات آخرين، فالذين انتظموا في عمليات التنظيم خلال السنوات الفائته كانوا بأعداد كبيرة، لا سيما وأن مبررات العمل الجهادي باتت الآن أشد تأثيراً وفاعلية، فتطهير الجزيرة العربية من المشركين والكفار من الاميركيين والاوروبيين الذين يحتلون العراق والذين يخططوا مع اليهود من أجل احتلال الجزيرة العربية، تجعله دافعاً شديد الجاذبية لدى كثير من الشباب المتدينين الذين يرغبون في املاء وقت فراغهم في أعمال عظيمة كالتي قرأوا عنها أو سمعوها في الخطب الدينية ومجالس الوعظ والكتيبات الارشادية.

إن حجج المدافعة باتت متوازية لدى الحكومة والتيار الديني المناصر لها والجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة، فالجميع يستمد مشروعية عمله من مصادر مشتركة وموحدة كما أسلفنا في أعداد سابقة من المجلة. إن التفسيرات الجديدة للنص الديني التي يطلقها العلماء تصاب بالوهن الشديد حين توضع في مقابل نصوص أخرى مستفيضة لا تقبل التأويل.

لقد حاولت الدولة ان تستعيض عن حركة تأويلية للنصوص الدينية السلفية عن طريق حملة اقناع سرية يقودها العلماء الشعبيون كيما يروّضوا نزعات العنف لدى الشباب وللحد من تنامي الظاهر العنفية. ومن السخرية أن يكون هؤلاء أنفسهم الذين كانوا بالأمس متهمين بترويج بضاعة العنف بين الشباب، ولعل ما ذكره أحدهم صائباً بأن الحكومة قد تكون نجحت في بعض الحالات حيث استطاعت بنفس الاسلحة القديمة ان تعيد ضحايا الأمس الى أحضانها، ولكن في حالات اخرى عديدة أيضاً فشلت بل وخسرت مصداقية هؤلاء العلماء الذين باتت أفكارهم بالامس تطرح في موازاة وتناقض مع نصائحهم اليوم.

إن النجاح الجزئي في استقطاب المنتمين للجماعات المسلّحة دفع نحو تبني

**بيئة العنف بفعل المواجهات المسلحة بين تنظيم القاعدة والحكومة جعلت البلاد مرشحة دائماً لاختلالات أمنية**

خيار تعميم ثقافة دينية تصالحية تدعو للتسامح والسلام، وقد لجأت الدولة من اجل انجاح هذه العملية الى علماء دين من الطبقة الثانية أو من غير الحائزين على قاعدة شعبية. فإضافة الى طبقة هيئة كبار العلماء التي لم يسهم أي من أعضائها على الاطلاق في ثقافة التسامح الديني التي انطلقت عبر الحوارات الوطنية الثلاثة، فإن العلماء الشعبيين عبّروا عن رفض علني للمشاركة في أي لقاء وطني يفرض عليهم القبول بالتعددية والاختلاف. وهذا ما يجعل مهمة الدولة في اشاعة التسامح ولجم تيار التشدد والعنف مستحيلة، فالذين كسروا التابو الديني داخل المدرسة السلفية الوهابية كانوا أولاً قلة ضئيلة وثانياً تم ذلك بمحض الارادة المستقلة وليس بالخضوع تحت تأثير قرارات الدولة أو بقناعة منهم بجدوى الانضواء في مشاريع الحوار الوطني. ومع ذلك، فقد رفض بعضهم (والشيخ سلمان العودة مثالاً) أن يكون جزءا من حوار وطني يجمع خصومه الايديولوجيين ونسي أن هؤلاء الخصوم يسدون أكبر خدمة للدولة التي تمثل بالنسبة له خياراً مصيرياً كيما يبقى الاعلى صوتاً فيها، فهؤلاء الخصوم يعكسون صورة للخارج في غاية النصاعة، سيما في مرحلة تشتد الضغوطات الدولية على هذا البلد في سياق إحداث تغييرات جوهرية في جهازه الاداري، وفي احترام الحريات الفكرية وتحسين ظروف الاقليات، والمرأة، بما يجعل اللقاء الوطني فرصة ذهبية للنظام السياسي السعودي كيما يقنع العالم بأنه يحتضن رؤوس القوم تحت قبة واحدة.

على أية حال، فإن خيارات الحكومة في احتواء العنف لم تحقق نجاحاً باهراً، وأن الاكتشافات المتكررة لخلايا تابعة لتنظيم القاعدة في أرجاء مختلفة من المملكة تؤكد على أن هذا التنظيم لم يمت، ولم يوقف عملياته بالرغم من الضربات التي يبدو أنها كانت قاصمة للظهر. صحيح أن مستوى المواجهات وحجم العمليات العسكرية قد تناقص الى حد كبير، ولكن أحداث الشهر أي منذ الثالث من سبتمبر الماضي وحتى الثاني عشر من اكتوبر وما تخللها من اكتشاف لمخازن أسلحة وتجهيزات معقّدة تنبىء عن حقيقة ان التنظيم الجهادي مازال قادراً على امتلاك المبادرة في تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة. اضافة الى ذلك، أن الكلام عن (مشتبه بهم) في بيانات وزارة الداخلية أو حتى (متهمين) ثم تبيّن أنهم من غير المطلوبين او من غير قائمة الـ ٢٦ يكشف عن أن تحركات التنظيم الجهادي ليست مقتصرة على عدد قليل من الافراد، بل هناك من يضطلع بمهمات خطيرة ويمتلك مهارات قتالية متفوّقة كما حصل في حي السدر وفي مواجهات بريدة.

ويكفي بعد ذلك كله القول بأن مجرد بقاء أغلبية أفراد قائمة الـ ٢٦ على قيد الحياة، وأنهم قد رفضوا عرض الشهر ـ المهلة، أو حتى شروط المفاوضات السرية التي قام بها الحوالي والعواجي، يجعل من إمكانية المواجهات المسلّحة قائمة على الدوام، وأن العنف الذي تفجّرت أحداثه قبل نحو عامين سيبقى ما لم تقدم الدولة على الخيار الجراحي، ولكنه الأسلم طريقة والأشد تأثيراً، وهو الاصلاح السياسي الشامل.

# الثقافة وذهنيّة الصراع

محمد بن علي المحمود





يُفترض في الممارسة الثقافية التي تطمح إلى تحقيق الحد الأدنى من شروط الفعل الثقافي، أن تكون ذات نفَس تقدمي عما هو موجود في المتعين الاجتماعي، وأن تكون المتنفس الحضاري لاحتقانات البدائي فيه، وأن يكون التعاطي مع أبجديات الممارسة الديمقراطية ظاهرة تطبع الممارسة الثقافية بأكثر مما هي عليه في الظواهر التي تتخذها تلك الممارسة الثقافية موضوعاً لها، كجزء من طلائعية الثقافي الذي لا وجود له – وجوداً ثقافياً – بدونها.

هذا التسامح الإنساني في الثقافي ليس شرطاً طارئاً على الثقافي، وإنما هو أساس فيه، لا وجود له بدونه، لكون الثقافة – كما أشرت في المقال السابق – ظاهرة إنسانية بالدرجة الأولى. وليس المراد بكونها ظاهرة إنسانية أنها موجودة كغيرها من الظواهر لدى الكائن الإنساني، وإنما المراد أنها ظاهرة فارقة مميزة، يتجاوز بها الإنسان ما سوى الإنسان فيه. وبهذا، فالثقافة الحقة – أي التي تمتلك شرط الوجود الثقافي لا شرط كماله – هي الثقافة التي تنهض بوظيفتها الأولى؛ من حيث محاصرة معاني التوحش في الإنساني، وتعزيز الإنساني فيه.

ومن هنا فالثقافة ليست آلية صراع متوحش، يهدف إلى إقصاء الإنسان وإلغائه ونفيه مادياً أو معنوياً، وإنما هي – في جوهرها – على الضد من ذلك تماماً؛ آلية الإنسان لتأطير هذا الصراع وتحجيمه، ونفيه – كقيمة على الأقل – خارج منظومة القيم التي تعمل الثقافة في سياقاتها. وكون الثقافة ليست آلية صراع في جوهرها، لا يعني أنها لم يتم توظيفها كآلية صراع على أرض الواقع، وإنما يعني أن توظيفها في الصراع تجاوز بها لوظيفتها الأساس، تلك التي ينتفي وجودها بانتفائها، إذ لا معنى لها دون وظيفتها، فوظيفتها جوهر فيها.

وتبعاً لهذا، يستحيل أن تكون (ثقافة الصراع) ثقافة، كما يستحيل أن يكون المتطرف الاقصائي الذي يوظف مفاهيم الثقافة وأدبياتها للصراع مثقفاً، وإن اشتبك مع الثقافي بهذا الهمّ أو ذاك، أو دخل في مسارات الوظيفة الثقافية لسبب أو لآخر، لأنه – بهذا العمل اللاثقافي – فرّغ الثقافة من معناها، فلم تعد ثقافة، ولم يعد فاعلها مثقفاً، وإنما أصبحت معركة مؤدلجة، عينها على المتعين المادي، وإن وظفت اللامادي في سبيل احتوائه.

ولا يعني كل هذا غياب الجدلية الثقافية في أية واقعة ثقافية يراد لها أن تكون متنامية، أو تحبيذ غيابها، وإنما يعني أن الصراع الاقصائي (الملغي) للآخر المختلف عنه فعلٌ تدميري، يصدر عن ما وراء الإنسان. ولهذا، فهذا الصراع فعل إلغاء (إماتة) ضد الحياة والأحياء، يختلف جذرياً عن الضدية الجدلية التي تكمن في عمقها تبادلية نفعية (إحيائية)؛ تحفظ للثقافة – بتنويعاتها المتباينة – ديناميكيتها، فضلاً عن احتفاظها بأفقها الإنساني.

**حق (الوجود) للآخر الثقافي غائب عن الخطاب الديني المتطرف، فيما الأشد تطرفاً يدعو الى النفي والإلغاء والإبادة**

وإذا كان الصراع الإقصائي في الثقافة يلغي المعنى الثقافي، فما الذي يجعل هذا الصراع اللاثقافي ظاهرة تسم الخطاب الثقافي العربي والمحلي، وخاصة ما تقاطع مع الديني الحركي (الصحوي هنا)؟؛ كما كان يسم بشكل واضح مرجعيته العقائدية (السلفية التقليدية) في معظم مساراتها، وكأن الممارسة الفكرية – التي يفترض أنها سعي لحياة أفضل – ليست إلا صراع حياة أو موت، لأحد طرفي الصراع، فلا بقاء لأحدهما إلا بفناء الآخر. فما الذي وسم ثقافتنا بهذا الميسم؟.

لا شك أن الذهنية التي انفعلت بالأصولي الحركي وفعّلته، وبالسلفي من قبله، ذهنية مشبعة بالصراع، لأنها ذهنية تمتاح من عوالم اللاشعور الجمعي أنفاس الصراع القبلي، فهي ذهنية قبلية قبل أن تكون – أو تتكون – ذهنية ثقافية، أو هكذا تزعم أنها أصبحت. إنها تأخذ الثقافة بوعي انشطاري، لا يؤمن بأن الحياة الإنسانية تزدهر بالتفاعل التكاملي، وإنما هي – في وعيه – بالصراع على موارد الحياة الشحيحة في متاهات الصحراء القاحلة.

ولأن المتعصب، أو المتطرف الديني، هو أشد الأطياف المتماسّة مع الثقافي في المجتمع ماضوية؛ فإنه – تبعاً لذلك – أشدها استغراقاً في عالم الصراع القبلي المنقرض، وأشدها احتراماً لأعرافه وقوانينه، وإن بدا – على مستوى الشعور الواعي – وكأنه قد تجاوز ذلك الماضي، واكتسب وعياً حديثاً من وحي ثقافة هذا العصر. وبإيحاءات تلك المفاصلة والصراع والكره و... إلخ. أصبح صاحب الذهنية الصراعية يفصل الفكري والثقافي الحديث ؛حتى أصبح يعاين الآخر الثقافي بتلك الروح التي تضع الفواصل بين المسارات الثقافية، فتشعبها ؛ لتكون شعوباً وقبائل شتى، لا لتتعارف، وإنما لتتقاتل، فعل الجاهلي بالجاهلي.

صحيح أن التضاد قانون طبيعي، في الاجتماع الإنساني كما في الظاهرة الكونية، وصحيح أن محاولة الاستئثار بأكبر قدر من الأدوار في الممارسة الثقافية أمر طبيعي، بل قد يكون أحياناً من ضروريات الحراك الثقافي، وإحدى آليات دفعه الحيوية، لكن، كل هذا لا ينفي أن شرطه كي يكون إيجابياً،

أن يؤمن بسلمية المحاولة تنظيراً وتطبيقاً، وأن حق (الوجود) للآخر الثقافي المختلف محل اعتراف الجميع كدستور أولي. وهذا الشرط يغيب عن مجمل الخطاب الديني المتطرف، فلا يعترف إلا بحقه دون حقوق الآخرين. وهو ليس مجرد عدم اعتراف، بل دعوة – تعلن عن نفسها أحياناً – لمنع الحقوق، فضلاً عن الأشد تطرفاً، الداعي إلى النفي، أو الإلغاء والإبادة!

إن هذه الذهنية الصراعية التي يحكمها هوس الصراع في تصرفاتها كافة، حتى الثقافي منها، أو ما تزعمه ثقافياً، ذهنية تستقطب – على المستوى الشعوري واللاشعوري – مفردات المعركة في خطابها، فهنا طابور خامس!، وهناك غزو ثقافي!، وهنا هزيمة ونصر، واندحار وهيمنة، وتحصين و... إلخ. ونظرية المؤامرة التي هتف بها السلفي منذ القدم، بوسائل شتى، وطورها الإخواني بمهارة فائقة، بحيث أصبحت لدى أجنحة التطرف (رهابا) لا تستطيع التخلص منه، ولو جنتها بكل آية!.

والذي يجعل من هذه النظرية (نظرية المؤامرة) أشد دلالة في سياقها الراهن على النفَس الصراعي لدى المتطرف الديني، أن التآمر الموهوم ليس صادراً من قبل الآخر اللاإسلامي أو اللاوطني فحسب، بل أصبح الاتهام يطال – عن عمد – الآخر الإسلامي والوطني، فترسانة الاتهامات لا تني عن قذف هذا وذاك بالتآمر، لا لشيء إلا لأنه يرفض الخضوع المعنوي لايديولوجيا التطرف والإرهاب التي تريد بسط نفوذها ولو على هذا المستوى، فضلاً عن أنه تآمر لا بد أن نسأل – لو افترضنا وجوده – على من يقع؟، أليس على قوى التطرف والإرهاب؟ أي لتحجيم أثرها الإرهابي.

ولهذا ليس غريباً أن يخرج علينا بين الحين والآخر، من يحاول قراءة الحراك الثقافي بنفس صراعي، لا يستطيع الفكاك منه، لأنه قضى أكثر من عشرين سنة وهو يجمع ما يؤكد المؤامرة المزعومة، وأدار عليها كل نتاجه الكسيح معرفياً، وإن تعملق ورقاً ومداداً. وإذ يأتي الآن، بعد زمن الكاسيت والحداثي؛ ليرفض حقوق التنوع الاجتماعي والثقافي، ويرى فيها تآمر الأقليات على الأكثرية، كممارسة استعدائية، لمجرد أنها تطلب أن تتساوى معه في الفرص المتاحة اجتماعياً، وأن تفتح لها الأبواب التي تفتح له، وأن يحظى أبناؤها بما يراه حقاً طبيعياً لأبنائه وذويه وبني ايديولوجيته، وأن تعامل مشيختها بالتقدير الذي تعامل به مشيخته، لا أقل ولا أكثر. أي لمجرد أن ما يسميها الأقلية تريد ألا يتميز عنها في الحقوق، بمجرد الصفة الطائفية، يعد ذلك تآمراً منها على أكثريته!.

هذا التوجس من أن تحضر الأقليات بتنوعها الثقافي، يقوم على إحساس بالانتصار في الصراع، ذلك الذي لا يحتمل التنازل للآخر، ولو عن حقوقه. إنه يرى أن الحالة بمجملها – الثقافي منها وغير الثقافي – حالة حرب وصراع، وما دام أن الصراع – كما يرى – بين أكثرية وأقلية، فلا معنى للقبول السلمي بتسليم الحقوق، خاصة إبان مرحلة النصر الثقافي الحاسم للأكثرية التي ينتمي إليها. الثقافة لديه لم تكن جدلية تفاعل ولن تكون، بل هي صراع، وتؤخذ الدنيا – والدين هنا – غلابا.

وهكذا يفصح التعصب والتطرف عن نفسه عند أول فرصة للتعبير، ويكشف عن نفسه بجلاء عندما يوضع على محك التنظير، فلا تدري – بعد أن تسمع وترى – أية وضعية اجتماعية يريد لها أن تحكم الراهن الاجتماعي، ولا عند أية حدود يجب أن يقف التنوع الثقافي الموجود أصلاً، أعند حدود هويته الثقافية الحركية، أم أن هناك حدوداً أخرى لا نعلمها، وإن كنا نستشرف ملامحها من هذا الطرح وذاك؟!. إنها – بكل وضوح – أضيق الحدود، وأبعدها عن التسامح

**نظرية المؤامرة لدى السلفي**
**أشد دلالة على النفَس الصراعي**
**وصار يرمى بها الإسلامي**
**والوطني على حدّ سواء**

الإنساني وأقربها إلى الصراع الدموي. ومن الغريب أن هذه السلفيات الصحوية – بإيحاء من أصولها التقليدية – تمارس العداء العلني ضد الأقليات اللامعادية، بل الداعية إلى الإخاء والتعاون المشترك، وتصرح بالاقصاء والنفي ضد من ليس في سلوكه إقصاء ولا نفياً، وتشيع في أوساطنا ثقافة اللاتسامح ضد الأقليات المتسامحة تاريخاً وحاضراً، بينما هي تبكي – أو تتباكى – على الأقليات الإسلامية في شرق الأرض وغربها في كل حين.

ومن المؤلم أن ذهنية الصراع، وروح العداء لمجرد العداء، قد أصبحت وكأنها الهوية المميزة لكل ما هو إسلامي؛ بسبب من إشاعة التيارات المتطرفة – وهي الأرفع صوتاً في الإسلامي للأسف – لهذه الهوية (الإرهابية) وكأنها جزء لازم للإسلام كدين، وللمسلمين كذوات حاملة له، ومفسرة للبعد التطبيقي فيه، بل لم يبق أحد من الداخل الإسلامي أو من خارجه إلا وقد رمته بعدائها في أدبياتها التي تصرح بها أحياناً، وتلمح إليها في أحايين أخرى، حسب مقتضيات الحال.

إن لكل طيف اجتماعي، ولكل تيار ديني، ولكل توجه سياسي، ولكل فكرة تنبعث في هذا التخصص العلمي أو ذاك، ولكل ظاهرة مادية محايدة، تصنيفاً (غير بريء) في منظومتها (الشاملة العادلة الوسطية... إلخ) بزعمها!، فلا شيء خارج التصنيف الذي لا يكتفي بمعاينة الظواهر والأشياء كما هي في الواقع، وإنما يفرض عليها تصوراته الخاصة، ويفسرها بها، وهي – في هذه النماذج خاصة – تصورات عدائية صارخة العداء، وتفسيرات متحاملة غاية التحامل، تجنح للصراع الدموي على مستويات النشاط الإنساني كافة، وإن كانت الظروف تجبرها على الاكتفاء بمستوى معين في ظرف معين، وهو المستوى الثقافي هنا، كجزء من التمهيد للمستويات الأخرى التي تراها حتمية الوقوع، كجزء من المد التبشيري فيها.

لقد ظهرت تيارات التعصب والتطرف – وأظهرت الإسلام بصورتها المتماهية مع الإسلامي – وكأنها تعادي الجميع، وتقتات في وجودها على روح العداء والكراهية وفيما بعد القتل. وإذا كان من البديهي أنها بهذا السلوك تحارب الإسلام من حيث تريد الانتصار له، وتضر به على المدى القريب، والبعيد ضرراً بالغاً، إذ يلازمه في مستقبله كجزء من تاريخه، فإن فضح هذه الذهنية في داخل الإسلامي وخارجه، ضرورة دينية تقع على عاتق الديني أولاً، فضلاً عن كونها ضرورة ثقافية إنسانية يفرضها الالتزام الثقافي.

ولهذا، فلا يجوز أن تصبح الثقافة المتأنسنة بالطبع ميدان الصراع الأولى لهذه التيارات المتأدلجة بعصبيات الفرق الماضوية، ولا أن يسمح للنفس الصراعي اللاتفاعلي أن يكتسح منظومة الثقافة المحلية، لأنها – في هذه الحال – لن تعدو أن تكون جهداً بائساً في التنظير لتحزبات وصراعات، تخلخل الاجتماعي وتصدع بنيانه وتنهك قواه، وتكون ثمرتها الأخيرة تخلفاً وانحطاطاً، هذا إن لم تكن أشد بؤساً من ذلك، وهو ما ينطق بها الشاهد التاريخي في أكثر من مكان.

عن الرياض، ٢٠٠٤/١٠/١٤

### معالم وآثار يهدمها الوهابيون

# المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد الاعلى فوق الجبل) كما ذكر ذلك الواقدي في مغازيه. كما روى معاذ بن سعد السلمي عن أبيه عن جابر رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد الفتح وفي المساجد التي حوله، وقد ذكر ذلك الفيروزأبادي والمراغي وابن النجاز والمطري وغيرهم.

وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أول من اقتفى آثار الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة وماحولها، ثم جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز (تولى سنة ٨٧ ـ ٩١هـ) فرعاها حق الرعاية ومن بينها مساجد الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد سار الخلفاء والملوك عبر التاريخ الاسلامي على هدي الخليفة الراشد حيث جددوا معظم هذه المساجد وأولوها عناية خاصة.

وقد كان بعض المتعصبين قد توهم بأن المساجد المعروفة في منطقة الخندق في أسفل مسجد الفتح المعروف، بأنها ليست مساجد أثرية، وأن الرسول لم يصلِّ فيها، مع أن الاتفاق منعقد بين المحدثين والمؤرخين على السواء والذين تجاوز عددهم أكثر من ثلاثين بأنها كانت مقراً لأصحابه من كبار قادة المعركة المعروفة بغزو الخندق وهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وسلمان الفارسي، صاحب فكرة الخندق، رضي الله عليهم أجمعين. كما ظن هؤلاء بأنها مساجد محدَّثة بنيت في زمن متأخر، وبخصوص العهد العثماني على وجه التحديد، علما بأن لهذه المساجد ذكراً ووجوداً قبل قيام الدولة العثمانية، حيث تم تجديد بعضها في عام ٥٧٥ هـ على يد الحسين بن أبي الهيجاء أحد وزراء العبيديين ملوك مصر.

وهذه المساجد بنيت إبان حفر الخندق عندما استنهضت قريش حلفاءها من القبائل العربية الأخرى لمحاربة المسلمين، وعندما أشار الصحابي الجليل سلمان الفارسي على الرسول الكريم بحفر ذلك الخندق ليتدرع به المسلمون، وتم بناء عريشة للرسول على جبل سلع لبني النجار، حيث أقيم مسجد الخندق، وأخذ المسلمون في حفر الخندق، والرسول عليه السلام يعمل معهم بيده، وفي ذلك المكان ـ سلع ـ وقف النبي يراقب المشركين ويسأل الله النصر من عنده، فأنزل تعالى على رسوله البشرى بأمرين هامين: بشرى بفتح مكة، والتبشير بالنصر في معركة الأحزاب.

وما يجدر الالتفات اليه أن المساجد مثلت تموقعات الصحابة التي سميَت بأسمائهم وهي تمثل خطوط التماس مع الاحزاب الذين تجمعوا لقتال النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين، حيث كان هؤلاء يمثلون كبار الصحابة وشجعانها وأهل الرأي والمشورة الامر الذي يجعلهم يرابطون بالقرب من مركز القيادة الممثلة في رسول الله صلى الله عليه وسلم، اضافة الى استعدادهم للتقدم نحو القتال والذود عن حريم الاسلام وعن المصطفى صلى الله عليه وسلم. إذن فقد كانت المساجد السبعة مرابط لأصحابها استعداداً لخوض الحرب ضد المشركين، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيهم ويتفقد أحوالهم ويصلي في مرابطهم التي تحولت الى مساجد.

والمساجد السبعة هي ضمن الأماكن والآثار الإسلامية التي يحرص الحجاج وزوار المدينة المنورة على ارتيادها في مواسم الحج والعمرة والزيارة. وقد سمي كل مسجد باسم مَن رابط فيه، عدا مسجد الفتح الذي بني في موقع قبة ضُربت لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذه المساجد على التوالي من الشمال إلى الجنوب هي:

### ـ مسجد الفتح أو (الأحزاب)

وهو أهم المساجد السبعة، وقد سمي بهذا الاسم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى فيه خلال أحداث الغزوة، وطلب إلى الله الفتح والنصر، ويعد مسجد الفتح أكبر المساجد السبعة وهو مبني فوق رابية في السفح الغربي لجبل سلع، وقد بناه عمرين عبد العزيز في فترة إمارته على المدينة بالحجارة من ٨٧ ـ٩٣هـ ثم جدد عام ٥٧٥هـ بأمر الوزير سيف الدين بن أبي الهيجاء، ثم أعيد بناؤه في عهد السلطان العثماني عبد المجيد الأول عام ١٢٦٨هـ ١٨٥١م.

### ـ مسجد سلمان الفارسي

يقع هذا المسجد جنوب مسجد الفتح مباشرة وعلى بعد عشرين متراً في قاعدة جبل سلع، وسمي باسم الصحابي سلمان الفارسي صاحب فكرة حفر الخندق لتحصين المدينة من غزو الأحزاب. يتكون من رواق واحد طوله وعرضه ٧م ودرجة صغيرة عرضها متران. بني هذا المسجد في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة أيضاً، وجدد بأمر الوزير سيف الدين أبي الهيجاء عام ٥٧٥هـ وأعيد بناؤه في عهد السلطان العثماني عبدالمجيد الأول.

### ـ مسجد أبي بكر الصديق

يقع مسجد أبي بكر الصديق جنوب غربي مسجد سلمان وعلى بعد خمسة عشر متراً منه، وقد ذكرت إحدى الروايات أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى في هذا المسجد العيد أيام خلافته؛ ولهذا سمي المسجد باسمه، كما أنه من المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد أيضا.

## ـ مسجد عمر بن الخطاب

يقع مسجد عمر بن الخطاب على بعد عشرة أمتار من مسجد أبي بكر جنوباً وقبالة مسجد الغمامة القريب من المسجد النبوي، ولم تذكر كتب المصادر شيئا عن هذا المسجد المنسوب لعمر بن الخطاب، لكن ربما كان هذا المسجد الأثري في موضع الدرة، وربما صلى فيه عمر بن الخطاب العيد زمن خلافته فنسب إليه. وهو على شكل رواق مستطيل وله رحبة غير مسقوفة على صورته، يرتفع عن الأرض ثماني درجات، وطريقة بنائه تطابق بناء مسجد الفتح، وربما يكون قد بني وجدد معه.

## ـ مسجد علي بن أبي طالب

ويقع شرقي مسجد فاطمة على رابية مرتفعة مستطيلة الشكل طوله ٨.٥ م وعرضه ٦.٥م وله درجة صغيرة. بني هذا المسجد وجدد على الأرجح مع مسجد الفتح، ويروى أن علياً قتل في هذا الموقع عمرو بن ود العامري الذي اجتاز الخندق في غزوة الأحزاب.

## ـ مسجد فاطمة الزهراء

ويسمى في المصادر التاريخية مسجد سعد بن معاذ، وهو أصغر مساجد هذه المجموعة مساحة ٤×٣م وله درجة صغيرة. وآخر بناء له على نمط أبنية المجموعة نفسها، يرجح أنها في العصر العثماني في عهد السلطان عبد المجيد الأول ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م.

## المساجد النبوية
## نشأة وسيرة على مر العصور

منذ تولى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز في الفترة ما بين ٨٧ ـ ٩١ هجرية حظيت المساجد النبوية بعناية خاصة كما ذكر ذلك ابن زبالة (توفي ١٩٩هـ) بحسب الواقدي (عاش في الفترة مابين ١٣٠ ـ ٢٠٧هـ) مؤرخ المدينة وصاحب كتاب المغازي والمشهور في السيرة النبوية، وتبعهما مؤرخ المدينة المعروف ابن شبه الذي عاش في الفترة مابين (١٧٢ ـ ٢٦٣هـ). وقد روى ابن شبه في كتابه تاريخ المدينة ما يؤكد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في المساجد التي رعاه عمر بن عبد العزيز وحرص على بنائها بصورة متطابقة. وقد ذكر ابن شبه في الجزء الأول من (تاريخ المدينة المنورة) بأن (كل مسجد من مساجد المدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة




مسجد سلمان الفارسي

المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك أن عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ حين بنى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ـ والناس متوافرون ـ عن المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة).

وقد ذكر هؤلاء وغيرهم روايات تفيد بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي بأعلى الجبل، أي مسجد الفتح، وصلى في المساجد التي حوله كلها، كما يذكر الواقدي في المغازي.

وقد صحّ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المساجد النبوية في مواقعها باستثناء المساجد الكبرى المباركة التي وردت أخبارها المؤكد والثابتة عند المحدثين والمؤرخين، ولا خلاف في ذلك عليها، وقد وضع المصطفى صلى الله عليه وسلم بيديه الكريمتين لبناتها وأرسى أساساتها وفي مقدمتها المسجد النبوي الشريف، ومسجد قباء، أو تلك التي صح أنه تردد عليها وصلى فيها، ووردت أخبار مستفيضة عنها في كتب الحديث مثل مسجد القبلتين، ومسجد الإجابة، ومسجد الميقات، ومسجد السقيا، ومسجد الجمعة، ومسجد الفتح، ومسجد بني حرام، ومساجد كثيرة لم تعرف عينها ولكن تعرف جهاتها. وقد أورد ابن شبة في تاريخه عدداً منها زادت على ستين مسجداً معلومة في جهتها وعينها.

أما بقية المساجد التي أتت كتب الحديث على ذكرها بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها كتلك المساجد التي في الطريق بين مكة المكرمة والمدينة المنورة أثناء هجرته، أو في حجة الوداع، أو في غزو الحديبية فقد أفرد لها الامام البخاري رحمه الله بابا سماه (باب المساجد التي على طريق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم)، وهذه المساجد لم يبق منها اليوم الا القليل الذي يُعد على أصابع اليد، مثل مسجد بالروحاء، ومسجد بمر الظهران، ومسجد بالقرب من الجحفة، ولكن للأسف الشديد فقد إندثر بعضها، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

على أن ما يسلي الفؤاد قيام الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله بأن يبني المساجد النبوية في المدينة المنورة إبان ولايته، بحجارة منقوشة متطابقة، وقد بلغ تعداد ما بناه من المساجد داخل المدينة المنورة ستين مسجداً. وقد ذكر الحافظ بن حجر في فتح الباري قصة البناء وذكر بأن عمر إبن شبة عيّن منها العدد الكثير، لكن أكثرها إندثر في الوقت الحاضر بفعل الاهمال وسياسات تجريف الآثار بحجة التوسعة وتلبية لرغبة المتعصبين.

لقد أمدّنا إبن شبة بمعلومات قيّمة حول المساجد النبوية داخل المدينة، فهو أقدم مؤرخ للمدينة المنورة وذكر ما يزيد عن ستين مسجداً عدا المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهي كثيرة، كما ذكر المواقع التي عيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ولم يصلِّ لهم فيها، أو أنه اختلف في صلاته لهم فيها.

اما مساجد الفتح فقد روى إبن شبة بأسانيده بوجود أكثر من مسجد في هذا الموقع، ولهذا اشتهرت هذه المنطقة بالسبع المساجد أو مساجد الفتح، وهو ما أكدّه السمهودي في (وفاء الوفاء) وغيره ممن أرخ للمدينة المنورة. بل إن اسم (مساجد الفتح) موجود في مخطوط ابن شبة الاصلي.

وقد أورد ابن شبة روايات تاريخية تؤكد

وجود المساجد السبعة منها. منها ما رواه عن مسجدين هما مسجد الفتح المعروف، حيث لا خلاف بين المتقدمين والمتأخرين على صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا مذكور في كتب السنة، أما المسجد الثاني المتضمن في هذه الرواية الأولى فهو المسجد المعروف بمسجد سلمان الفارسي.

يقول ابن شبة (حدثنا ابو غسان عن أبن أبـي يـحـي، عـن أسـيـد إبـن أبـي أسـيـد، عـن أشياخهم، أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا على الجبل الذي عليه مسجد الفتح، وصلى في المسجد الصغير الذي بـأصل الجبل، علـى الطريق حتى مصعد الجبل) وهو وصف دقيق لموقع مسجد سلمان الحالي، فهو أقرب تلك المساجد الى المسجد الأعلى (مسجد الفتح). وقد ذكر مؤرخ المدينة المنورة المعروف ابن زبالة ذلك ولكن الكتاب ضاع رغم إنه أقدم من ابن شبة ومتقدم عليه، ولكن نقل عنه ابن شبة في تاريخه المشهور.

ومـن بين الـروايـات أيضـاً مـا روي عـن وصف مسجد أبي بكر الصديق رضي الله عنه يقول فيها ابن شبة (وأخبرني عبد العزيز، عن محمد بن موسى، عن عمار بن أبي اليسر قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الأسفل) وهذا الوصف ينطبق على مسجد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كونه يقع وسط سفح جبل سلع في أسفله وهو المسجد الثاني بعد مسجد سلمان بإتجاه النزول.

وهـناك رواية ثـالثة تتحدث عن مصلى لـلنبي صلى الله عليه وسلم خلف مسجد الفتح، لكن لقربه من المسجد الأصلي أدخل ضمن المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم، وأصبح جزءا من مسجد الفتح يقول عنه ابن شبة: (عن ابن أبي يحيى، عن الفضل بن بشير عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: دعا النبي صلى الله عليه وسلم على الجبل الذي عليه مسجد الفتح من ناحية الغرب، وصلى من وراء المسجد)، وهذا يشير الى وجود مسجد آخر فوق الجبل أدخل ضـمـن مسجد الفتح وأصبح مسجداً واحداً، ومكانه الآن في رحبة المسجد المكشوفة على وجه التحديد.

وقـد ذكـرت روايـة رابـعـة عـن مسـجـد الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأن إشارته وعبارته تدل على أنه مسجد آخر غير تلك المساجد الثلاثة الآنف ذكرها. يقول ابن شبة: (حدثنا أبو غسان عن ابن ابي يحيى، عن الحارث بن فضل أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ يصلي أسفل من الجبل يوم الأحزاب، ثـم صـعـد فـدعـا عـلـى الجبل). ولعل في هذه الرواية ما يكشف بوضوح عن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى فيها كلها، حيث بدأ بمسـجد الـفـاروق مروراً بمسجد الصديق ثم سلمان، ثم صعد فدعا في مسجد الفتح، فذكره المسجد أسفل الجبل يؤكد وجود مسجد رابع هـو المسـجـد المعـروف بـ (مسـجـد عـمـر بـن الخطاب) رضي الله عنه.

وما يلزم التشديد عليه أن تكرار صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في هذه المساجد والدعاء فيها طيلة أيام غزوة الخندق يضـفـي مـكـانـة روحـيـة وتـاريـخـيـة خاصة على المساجد بسبب الظروف العصيبة التي مرّ بها المسلمون في تلك الغزوة والتي عبّر عنها القرآن الكريم بما نصه (إذ جاؤوكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبـلـغـت الـقـلـوب الحنـاجـر وتـظـنـون بـالـلـه الظنونا). إن الضغوطات النفسية والعسكرية الشديـدة الـتـي واجـهـهـا المسلمون ألجأتـهم للدعاء والصلاة ليجعل الله لهم النصر. وقد روى الامام أحمد بسنده الى جابر بن عبد الله رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في مسجد الفتح ثلاثاً، يوم الاثنين، ويوم الـثـلاثـاء، ويوم الأربـعـاء، فـاستجيب لـه يوم الاربـعـاء بين الصـلاتين فـعـرف الـبُـشرَ في وجهه). وقد نقل ابن شبة هذه الروايات في تاريخ المدينة المنورة وتدعمها روايات أخرى لـلـواقـدي في المغـازي الـذي يـعـتبر مصدراً رئـيـسـيـاً لـكـل مـن جـاء مـن بـعـده وروى عـن تـاريـخ المديـنـة ومـواقـعـهـا الـتـاريـخـيـة وخصوصاً تلك المتعلقة بالغزوات.

وقد روى الواقدي في المغازي بسنده كان ابن أبي ذئب يتحدث عن رجل من بني سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجبل الذي عليه المسجد (يعني الفتح) فدعا في إزاره ورفع يديه مداً، ثم جاء مرة أخرى فصلى ودعا). كما روى الواقدي عن صلاة الـنـبـي صـلـى الـلـه عـلـيـه وسـلم في المساجد السبعة وهي المنقولة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث قال (صلى رسول الله صـلـى الـلـه عـلـيـه وسـلم في الخَرِيقِ القَابلِ الصَّابِ على أرض بني النضير (وهو اليوم موضع المسجد الذي بـأسفل الجبل)، ويقال إنه صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد الـذي فـوق الجبـل)، ثـم قـال: (وهـو أثـبـت الاحـاديث). ويقصد بـالمسجد الواقع بـأسفل الوادي مسجد أبي بكر الصديق كما مرّ وقد تم هدمه ولم يعد بناؤه الى اليوم.

وقد أورد جمع من المؤرخين مثل الحافظ ابن النجار في (الدرّة الثمينة) والمطري في التعريف ما ذكره سعد بن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد الفتح في الجبل وفي المسـاجـد الـتـي حـولـه، وزاد المطري على ذلك (ومسجد القبلتين).

اما المسجد السادس فهو المعروف بمسجد السيدة فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وقد ذكرت الخريطة المسـاحـيـة لـلمديـنـة المنورة الصـادرة عـام ١٩٤٧م أن هـذا المسجـد هـو مسجد سعد بن معاذ الانصاري.

وقـد أفـرد المطري في كـتـابـه الـتعريف فصلاً عن أخبار المساجد السبعة وذكر ما مرّ عليها من أحوال ومتغيرات ومن هدم وبناء خاصة في الفترة التي كانت المدينة المنورة خـاضـعـة تحت العبيديين وبـخـاصـة في عهد سيف الدين الحسين بن أبي الهيجاء، حيث أولى رعاية خاصة بهذه المساجد.

وقد ذكر الزين المراغي (٧٢٧ ـ ٨١٦) في (تحقيق النصرة) مسجداً باسم مسجد علي بن أبـي طـالـب رضـي الـلـه عـنـه، وهـو المسـجـد الخامس. ويعلل البعض عدم ذكر السابقين لهذا المسجد هو ارتفاعه وصعوبة الوصول اليه في ذلك الوقت، ولكن هذا المسجد قد دخل ضمن رواية المساجد التي حول الفتح، والتي رواها ابن شبة، والواقدي والمطري.

وقـد أكـد مـؤرخ المديـنـة المشـهـور السـمـهـودي (٨٤٤ ـ ٩١١) وصـاحـب أكبر موسوعة في تاريخ المدينة ما نقله المطري في التعريف في ذكر مسجد علي بن أبي طالب رضـي الـلـه عـنـه والـواقـع في الـركـن الشـرقـي الأعـلـى مـن سـفـح الجبل في مـوضـعـه قـبـل الـتـدمير. غير أن مـا تميّـزت بـه أخـبـار السـمـهـودي عـن هـذه المساجد أنـه وصف بناءها وشكل الأسقف فيها، وعدد الأروقة في بـعـضـهـا، وذرعة ثـلاثـة مساجد مـنـهـا وهـي: مسـجـد الـفـتـح وذرعـتـه ٢٠ في ١٧ ذراعـاً، ومسجد سلمان الفارسي وذرعته ١٤ في ١٧ ذراعاً، ومسجد علي بن أبي طالب وذرعته ١٣ في ١٦ ذراعاً. ولعل عدم ذكر ذرعة المسجدين الآخـريـن وهـمـا مسـجـد أبـي بـكـر الصـديـق ومسجد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لأنهما في بداية سفح الجبل ويصلي فيهما الـنـاس عـلـى الـدوام، ولا يـخـفـى أمـرهـمـا وشكلهما عليهم.

وقـد ذكـر الـرحـالـة ابـن جـبـير الـذي زار المديـنـة المـنـورة في عـام ٥٨٠هـ المسـاجـد السبعة وسمى عدداً منها، كما ذكر بعضاً منها ابن بطوطة في زيارته سنة ٧٢٦، ثم جاء مؤرخ المدينة السمهودي ليقدّم وصفاً شـامـلاً مـعـمـاريـاً لـهـذه المسـاجـد إعـتمدهـا المؤرخـون الـلاحـقـون امـثـال الحسـيـنـي والعباسي والافندي والصديقي الذين اجتهدوا في تحديد أماكن كثير من المساجد التي كانت عرضة للاندثار وقد تم.

# مساجد تتحول الى مواقف سيارات وصراف نقد!

أيـة داهـيـة أصـابت هـذه الـعـقـول المتـحـجّرة؟ وأية عقيدة هذه التي تبيح للمسلم تدمير مساجد بُنيت في القرن الأول الهجري؟

قال لنا الوهابيون أن القبب التي تبنى على القبور شرك وأنها تعبد من دون الله! فساووها بالأرض، تنزيهاً لله ولعقيدة التوحيد التي جاؤوا بها!

وعبثوا بالقبور ودمروا المقابر، خشية الشرك الذي ما فتيء صرب الوهابية يحذروننا منه، منذ أن قامت دعوتهم قبل قرنين، ولازالوا يرون بأن من يحكمونهم على الشرك!

وأحرقوا الكتب، وصادروا المكتبات، وأتلفوا المخطوطات، والذريعة كانت أنها كتب ضلال تنشر الشرك والخرافة وتتناقض مع معتقدات الوهابيين، اصحاب (العقيدة الصحيحة) و (الإسلام الصافي)!

مائة عام والوهابية تفرد عضلاتها لأسلمة الشعب في الجزيرة العربية، ولازالت تفعل ذلك. وما يغيظها ويغيظ دعاتها أن الشعب المراد توهيبه لم يتغيّر ولم يبدّل هويّته.. كيف تنجز الوهابية بعضاً من أهدافها التبشيرية في الخارج، في حين أنها تعجز عن تحقيق بعضاً من تلك الإنجازات التبشيرية في الداخل؟ كيف لا تستطيع ذلك، ووراءها سلطة تعمل بكامل طاقتها، وتسخر كل طاقاتها المادية والمعنوية في سبيل ذلك الهدف؟ ألا يسبب هذا الأمر غيظاً وحنقاً؟ ألا يعني وجود التعددية الفكرية والثقافية رغم القمع السلطوي السعودي الوهابي فشلاً ذريعاً في عقر دار الوهابية؟

هذا الغيظ لم يجد الوهابيون وأسيادهم آل سعود إلا تنفيسه في الخارج، وبعد أحداث سبتمبر، أصبح الخارج صعب المنال أيضاً. فالوهابية التكفيرية العنفية صارت تحت العين والنظر في معظم بلدان العالم، وليس الغرب فحسب. ولقد أُغلقت معاهد ومراكز للوهابية في أكثر من قطر عربي وإسلامي، وصارت الجماعات السلفية عموماً، والمرتبطة بالسعودية خصوصاً متهمة حتى في بلدان الخليج العربي، بل أن الحكومة السعودية أُجبرت على إغلاق ملحقياتها الدينية في كل سفاراتها بالعالم، وهذه الملحقيات ما هي إلا بدعة هدفها نشر المذهب الوهابي ولا يوجد لها نظير في العرف الدبلوماسي. فنحن نعرف أن هناك ملحقون سياسيون وعسكريون وأمنيون، ولم نسمع أن هناك ملحقين دينيين إلا في السفارات السعودية، غرضها نشر المذهب، وتفجير الصراعات الطائفية في كل بلدان العالم الاسلامي بل العالم أجمع، وحسب الشيخ البوطي، فإن كل المراكز الإسلامية في العالم وخاصة في الغرب تحولت الى مواطن للصراع بين المسلمين أنفسهم بسبب أتباع المذهب الوهابي.

بعد أن كان (الجهاد) متاحاً في أفغانستان والشيشان، وبعد أن كانت الدعوة الوهابية نشطة بأموال النفط في كل بلدان الدنيا، لم يعد أمام الوهابيين من إمكانية للتوسع إلا في الداخل السعودي، وحتى هذا الداخل بدأ يعيد النظر في أفكارها وفي تطرفها وفيما يمكن أن تقدمه للوطن وأهله وحتى للنظام السياسي الراعي والمنشط لها.

إذن.. ليستمر التبشير الداخلي، ولتفتح الأبواب بقدر ما يتاح للجهاد في العراق، وليعوّض النظام خسائر الوهابية بإنجازات داخلية، يأتي في مقدمتها تدمير التراث الإسلامي والإنساني في الحجاز، ففي ذلك التدمير إنجاز للوهابية العمياء، وفي التضييق على الحجاج والمعتمرين وفرض الآراء الوهابية المتطرفة المهينة لكل موحّد يزور أرض المقدسات إنتصار لصرب المذهب الوهابي.

وها هي الوهابية تفتش عن منجز بين ما تبقى من آثار الإسلام لم تهدمه بعد؛ وتجد ضالتها في مساجد أذن لها الله أن ترفع ويذكر فيها إسمه.. مساجد عمرها أكثر من ألف وثلاثمائة سنة، قرّر صرب الوهابية أن لا حاجة إليها، وأنها قريبة من بعضها، وأنها لذلك يجب أن تهدم، خاصة وأن بعض الحجاج يتبركون بتلك المساجد، والتبرك شرك!.. إذن فلتحوّل الى مواقف سيارات، أو أي أمرٍ آخر، فالمساجد ليست بيوتاً للطاعة ـ بنظر غلاة الوهابية ـ بل أماكن لعبادة الأوثان التي تعبد من دون الله!

يكتب أحد متطرفي الوهابية في جريدة المدينة (٥/١٠/٢٠٠٤) أنه لم يثبت أن الرسول وأصحابه قاموا أثناء غزوة الخندق ببناء مسجد أو أكثر، ولذا (من الخطأ الفادح الصاق او ربط تلك الغرف الضيقه المسماه بالسبعة مساجد بغزوة الخندق، بل إن بناءها تشويه للاثار الاسلامية وتغيير لمعالمها. لكم هو محزن أن ترى شيخاً كبيراً يتنقل بعناء ومشقة بين تلك الغرف.انه لمن الغش والخداع ايهام عوام المسلمين بان لهذه الغرف أي فضلية او قدسية).

مساجد لا قدسية لها! هذا بعرف الوهابية!

ومساجد تتحول الى مراكز غش وخداع المسلمين! هل يقصدون أن هذه المساجد تحولت الى (مساجد ضرار)؟ وهل هذا التحوّل إكتشاف جديد للوهابيين لم يكتشفه أحدٌ قبلهم في القرون الماضية؟

ألن يأتي الدور وبذات الحجج على مساجد أخرى غير ما هدموه قبل المساجد السبعة؟

ثم أهي مصيبة أن حوّل المسلمون قطعاً من الأرض الى مساجد، حتى إذا افترضنا أن لا أصل لها، وأن أول من ابتناها هو الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، وهو ما لا ينكره الوهابيون؟!

والغريب أن يعد هدم المساجد، إزالة للتشويه الذي تتعرض له الآثار الإسلامية! هكذا إذن المعادلة المقلوبة. خاصة وأننا نعلم أن الوهابيين لا يعترفون بشيء إسمه آثار إسلامية. ولمن أراد فليقرأ فتاوى الشيخ بن باز على الإنترنت ومن موقع ابن باز نفسه. فكيف يصبح هؤلاء حماة للتراث وللدين وهم لا يرعوون عن هدم بيت الرسول وبيت خديجة وبيوت الصحابة ومقابر الصحابة والتابعين والمكتبات فضلاً عن المساجد؟!

أما المتطرف الوهابي الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء الوهابيين، فكتب مقالاً يقول عنوانه: (شرف المدينة ليس بالمساجد السبعة وإنما شرفت بأنها دار الهجرة)! ولكن ما المانع أن شرف الله المدينة بأكثر من سبب؟ أكل هذا التبرير لهدم مساجد، وهل هذا موضوع يستحق النقاش؟ لو قام بهذا الفعل الهندوس أو الصرب وقدموا نفس التبريرات أكنّا نحن المسلمين نرضى عن ذلك ونقبل به؟!

أيّد الفوزان في مقالته بالمدينة (٢٠٠٤/٩/١٧) تدمير المساجد السبعة، وأيّد حجج جماعته الغريبة العجيبة وهي:

ـ أنه يجري التبرك بها وأنها أصبحت وسائل للشرك!

ـ عدم الفائدة من بقائها لأنها ليس يجاورها سكان يصلون فيها الصلوات الخمس وإنما يقصدها الزوار للتبرك فقط!

– لأن وضعها غير طبيعي لتقاربها جداً وصعوبة الوصول!

ـ ويرى الفوزان (إن اعتقاد فضل لهذه المساجد السبعة هو الجهل الذي تجب إزالته بإزالتها من الوجود.. قلت: تجب إزالة المساجد السبعة مع تحفظي على تسميتها مساجد وهي لا تصلى فيها الجمعة ولا الجماعة لأنها في محل ليس فيه ساكن).

ويريد الوهابيون دليلاً على أنها مساجد!

يا للعجب وكل الحجاج والمعتمرين طيلة القرون الثلاثة عشر الماضية على الأقل يعتبرونها مساجد! ألا ترون أن الوهابية ليس فقط جاءتنا بدين جديد! بل جاءتنا بتعريف جديد للمسجد!

ويرى المتطرف الفوزان بأن من يقصدها للزيارة أو الصلاة بقصد التبرك (حافز لإزالتها وإراحة الحجاج والمعمرين من عناء الذهاب اليها)! ما شاء الله، يهتمون براحة الحجاج بهدم المساجد من أساسها! وإذا كانت المساجد لا توجد في منطقة سكنى، فلم تحولت الى مواقف سيارات أو صرافات نقد؟! وما المانع أن تترك لمن أراد الزيارة والإقتراب من موقعة الخندق وتذكر تاريخ الرسالة الأول؟ إذا كانت لا تصلح ان تكون مساجد، فلم صلحت أن تكون مواقف وغيرها؟ وإذا كانت متقاربة، فما المزعج في ذلك طالما أنها لا تزعج أحداً كونها بعيدة عن السكن والناس ـ بحسب الفوازان؟!

لا توجد صفاقة بأكثر مما يقوله الوهابيون هذه الأيام بشأن مساجد تدمر، ولو كانت غرفة، فما مشروعية هدم مسجد؟! ولو أن كل مسجد يتبرك به بعض الناس يهدم، لهدم الحرمان أيضاً!

## جدل حول الهدم

نادراً ما يحدث أن يُسمح بنقد الممارسات المتطرفة الوهابية خاصة المتعلقة بالآثار الإسلامية. ويبدو أن الحكومة السعودية وجدت هذه المرّة أن نزعة التدمير الوهابية وجرعتها كانت أقسى مما يتحمله المواطنون والمسلمون عموماً، فأرادات إحداث بعض التنفيس، وإلا فإن قرار الهدم وتنفيذه جاريان، وهناك في المخطط أمور أخرى، بينها فصل قبر النبي صلى الله عليه وسلم عن مسجده، وقد احتاط الوهابيون لذلك منذ التوسعة الأخيرة، حيث يلحظ في التخطيط أن محاولة الفصل جارية ولكنها تنتظر الفرصة المناسبة.

وقد كتب عبد الله محسن الحسني من المدينة المنورة، منتقداً تدمير الآثار الإسلامية في البلاد (صحيفة المدينة ٢٠٠٤/٠٩/١٧)، وأضاف بأن (الآثار الإسلامية في هذه البلاد المباركة كثيرة ومتفرقة وتحتاج إلى وقفة جادة ورجال نصحاء أمناء على تراث أمتهم، يعملون للمحافظة على الآثار وإظهارها بأحسن صورة وأفضل ما تكون مع مراعاة ما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين تجاه هذه الآثار والمعالم). وأضاف بأنه من (العجيب والمستغرب أن يأتي بعض طلبة العلم ومن ينسب إلى المعرفة فيثيرون أراء عجيبة ومقالات غريبة بين الحين والآخر تدور حول أن لا آثار في الإسلام ولا معالم لتاريخ هذا الدين العظيم. وقصروا كل فكرهم وطرحهم حول إتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم وكأن هناك من بيننا من ينكر شيئا منها والعياذ بالله، وزعموا أن الاهتمام بالآثار الإسلامية مناف لإتباع السنة النبوية. ولأولئك الكرام أقول إن بلادنا ولله الحمد بلاد توحيد ونشر للسنة النبوية، فلا أظن إن بها أقواما من العقلاء والحكماء وأهل الدين والتقى يتعمدون ترك أو مخالفة شيء من سنة الحبيب صلى الله عليه وسلم . فالاهتمام والعناية بالآثار الإسلامية لا يتنافى مع السنة الشريفة , فأنا وأنت وابني وابنك يحتاج إلى إن يجد أثرا إسلاميا يدله على إن هناك ولد النبي صلى الله عليه وسلم وهنا أعزه الله بالنصر على أهل الكفر، وهنا كان الصحابة، وغير ذلك من المعالم الإسلامية التي هي من أعظم وسائل التربية وربط الروح بتلك الأحداث العظيمة . بل لو قرأ أحد أولئك الكرام أخبار الصحابة والعلماء ومدى عنايتهم بالآثار الإسلامية لتريثوا قليلا فيما يكتبونه ولكن العجلة هي مفتاح كل شر والجهل وقلة الإطلاع داء عظيم).

ودلل الكاتب على اهتمام الصحابة والتابعين بالآثار الإسلامية وبالمساجد، خاصة في عهد الخليفة الراشد والإمام المتبوع عمر بن عبد العزيز (الذي اعتنى بالمساجد التي صلى بها النبي صلى الله عليه وسلم أعظم عناية، إذ روى ابن شبه ما لفظه: إن كل مسجد من مساجد المدينة ونواحيها مبنى من الحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم. وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والناس يومئذ متوافرون عن المساجد التي صلى بها النبي صلى الله عليه وسلم ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة. وقال الإمام الطبري: وهو ـ أي عمر بن عبد العزيز ـ الذي بنى جميع المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم).

## تطبيق رأي إبن باز

إن تدمير المساجد السبعة إنما جاء بعد مقدمات وفتاوى مشايخ الوهابية، والذين لهم رأي في مسجد الرسول، وإخراج قبره عليه الصلاة والسلام من المسجد النبوي الشريف. الفتاوى هي المقدمة، والتنفيذ قد يتأخر حسب تقدير آل سعود وحلفائهم الوهابيين لردة الفعل الإسلامية والمحلية.

من الفتاوى التي اعتمدت على هدم المساجد السبعة، واعتبارها مساجد (بدعية)! فتوى ابن باز ولجنة الإفتاء الدائمة حيث أجابت على سؤال: ما حكم الشريعة الإسلامية فيمن يأتي المدينة المنورة ليصلي في المسجد النبوي الشريف، ثم يذهب إلى مسجد قباء ومسجد القبلتين ومسجد الجمعة ومساجد المصلى (مسجد الغمامة ومسجد الصديق ومسجد علي رضي الله عنه وغيرها من المساجد الأثرية) وبعد دخوله فيها يصلي ركعتي التحية فهل يجوز له ذلك أم لا؟ وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بما يلي: ان الجواب على هذا السؤال يقتضي البيان في التفصيل الآتي: أولا: باستقراء المساجد الموجودة في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم المدينة المنورة حرسها الله تعالى تبين انها على أنواع هي: النوع الأول: مسجد في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم تثبت له فضيلة بخصوصه وهما مسجدان لا غير، أحدهما: مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو داخل من باب أولى.



ثانيها: مسجد قباء. النوع الثاني: مساجد المسلمين العامة في مدينة النبي صلى الله عليه وسلم فهذه لها ما لعموم المساجد ولا يثبت لها فضل يخصها. النوع الثالث: مسجد بني في جهة كان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها أو انه هو عين المكان الذي صلى فيه تلك الصلاة، مثل مسجد بني سالم ومصلى العيد، فهذه لم يثبت لها فضيلة تخصها ولم يرد ترغيب في قصدها وصلاة ركعتين فيها. النوع الرابع: مساجد بدعية محدثة نسبت إلى عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين واتخذت مزارا مثل المساجد السبعة. ومسجد في جبل أحد، وغيره فهذه مساجد لا أصل لها في الشرع المطهر، ولا يجوز قصدها لعبادة ولا لغيرها بل هو بدعة ظاهرة. معلوم ان الهدف من بناء المساجد جمع الناس فيها للعبادة، وهو اجتماع مقصود في الشريعة، ووجود المساجد السبعة في مكان واحد لا يحقق هذا الغرض، بل هو مدعاة للافتراق المنافي لمقاصد الشريعة وهي لم تبن للاجتماع، لانها متقاربة جدا وانما بنيت للتبرك بالصلاة فيها والدعاء وهذا ابتداع واضح أما أصل هذه المساجد بهذه التسمية، أي: المساجد السبعة فليس له سند تاريخي على الاطلاق.. وحيث ان هذه المساجد صارت مقصودة من كثير من الناس، لزيارتها والصلاة فيها، والتبرك بها، ويضلل بسببها كثير من الوافدين لزيارة مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام. فقصدها بدعة ظاهرة، وابقاؤها يتعارض مع مقاصد الشريعة، وأوامر المبعوث باخلاص العبادة لله، وتقتضي بازالتها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) فتجب ازالتها درءاً للفتنة وسدا لذريعة الشرك وحفاظا على عقيدة المسلمين الصافية وحماية لجناب التوحيد. ومما تقدم يعلم ان توجه الناس عادة إلى هذه المساجد المحدثة لمعرفة الآثار أو للتعبد أو التمسح بجدرانها ومحاريبها والتبرك بها بدعة، ونوع من أنواع الشرك شبيه بعمل الكفار في الجاهلية الأولى بأصنامهم، فيجب على كل مسلم ناصح لنفسه ترك هذا العمل ونصح اخوانه المسلمين بتركه.ثالثا: وبهذا يعلم ان ما يقوم به ضعفاء النفوس من التغرير بالحجاج والزوار وحملهم بالأجرة إلى هذه الأماكن البدعية كالمساجد السبعة هو عمل محرم، وما يؤخذ في مقابله من المال كسب حرام، فيتعين على فاعله تركه. انتهى.

## وزير الشؤون الإسلامي ينفي نية التدمير ونصيف يندد!

من جهته زعم وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ بأنها لا تتعرض للإزالة أو تغيير المعالم (المدينة ١٩/٩/٢٠٠٤).. وقال الوزير: وجهنا تعميما لفرع الوزارة بالمدينة المنورة بهذا الشأن يقتضي بعدم التعرض لها لا بإزالة أو بتغيير معالمها المعروفة. هذا مع العلم أن بعض المساجد قد أُلغيت وغيرت معالمها والأخرى أُغلقت، فما عسى أوامر الوزير أن تفعل، إذا كانت هيئة كبار العلماء وفتاوى الوهابية أنفسهم قد قرروا أمراً آخر. أم أن هذا مجرد تهدئة لخواطر المواطنين والمسلمين، أو هو اتحاد في الرؤية واختلاف في التكتيك وتوقيت الهدم؟

من جانبه طالب أمين عام رابطة العالم الإسلامي السابق الدكتور عبدالله نصيف بتدخل هيئة الآثار والسياحة لحماية المساجد السبعة، ورغم سلفيته هو وأجداده، إلا أنه وهو الحجازي رأى أنه لا يجدر إزالة الآثار الإسلامية بحجة ارتكاب البدع والأخطاء الشرعية. وقال نصيف بأن هذه الآثار تعد وسيلة للاعتبار والاستذكار واستحضار التضحيات. وأضاف بأنه لا يجدر إهمال الآثار الإسلامية مثل مواقع الغزوات النبوية وغار حراء وجبل ثور وغير ذلك من الأماكن بحجة أن هناك من يبتدع فيها أو يرتكب خطأ. وطالب بتصحيح الخطأ إن وجد وليس إزالة الأثر، وتابع بأنه (وإن تم إزالة العديد من الآثار الإسلامية فينبغي الحفاظ على ما بقي منها بأسلوب حكيم ورشيد خاصة وأنه لدينا هيئة عليا للآثار والسياحة وهذه الآثار هي عامل جذب مهم للسياح). وطالب بتدخل الجهات المعنية قائلاً: (هذه المسائل تحتاج إلى ندوة أو ندوات وربما تتولاها وزارة السياحة لأنها الآن مسؤولة عن استجلاب أكبر عدد من السياح ولعل الله سبحانه وتعالى يوفقنا للمحافظة على مابقي من آثار في تراث هذا البلد المعطاء). وانتقد نصيف التسرع في اتخاذ خطوات الهدم والازالة مشيراً إلى إزالة سوري جدة والمدينة بسرعة هائلة لم يكن له مبرر على الإطلاق موضحاً بأن هناك العديد من المدن حافظ أهلها على أسوارها وامتدت أحياؤها خارج هذه المدن.

# الحكم الفردي والجيل الشاب في السعودية

**تمثل فترة حكم الملك فيصل (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) من أشد المراحل الانتقالية التي شهدتها البلاد، ليس من حيث التجاذب الشديد بين التقليد والتحديث، وبين قوى التغيير وقوى الجمود، بل لأن المجتمع والدولة كانا على عتبة تحوّلات جوهرية، معبّرة عن نفسها في انقسام داخلي على خلفية ثقافية واجتماعية وسياسية، بانتظار ما يتمخض عن التجاذب من ولادة ثانية للدولة السعودية. هناك من ترتسم أمامه صورة القمع التي حكمت فترة الملك فيصل وخصوصاً ضد قوى التغيير، وهناك من ينظر الى هذه الفترة باعتبارها بداية الفصام بين الدين والدولة حيث بدأت تتسرب الثقافة الحديثة ومنتجاتها الى بلد شديد المحافظة. غير ان المهم في هذه المرحلة أن رأس السلطة السياسية الممثل في الملك كان له دور مختلف في ادارة عملية التحوّل، إذ ليس كل ما يبدو نزوعاً نحو التغيير يعبّر بالضرورة عن رغبة جادة لدى الملك أو من يدعون بالمتنورين داخل العائلة المالكة، بل قد تكون لحاجة الدولة الشديدة لتطوير أجهزتها وأدواتها. فيما يلي تقرير كتبه السفير البريطاني في جدة عام ١٩٧٣ يرسم فيه صورة المخاضات الداخلية التي عاشتها السعودية خلال عهد الملك فيصل بتسليط ضوء كثيف على الدور المصيري الذي يلعبه الملك وقلة من الامراء الكبار في ادارة دفة شؤون البلاد، والضغوطات التي خلقها نشوء الجيل الجديد الذي تلقى تعليمه في الخارج وتعرّف على سيرة المجتمعات والدول المتقدمة.**

**الارشيف الوطني: FCO 8/2122**
**سري: DS No. 6/73**
**ادارة الشرق الاوسط**
**٣٠ يونيو ١٩٧٣**
**(من سفير جلالة الملكة في جدة الى رئيس ادرة الشرق الاوسط، مكتب الخارجية والكومونولث)**

١ ـ يحكم الملك فيصل السعودية كملك مطلق، ويخضع فحسب للقيود المفروضة من نمط الحكم التقليدي العربي. فهو يصادق إن لم يصدر في واقع الأمر كافة القرارات الهامة. فهو يملك في الحقيقة والظاهر السلطة في كافة شؤون الدولة التي تقتصر سلطة جلالة الملكة في المملكة المتحدة على مجرد المصادقة عليها فحسب. لقد عيّن الملك مجلساً للوزراء لتقديم النصيحة في شؤون الدولة، ولكن قرارات المجلس لا تكون نافذة ما لم توقّع من قبله. فمن أجل المساعدة في ادارة حكومته، فإن الوزارات الحيوية لعمل واستمرار النظام الحكومي (الداخلية، الدفاع والمالية) تقع في أيدي كبار الأمراء في العائلة المالكة. ففي المجلس الحالي هناك أشخاص من عامة الشعب يفوقون عدد الامراء، ولكن من الناحية العملية فإن وظيفتهم تقتصر على تقديم المشورة الادارية والمعرفة التقنية التي يريدها الامراء. وفي معظم شؤون السياسة العامة فإن القرار النهائي يعتمد على ما يصدره الامير فهد بن عبد العزيز والامير سلطان بن عبد العزيز من كلام حيث ينحصر الكلام بطريقة ما في دائرة ضيقة.

٢ ـ وعليه كيف يفكر الشباب السعودي حيال الشكل البالي من نظام الحكومة، وغير المتماشي ليس مع التطورات السياسية في الغرب فحسب بل ومع التطورات السياسية في العالم العربي من حولهم؟ وفيما يبدو فإن أولئك الشباب (وهم الأكثرية العظمى) الذين بقوا هنا من أجل مواصلة تعليمهم لا يطرحون سؤالاً جاداً حول هذا النظام. إن آل سعود واعون لأهمية التعليم من أجل تقدّم بلادهم، وفي الواقع كان فيصل، والي الحجاز، الذي دعم في عام ١٩٤٠ جهود مواطنين مثل عائلة علي رضا من اجل بناء نظام تعليمي (حديث). ومن هنا نبعت فكرة المدرسة الحكومية لتهيئة السعوديين للدراسة في مصر وأماكن أخرى في الخارج، ومن هذه الجهود جاءت أغلبية الأفضل تأهيلاً من بين مؤسسة الخدمة المدنية الكبرى في الوقت الحاضر.

في الوقت نفسه، فإن العائلة المالكة تدرك الاخطار المصوّبة لموقعها بأن التعليم، إذا ما سمح للأفكار الحديثة بالرواج بحرية في المدارسة ومؤسسات التعليم العام، قد يهدد المعتقدات والعادات التقليدية. وعليه، فإن دراسة تعاليم الاسلام يعد أساسياً ومركزياً بالنسبة لمنهج التعليم الحكومي، وأن هناك فترة زمنية قصيرة للغاية متروكة لدراسة أي شيء آخر، وهذا أحد الاسباب الرئيسية التي تجعل المستويات المطلوبة التي يصل اليها الطلاب السعوديون منخفضة. وتدرك العوائل البارزة بأن خيار ارسال اولادهم للدراسة في مدارس بالخارج (لبنان مثلا) ليس فقط بسبب انعدام الكفاءة في التدريس والمعدات في المدارس الخاصة المحلية ولكن بسبب أن المنهج التعليمي المحلي مستمد من الدارسة والارشاد الديني بما لا يدع وقتاً كافياً للابناء للحصول على مهارة اعتيادية في الموضوعات الأخرى.

٣ ـ يُدَرّس الطلاب بان المملكة تحقق تقدّماً كبيراً في كافة الحقول تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك فيصل. وأن الله قد منح أرضه المقدّسة بالسبل الكفيلة بتمويلها بالنفط الذي ينظر اليه باعتباره جزءا طبيعياً لخطة اعدّها (= الله سبحانه وتعالى) للاحياء الاسلامي العالمي. إن الخرائط الاسلامية في الفصول الدراسية المحلية تظهر السعودية في مركز العالم، بدائرتين مركزيتين مرسومتين حول مكة. إن البلدان الاسلامية والعربية ملوّنة بالأخضر الفاتح، وأن الدول التي تشتمل على أقليات مسلمة (وحتى بلدان اخرى مثل أسبانيا، والتي كانت سابقا تحت الحكم الاسلامي) فإنها مصبوغة بلون أخضر متدرج. وأن معظم أجزاء العالم الاخرى ليست معرّفة بأسمائها. ويدّرس الطلاب السعوديون خسارة تراجع الدين والاخلاق، والعنف والتنافس الصناعي الذي دفعه المجتمع الغربي من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي، وأنهم ـ الطلبة ـ يُخبرون بأن المملكة ستحقق تقدّماً أكبر في كافة الصعد من خلال التمسك بمبادىء الاسلام.

إن هذا التكييف لتصرفات الشباب يمكن النظر اليه بناء على حقيقة أن السعوديين، وخصوصاً من هم بداخل البلاد، أقل تأثراً من الآخرين بالتقدم الذي حققته البلاد، بما يجعل منهم شعباً ذوي نظرة منغلقة على الداخل، حيث يعرفون أو يتطلعون الى معرفة القليل من الاحداث الجارية خارج الجزيرة العربية. وأكثر من ذلك، فإن الشباب السعوديين، بالتوافق مع كبار السن، يبدون ثقة بالذات متأصلة

نابعة في جزء منها من عدم وجود ذكريات لديهم مع الحكم الاستعماري والاهم من ذلك من المعرفة بأن بلادهم هي مهد الاسلام، التي هي في نظرهم أم الأمة العربية واللغة العربية، وهو سلوك في تضاد واضح مع الاحساس العام بالتردد والدونية التي تسود الشباب في بلاد الشام. إن الشخوص الوطني الذي تطور بالرغم من الطبيعة المتباينة لمجتمعات السعودية يشتمل أيضاً على عنصر فخر كونه مختلفاً: اذا كان نظام الحكم في السعودية مختلفاً فيجب أن يكون أفضل، أو اذا كان غير ذلك، فلابد أن يكون أفضل من الشعوب الاخرى حيث أن بإمكانهم جعله يعمل (على النقيض من ذلك، كثير منهم يبدي إعجاباً بالمملكة المتحدة كونها ملكية حديثة).

٥ - إن أولئك السعوديين الذين يملكون القدرة على تحمل النفقات أو الذين يبدون التزاماً كافياً لوزارة التعليم بتحمل النفقات يسافرون للخارج للحصول على الفرصة الاولى من اجل اكمال دراستهم من أجل تحقيق انجازات تعليمية يعتقدون بأنها مفتاح التقدّم. إن أولئك الذين ينطلقون مباشرة من النظام التعليمي المحلي يشعرون في لحظة ما بالاعجاب الشديد بالحياة الغربية. وفي حال عودتهم، فإن سلوكهم يكون متناقضاً. إنهم يقرّون بالمميزات المادية التي تقدّمها الحياة الغربية، ولكن يعتقد كثير منهم بأنه اذا كان البديل للنظام السعودي هو الحياة التي عاشوها في اوروبا وأميركا، فإنهم يفضّلون بقاء الاشياء بصورة عامة في المملكة كما هي. ويبدي قليل من الشباب على سبيل المثال إهتماماً برؤية أي تغيير في وضع المرأة أو حتى التخلي عن العقوبات القاسية مثل قطع يد السارق. وهذا كما أعتقد ليس خاصية في النظام السعودي أو توبيخاً لنظامنا كمؤشر على أن النظام التعليمي المحلي، حيث يضع المرء في الحياة داخل مجتمع اسلامي تقليدي، لا يعدّه للصعوبات التي يواجهها في بيئة غريبة. وحين يُقترح على الشباب السعوديين بأن الاصلاح الاجتماعي للطبيعة المحدودة ستحسّن من الاوضاع هنا، فإنهم يوافقون على ذلك ولكن يزعموم بأن بلادهم تتحرك نحو الامام. أما أولئك الذين لديهم معرفة بالحكومات العربية التقدّمية (وهناك روابط قبلية وثيقة بين نجد والعراق) فهم ممتنين الى أنهم ليسوا كالرجال الآخرين.

٦- إن السعوديين الذين يتولّون مناصب داخل الحكومة، سواء كانوا مخرجات النظام التعليمي المحلي أو الحاصلين على شهادات جامعية من الخارج، يلحظون على وجه السرعة الفساد، والوهن والحاجة الى المساعدة. إن بعض الالمام لدينا كان الى حد كبير مثار سخرية، وحتى جلالته، الملك فيصل، قد تعرض للنقد الشخصي، وخصوصاً منذ أصبح انشغاله التام وبطريقة استحواذية بالصهيونية والشيوعية واضحاً. ففي كتيب باسم (فيصل يتكلم) صادر عن وزارة الاعلام أبداه مسؤول شاب لأحد موظفينا اعتقد الأخير بأن عنوان الكتاب يجد أن يستكمل ليصبح (فيصل يتكلم والعالم يضحك). وعلى أية حال، فإن الخريجيين يجدوا أنفسهم يعملون بماشرة تحت أحد الأفضل تعليماً، والاكثر ثقافة والأكثر إخلاصاً، وأن السعوديين القادرين الذين وصلوا في السنوات القليلة الماضية الى مناصب عليا (مثل مستوى نائب وزير) يبدو أنهم يحظوا بالرضا في أعمالهم ويرون أملاً أكبر في المستقبل. وهذا أمر في غاية الأهمية، تماماً كما أن عكس التيار في السابق قد ساق جميع الخريجيين الى الخدمة الحكومية.

هناك الآن هدر للعقول باتجاه القطاع الخاص، حيث المغانم كبيرة، فلم تعد الوجاهة الرسمية بالجاذبية التي كانت عليها في السابق. وهناك نية سياسية وايضاً اقتصادية خلف التيار الدافع نحو التصنيع، فإدارة المعامل بات ينظر اليها باعتبارها طريقاً لامتصاص طاقات الشباب المتعلم.

CONFIDENTIAL (3)

**Foreign and Commonwealth Office**
London SW1

Telephone 01- 930 8440 Ext 664

H B Walker Esq
JEDDA

Your reference
Our reference NBS 18/4
Date 17 July 1973




THE YOUNG PEOPLE OF SAUDI ARABIA

1. We have read the paper which the Ambassador enclosed with his letter of 30 June with considerable interest and I have arranged for it to be circulated in the departmental series to interested posts and departments in London.

2. We recognise how tentative a study of this sort must be. Despite the relative ease with which foreigners can now circulate Saudi Arabia is surely still one of the most closed societies in existence. The Saudi administration themselves lack the most elementary statistical framework for a detailed study of social matters and the people of Saudi Arabia, more than any other, recall Chesterton's line "we are the silent people who have never spoken yet".

3. My own fear is that if the firm grip of the Royal Family is ever relaxed or broken the voices that follow will be pretty strident. The mixture of religious and national self-confidence (not to say arrogance), a half-baked educational system and unlimited oil reventues, is likely to be pretty volatile, and could carry some of the flimsy structures erected on the shores of the Gulf away with it. This is all the more reason to hope that the Royal Family will be able to control the winds of change as they have done up to now.

LAST PAPER

P R H Wright
Middle East Department

٧ ـ إن إولـئك السـعـوديين الـذيـن يسـافـرون للخارج ـ وليس بالضرورة لأول مرة ـ عقب فترة زمـنيـة قصيرة مـن الخدمـة العـامـة، من أجل استكمال الدراسات العليا يصبحون بعد عودتهم أكثر انتقاداً لشؤون الحكومة المحلية. إن الألـفـة الـتـي يـعيشهـا هـؤلاء مـع المجتمع الغربي وإيلاء الاهتمام بملاحظة هذا المجتمع بدرجة عالية من الوعي وكيف تسير الامور هناك، تجعلهم قادرين بصورة أفضل على عقد المقـارنـات. إن سـخـطـهـم يـكـشف عـن نـفسـه أحياناً عقب عودتهم للعمل بطاقة عالية من أجل تحسين الاوضـاع، وبصـورة عـامـة فـإن الاشخاص الأكثر ذكاءً وتعليماً مدركون تماماً بأن نظامهم يتطلب تغييراً. ولكن يبقى أنهم يعتقدون بأن من أجل الحفاظ على الاستقرار ورفاه الشعب، فإن السعودية يجب أن تسلك تجربة في التغيير ببطء، ولا يتصورون، على الاقل حتى الوقت الحاضر، بأنهم سيسلكون الطريق المؤدية في النـهـايـة الى الديمقـراطية على النمط الغربي.

٨ـ على أية حال، هناك رأي آخر يقول بأن الوقت سيأتي من اجل انتقال تدريجي للسلطة من العائلة المالكة الى الادارة، ومن ثم ربما الى الشعب. إن هذا الرأي ليس نافذا حتى الآن، ولكن حالما يتزايد تعداد أصحاب هذا الرأي مـع تسلقـهـم للـمـنـاصب الكبيرة فـإن أهـمـيـتـه سـتـزداد. إن الـتـطـلـعـات المشروعـة لأولـئك المنشغلين بالتفكير في هذا الرأي بين أصحابه والمضـطـلـعين بمسـؤولـيـة أكبر في الـوظـائـف الرسمية ولديهم صوت في صناعة القرارات السياسية يجب الاقرار بأهمية دورهم.

٩ـ ولـكـن مـع نمو الماكـيـنـة الادارية لـلـعـائـلة المالكة فإن الاخيرة قد بسطت سيطرتها ليس على هذه الماكينة بل وفي داخلها، فالأمراء يمسكون بالمواقع الرئيسية في الادارات الحكومية. ويتم التعامل معهم من قبل المسؤولين الآخرين بانصياع ورضوخ أكثر مما يبدو لعامة الناس من الدرجات الموازية، فلديهم ـ أي الامراء ـ موظفون خاصون يكمّلون الموظفين الرسميين، وأن مكاتبهم متقنة ونظيفة ان لم تكن بالضرورة باذخة. إن التمييز في القوات المسلحة مازال باقياً (وإن لم يكن ظاهراً). ففي خارج الخدمة العامة فإن الأمراء الآخرين نشطون في التجارة، ولكن الاغلبية تشكل طبقة متميزة منعّمة تذكر بـالـطبقـة الارستوقراطية في فرنسا في عـهد لـويس السـادس عشر. فجميع الأمراء (وكما هو شائع فإن عددهم يصل الى نحو خمسة آلاف أميراً واميرة) يتلقون رواتب من الميزانية الوطنية، وتذكر التقارير بأن المبلغ المدفوع اليهم يتراوح ما بين إثني عشر ألفاً وأربعين ألف جـنيـه استرلـيـنـي في السـنـة، وأنـهم وبسبب أغراض عمليـة خـارج القانون.

١٠ـ وبينما من المحتمل جداً أن تتم أية تنازلات كبيرة خلال عهد الملك فيصل لصالح الاصلاحيين، فإنني أعتقد بأنه في حال وصول الامير فهد الى سدة الحكم فإن من المحتمل أن يتجه الى احداث تغييرات في المجالين الاجتماعي والاداري. وكما ذكرت في رسالة انطباعاتي الاولى، فإن الدين في هذه البلاد يعتبر عقبة. إن التطور السريع في هذا البلد الى دولة حديثة معقدة، مع كل ما تعنيه، يفرض على العائلة المالكة أن تدرك بأنها في حال أرادت الاحتفاظ بموقعها المتميّز والبقاء فإن التقدّم المادي وحده لن يكون كافياً لاحتواء تطلعات الأكثر تعليماً والأكثر وعياً سياسياً، وأن الخنوع والولاء لم يعد بإمكانهما السير معاً بالطريقة السابقة، وأعتقد أن ـ الامراء ـ بدأوا إدراك ذلك. وفي الحقـيـقـة، وكـمـا ذكـر لي مـؤخـراً أحـد المـسـتـشـارين النافذين للعائلة المالكة مع درجة من الثقة بأن على العائلة المالكة ابتكار وسيلة جديدة من لشروط عمل مع عامة الشباب الرائعين والاقوياء.

١١ـ يـفضّـل الأمير فـهـد فـيـمـا يـبـدو تطوّرات سيـاسـيـة واجـتـمـاعـيـة مضبوطة من أجل ضمـان مستقبل مستقر للسعودية. إنه ليس قوياً بمفرده بصورة كافية لضمان تطبيق الاصلاحات الضرورية، وأن عـلـيـه الصـراع لـلـحصـول على دعم الاجمـاع العـائـلي بشـأن كـافـة التغييرات. فاذا كان هو، أو آخرين من عائلة آل سعود من المتنوّرين، لم ينجح فإن البديل (اذا لم تخفف الضعوطات التي وصفتها) سيكون إجراءات قمعية أكثر من قبل أولئك الذين في السلطة، وفي النهاية ستؤول الى ثورة، بالرغم من أن ذلك غريباً على طبيعة السعودية وانها بالتأكيد ستحقق أقل ما يمكن ان يقدّمه الترقي الحالي.

CONFIDENTIAL

NBS 18/3 DS(L)264

Departmental Series
Middle East Department

DS No 6/73

THE YOUNG PEOPLE OF SAUDI ARABIA

(Her Majesty's Ambassador at Jedda to the Head of Middle East Department, Foreign and Commonwealth Office)

Jedda

30 June 1973

THE YOUNG PEOPLE OF SAUDI ARABIA

1 In my first impressions despatch I offered several hostages to the future in dealing, as best I could in those early days, with subjects like the morale and loyalty of the Armed Forces and with the temper and aspirations of the young people of this country.

2 Towards the end of my first year here I have now, in forwarding my Service Attachés' annual report, been presented with a fresh opportunity to look at the state of the armed forces and this I have done in my despatch 10/27 of 30 June. In brief my conclusion is that the Armed Forces are loyal to the present regime.

3 The temper and aspirations, or, if you like, the potential for opposition, of the young people of the country is no less tricky a subject but I have felt it incumbent on me to set something down on paper. In its present form the materia[l] we have gathered together does not quite merit a despatch so I offer it in the for[m] of the enclosed study paper which, like that on tribalism (see St John Armitage's letter to Bannerman of 27 September 1972 and Nigel Bromage's reply of 6 October 1972), may prompt us, and others at your end, to further study and reflection and may also, one day, contribute to a more definitive study.

4 If I might try to summarise, in a sentence or two, my impression of this country after a year here, I would say that it is in the rather peculiar position - at least peculiar by contemporary standards - that the winds of change are blowin[g] but blowing gently, not fiercely. Gradualism may not be in fashion in many parts of the world today but it seems to be what we have here.

1

CONFIDENTIAL

## الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

# نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالى فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

بيد أن ممارسات التمييز المناطقي والطائفي التي صارت نهجاً معتاداً في الحكم السعودي الفئوي لم تشهد اعتراضاً قوياً (ملموساً) من قبل نخبة الحجاز وأهله، بسبب الخوف المستحوذ على كثير منهم، وبسبب الضغط والدموية اللتان شكلتا مشهد الحجاز التاريخي منذ نحو ثمانين عاماً من الإحتلال السعودي. وبالرغم من ظهور العجز في النظام، وتوافر وسائل القوة والتمكين لدى شرائح من سكان الحجاز ونخبه، إلا أن تلك الشرائح لازالت تعيش تراث الماضي السعودي الوهابي الدموي، الأمر الذي جعلها لا تقرأ معطيات الحاضر بعيون مختلفة، بعيداً عن ذلك الإرث، أو على الأقل غير متأثرة به الى الحدّ الذي يمنعها من قراءة المتغيرات على الساحة المحلية الحجازية والسعودية بشكل عام.

منذ عهد فهد بداية الثمانينيات من القرن الماضي بدأت موجة الوهابيين تأخذ أبعاداً خطيرة؛ حيث بدأ النجديون بتغيير الديمغرافيا كما في المدينة المنورة، وبدأوا بإقصاء النخبة الحجازية عن مواقعها في الجيش والإقتصاد والإدارة والتعليم، فضلاً عن السياسة والدين، الأمر الذي أعاد تلك النخبة الى مواقعها في مناطقها، فلا تشعر بسوى السخط والتململ، ولم يتحوّل ذلك الى عمل جادّ ومؤسسي يحفظ لأهل الحجاز حقوقهم داخل الدولة، أو بعيداً عنها إن اقتضى الأمر.

واليوم إذ تجبهنا جرائم الوهابيين المتكررة والمستمرة فيما يتعلق بتراث الحجاز الديني، واستمرار حالة الإقصاء في مناحي كثيرة أخرى، تكاد تمر تلك الجرائم النكراء دونما ردّ فعل يتوازى مع حجم الخطر والجريمة ذاتها، الأمر الذي سيشجّع صرب الوهابية وآل سعود الى ارتكاب المزيد منها في غياب من الرأي العام العربي والإسلامي المشغول بقضايا السياسة وجرائم الأميركيين والصهاينة في العراق وفلسطين وغيرهما، وكذلك في ظل غياب الصوت الوطني المدافع عن هوية الحجاز وثقافته وتاريخه.. ومَنْ أولى من أهل الحجاز ونخبه في الدفاع عن قضيتهم، خاصة وأن كل مناطق البلاد لها مشاكلها الخاصة مع المركز النجدي الوهابي، وهي مشغولة بها.

حتى الآن لم نسمع إلا القليل من قيادات الحجاز الدينية والمدنية، ولا نتفهم سرّ هذا الصمت، ولا مبرر للخوف والحذر، فقد مضى زمنه وأفل. ما هو مطلوب من نخب الحجاز:

أولاً ـ استثمار علاقاتهم مع القيادات الدينية في العالم العربي والإسلامي بتزويدهم بآخر المستجدات بشأن ما يجري للأماكن المقدسة والآثار الإسلامية، وتجاوزات الوهابيين على الحجاج والمعتمرين، وسياسات الحكومة السعودية ومواقف مؤسستها الدينية التي تتعرض لجمهور المسلمين في أنفسهم وعقائدهم.

ثانياً ـ التواصل مع المنظمات الدولية والإنسانية المهتمة بحماية الآثار ومواجهة الحكومة السعودية في المحافل الدولية. هذه المنظمات والمؤسسات الدولية ـ وبعضها تابع للأمم المتحدة ـ يجب أن تسمع الرأي المحلي، وأن تحصل على المعلومة الموثقة والمصورة بهذا الشأن.

ثالثاً ـ القيام بحملة إعلامية في الخارج والإستفادة من الحدّ المتوفر من هامش التعبير في الداخل. فكثير من الحجازيين ككتاب وصحافيين وشخصيات دينية ورجال أعمال، يمتلكون شبكة واسعة من العلاقات مع الصحافيين والكتاب في العالم كلّه.. ولذا يجب الإتصال بهم، وتقديم آخر المعلومات المتعلقة بتجاوزات ال سعود ومتطرفي الوهابية ليقوموا بنشر الأخبار والمقالات وتحشيد الرأي العام ضد ممارسات صرب الوهابية وآل سعود.

رابعاً ـ وبإمكان النخبة الحجازية التي لها تواصل مع بعض صناع القرار في العالم، أن يستثمروا ذلك في ذات الإتجاه.

خامساً ـ وعلى الصعيد الإستراتيجي فإن الوجه الديني المغيّب في الحجاز، هو الذي يعطي ديمومة لمشايخ التطرف الوهابي ويظهرهم وكأنهم ممثلون للشعب ـ كل الشعب. لم يستطع آل سعود وحلفاؤهم من متطرفي الوهابية أن يفعلوا ما فعلوا وأن يديموا سيطرتهم إلا بتغييب الحجازيين سياسياً وثقافياً ودينياً. ومما لا شك فيه فإن الوجود الديني الحجازي قد تعرّض لما يشبه النكبة، ولذا يجب أن يفكر جدياً في إعادة بناء مؤسسة دينية مرجعية في الحجاز تمثل رمزاً لهوية المنطقة وإظهاراً للرأي الآخر، وملجأ لحفظ التراث والذات. تشكيل المؤسسة هذا يستدعي اتفاق علماء الحجاز الكبار، كما يتطلب تطوير الحركة العلمية والدراسة الدينية، التي هي غير متوفرة في داخل المملكة، وبالإمكان زيادة أعداد رجال الدين والخطباء والقضاة من خلال ابتعاثهم للدراسة في مصر وغيرها.

سادساً ـ ومن الأمور الإستراتيجية أيضاً، أن تتفق النخبة السياسية الحجازية فيما بينها على أجندة أهداف تشكل الحدود الدنيا للإتفاق والتي قاسمها المشترك هو الدفاع عن الحجاز مصالح وشعب وتراث، وأن تكون هناك خطط عملية تمثل الوسائل التي يتحرك جميع الحجازيين في إطارها للدفاع عن أنفسهم في وجه تغوّل الوهابية النجديّة.



زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

### مرافعة أولى..

# المجتمع المدني ودوره في الحدّ من العنف والإرهاب

الإصلاحي المعتقل علي الدميني

## أولا: المجتمع المدني

### تقديم:

من ضمن التهم الضخمة التي اثقلت صياغتها قلم الادعاء العام، ما ورد في اتهامه لي (بالسعي إلى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب وإثارة التحزب المذهبي والطائفي)، وهذا الجهد التأويلي العجيب يستدعي أن نقرأ منطلقاته وفق ما يلي:

١ – إن المطالبة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان، فتنة ينبغي القضاء عليها، وأنها، بحسب كلمات الادعاء العام، فعل محرمٌ، ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً!

٢ – إن إقامة المؤسسات الدستورية، وتمكين الشعب من المشاركة السياسية في إتخاذ القرار، وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني المعبرة عن تطلعات كافة الشرائح، والتشكيلات الإجتماعية في كافة ميادين الحياة، يعتبر من وجهة نظر الإدعاء العام عملاً يبذر الخلاف بين أبناء الشعب.

٣ – إن إزالة المظالم الاجتماعية بكافة أشكالها الفئوية والطائفية والمناطقية، وتطبيق مبدأ التوزيع العادل للثروة بين كافة الشرائح والمناطق، وتمكين جميع المذاهب والطوائف من ممارسة حقها الطبيعي في اتباع قواعد مذاهبها، سوف يعمل على إثارة التحزب المذهبي والطائفي.

كما أورد المدعي العام في تهمة أخرى قولي (إن من أهم أسباب إنتشار الإرهاب والعنف في المملكة، هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة، ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف، قد أدى إلى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب ضمن رؤية أيديولوجية تكفر المجتمع، وان مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالإضافة إلى عوامل معيشية تتمثل في أزمات صحية وإسكانية وتعليمية، وفي الفقر والبطالة) وقد اعتبر هذا الكلام تبريراً للعنف واستغلالاً للعمليات الإرهابية للنيل من نهج البلاد والطعن في مرتكزاتها الدينية.

وهذه القراءة المتعسفة لما قلته، تفسح المجال أمامنا لطرح التساؤلات التالية:

١- هل انبنى نهج الدولة وكيانها ومشروعيتها على العدل واحترام حقوق المواطنة، أم على حرمان الإنسان من حقوقه في التعبير السلمي عن الرأي، وعلى سكوته عما تشهده بلادنا من أزمات تمثلت في الفقر والبطالة والدين العام، وما يعيشه المواطنون من اختناقات معيشية تطال التعليم والصحة والسكن والبيئة؟

هل انبنت مشروعية الدولة على إزالة الظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية أم على السكوت

> **الدميني: المدعي العام، يعتبر المطالبة بالحرية والعدالة فتنة وفعل محرّم**

على مظاهر الفساد والرشوة واستغلال المال العام؟

٢- هل ترعرع الإرهاب لأننا طالبنا بمعالجة جذوره الفكرية والمعيشية، أم لأن هناك خلل ثقافي وتربوي واجتماعي ضخم فشلت أجهزة الدولة في معالجته، مما أدى إلى انتشار تيار التشدد والتكفير والعنف والإرهاب؟

وفي الحقيقة فإن كل هذه السلبيات والاختناقات لا تمت بصلة إلى مرتكزات الدولة ومشروعيتها بل إنها أمراض فتاكة تهدد أمنها واستقرارها، وحاضرها ومستقبلها أيضاً. كما أن الصمت حيال السلبيات والأزمات الخطيرة هو الجريمة المنكرة التي تعتبر إخلالاً بثوابت الدولة ونهجها العادل الذي قامت أسسها عليه، ويهمني أن أؤكد على أن من يتصدى بأسلوب سلمي وعلمي لانتقاد مظاهر الخلل والأخطاء في أجهزة الدولة ليس هو العدو، بل إنه هو المحب المخلص، وهو الأكثر وفاءً للأسس العادلة التي قامت عليها نظرية بناء الدولة، وهو الأكثر انتماءً وولاءً للدولة، وهو الأشد حرصاً على أمنها ورخائها واستمراريتها.

ولذلك فقد رأيت وزملائي الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح أنه من الضروري العمل على تجلية المفاهيم والمرتكزات التي حفلت بها الخطابات المطلبية لكي تتضح على ضوء ذلك استهدافات هذه المطالب ومشروعيتها وأهمية الأخذ بها، وقد قررنا أن نتحدث في جلسة محاكمتنا الأولى حول هذه المرتكزات النظرية، حيث يقدم الدكتور الحامد مداخلته عن الأساس القانوني والشرعي لمفاهيم الفصل بين السلطات الثلاث واستقلال القضاء، ويتحدث الدكتور الفالح عن الدستور والملكية الدستورية، وأن يتركز كلامي حول مفهوم المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب، ولذا أعددت هذه الورقة لتجلية هذا الموضوع، وللرد على تهمة تبرير الإرهاب والعنف والتشكيك في نهج الدولة.

### ثوابت:

لعله من المهم التأكيد على الثوابت التي استندت إليها كافة أشكال الحراك المطلبي الاجتماعي في بلادنا، والتي انطلق منها دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري وهي:

١/ مرجعية الشريعة الإسلامية السمحاء في كل ما تصدر عنه.

٢/ تصليب الجبهة الداخلية، والتمسك بثوابت الوحدة الوطنية والعمل على إزالة كل ما يسئ إليها.

٣/ الالتفاف حول القيادة باعتبارها صمام أمن بلادنا وازدهارها.

٤/ ضرورة المضي في طريق الإصلاح السياسي والدستوري الشامل.

٥/ الوقوف في وجه كافة التدخلات الأجنبية في شئون بلادنا، وإدانة العنف والإرهاب من كافة أطرافه ومصادره كوسيلة للتعبير عن الرأي أو عن استغلال قوة القانون.

### في تعريف المفهوم:

إن سؤال المجتمع المدني هو سؤال العلاقة بين الدولة والمجتمع بشكل عام، من أجل ترشيد صنع القرار، وتحويل إرادة الدولة من إرادة قهرية خارجية ضد المجتمع، إلى إرادة داخلية تتكامل مع حركته وقواه ومعطياته(١).

ولتوفر مقاربات متعددة لتعريف مفهوم (المجتمع المدني)، فسوف آخذ هنا بأكثرها وضوحا وقربا لما يرى فيه المهتمون بالشأن العام في بلادنا تعبيرا عن تصورهم، لذا فالمجتمع المدني هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من نيل الخيرات والمنافع دون تدخل أو توسط من الدولة(٢)؛ وهو مجمل التنظيمات (غير الإرثية/ النسبية) وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، وهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة – باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع - من ناحية والدولة وأجهزتها ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من جهة أخرى. وهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث (المؤسسة) والمكونة من البرلمان، القضاء المستقل، والجمعيات والنقابات والأحزاب(٣).

ولا يقوم المجتمع المدني ضداً للدولة أو نقيضاً لها، بل أنه يسهم معها في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين، وتجذير مفهوم المواطنة وتعزيز الوحدة الوطنية ومشروعية القيادة. كما أنه مجتمع لا تمايز فيه يضم الدولة والمجتمع معا. وهو مجتمع الأحرار المستقلين، الذي لا يخضع تركيبه الداخلي للسيطرة ولا التبعية، وتتأسس العلاقات بين أفراده على ثوابت العلاقة بين أحرار متساويين(٤).

### الأسس النظرية في التاريخ الإسلامي:

يقوم نظام الحكم في الإسلام على مبادئ كلية يمكن أن نجتهد في إيجاد الهياكل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها. وترتكز هذه المبادئ على: الشورى، الحرية والكرامة، العدالة والمساواة، وتعددية المناهج والنظم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشأن العام (وهو ما يمكن تسميته بحق المعارضة والنقد الذاتي).

**الشورى:** هي أهم المرتكزات الأساسية للحكم في الإسلام، وعبرها تتحقق مفاهيم الحرية الأساسية. قال تعالى: (والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون) سورة الشورى – آية ٣٨. ويمكن الاستشهاد على أهمية الشورى من خلال إقرانها في الآية الكريمة بالعبادات، ومن خلال تسمية إحدى سور القرآن الكريم بالشورى(٥).

وقد قال رسول الله (ما تشاور قوم إلا هُدوا لأرشد أمرهم)، كما قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم). وقد قال أبو هريرة (ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله).

### حرية العقيدة في الإسلام:

كفل الإسلام حرية العقيدة لغير المسلمين، من أهل الكتاب، وسواهم. قال تعالى: (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين) سورة هود - الآية ١١٨.

وقال تعالى: (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين.) سورة يونس - الآية ٩٩.

وقال تعالى: (فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر) سورة الكهف - الآية ٢٩.

وقال تعالى (لكم دينكم ولي دين) سورة الكافرون – الآية ٦

كما قال تعالى: (لا أكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) سورة البقرة – الآية ٢٥٦.

وقال تعالى: (إن الذين آمنوا، والذين هادوا والنصارى والصابئين ومن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) سورة البقرة - الآية ٦٢

ولذلك فإن كفالة حرية العبادة في الإسلام وحق التفكير والتأمل تقتضي كفالة أجواء الحرية السياسية لكافة أفراد الأمة الذين تنطبق عليهم الآيات الكريمة السابقة.

## قراءة المدعي العام لبيانات الإصلاح ومقالات الإصلاحيين تعسفية وغير منطقية

### كرامة الإنسان والقبول بتعددية المناهج:

أرسى الإسلام قاعدة الكرامة الإنسانية العامة المكفولة لكل إنسان: (ولقد كرمنا بني آدم، وحملناهم في البروالبحر، ورزقناهم من الطيبات، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)، كما أقر الإسلام تعددية المناهج والنظم لكل أمة، حيث يقول تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً، ولوشاء الله لجعلكم أمة واحدة) (٦).

ويمكن القول، بأن العقيدة الإسلامية، بما جاءت به من أحكام، تقوم على حرية العقيدة لغير المسلمين، والشورى في الحكم، والعدل والمساواة لأفراد الأمة، وتقبل الاختلاف، وتقبل النقد الذاتي(٧)، وقد أرست قبل أربعة عشر قرناً مرتكزات القيم الأساسية لما نسميه اليوم، بالمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وقد حلت الأمة و (الملة) محل القبيلة والعشيرة(٨)، وحلت المساواة والعدالة بين الناس محل الظلم والاستبداد والتمييز على أساس عرقي أو مناطقي، (لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى) كما قال عليه السلام.



علي الدميني

كما أن الصحيفة التي وضعها رسولنا محمد ، لتنظيم العلاقة بين المهاجرين والأنصار واليهود في المدينة، تعتبر أول دستور تعاقدي بين المواطنين في ذلك العهد.

وقد أقرت تلك الصحيفة أن (يهود بني عوف أمة مع المؤمنين)، (وأن لليهود دينهم وللمسلمين دينهم)، تثبيتا لحرية المعتقد وما يتفرع عن ذلك من حقوق سياسية، وأنه (لا يأثم أمرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم). وبذلك يكون كل أهل المدينة منضوين تحت لواء أمة واحدة، هي التي يرأسها الرسول. لأنها أمة سياسية تتعايش داخلها أمم مختلفة الدين والعقائد، وإن كانت الغلبة للمسلمين(٩).

وقد أكدت سيرة الخلفاء الراشدين (رضوان الله عليهم)، تطبيق هذه المبادئ لضمانة حقوق المواطنة حيث يقول عمر ابن الخطاب: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) كما أن الإمام علي ، كفل حقوق الخوارج الذين خرجوا عليه حيث يقول (لكم علينا ثلاث، لا نمنعكم مساجد الله تذكروا فيها اسم الله، ولا نبدأكم بقتال، ولا نمنعكم الفيء). وهذا يؤكد على ضمانة حقوق المعارضة السلمية.

ولذا تطورت تجمعات المجتمع الأهلي في عهد الخلفاء الراشدين وفي عهود خلفاء الدولة الإسلامية، وهي الشكل الموازي لجمعيات المجتمع المدني اليوم. وقد تمثلت تلك الجمعيات والتكوينات الأهلية التقليدية في صيغ متعددة، من أهمها ما يعرف (بأهل الحل والعقد) والذين يشكلون مجلس الشورى الذي يستعين به الخليفة على معالجة مختلف القضايا الدينية والمدنية.

كما تشكلت جماعات الفقهاء، والقضاة،

والعلماء، ويبرز دور الحلقات الدينية والفكرية في المساجد، وتطورت نقابات الحرفيين وأهل الصناعات ولعبت مؤسسات الوقف الإسلامي دوراً مهماً في توفير مستلزمات الحياة الاجتماعية للمحتاجين، واستمر شيوخ الطوائف، والعشائر، والقبائل في لعب دورهم الاجتماعي لحماية أفراد الطائفة أو القبيلة.

ويمكن القول بأن حرية الاجتهاد الفقهي التي أنتجت المذاهب الفقهية الأربعة لأهل السنة كانت مثالا للقبول بمبدأ الاجتهاد والإقرار بحق الاختلاف، حيث يقول في هذا المعنى، الأمام الشافعي: (رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب).

وقد أرسى هذا الباب المفتوح بضوابطه للاجتهاد مبدأ مهماً لمشروعية الاختلاف وهو ما يعرف اليوم بمبدأ (التعددية) في الشأن المدني.

وقد غدت القيم الإسلامية التي جاء بها رسول الهدى محمد ، قبل أربعة عشر قرناً قيما إنسانية مشتركة في مختلف الحضارات والبلدان، تتفق على ضرورة تبني المجتمعات المختلفة لقيم الحرية، والمساواة والديمقراطية والتعددية، وحقوق الإنسان، كمقومات لما يسمى (بالمجتمع المدني) المعاصر.

وقد اجتهد العديد من المهتمين بالشأن العام في بلادنا من الأكاديميين والباحثين والمثقفين في البحث عن الصيغ الملائمة لتبيئة مفهوم (المجتمع المدني) في بلادنا، بحيث يتم عبرها المحافظة على الهوية الإسلامية من جهة، والعمل على تطوير آليات عمل المجتمع بما يؤدي إلى تحقيق مقومي الحرية والعدالة الاجتماعية، وهي الآليات الكفيلة بتطوير بلادنا، وتعزيز السلم الاجتماعي، والأمن الوطني، وتصليب الجبهة الداخلية، وتعزيز مشروعية الدولة الإسلامية التي تأخذ بآليات بناء الدولة الحديثة، ولكي يتضح هذا المعنى في ضوء الثوابت الخمسة التي ذكرناها آنفا، فإنه يمكن تقسيم مفهوم المجتمع المدني إلى ما يلي:

### أولاً: المرتكزات النظرية(١٠):

أ- **العلاقة بين القيادة والمجتمع:** هي علاقة تعاقدية، وهي ميثاق، أو عقد، وتقوم على الرضا والاختيار، والتعاون وتوزيع الأدوار.

ب- **حقوق المواطنة:** الناس متساوون في الحقوق والواجبات أمام الشرع والقانون، وتقتضي العدالة الاجتماعية للمواطنين، عدالة في توزيع الثروة، وتكافؤاً في فرص العمل والإدارة والتجارة وتمكين المرأة من نيل حقوقها المشروعة في الحياة الاجتماعية والمشاركة في اتخاذ القرار.

ج- **إقرار حرية التفكير والتعبير والإبداع،** والتجمع بطريقة سلمية لا تخل بالنظام العام.

د- **إشاعة ثقافة التسامح،** وحقوق الإنسان والاعتراف بالآخر الموجود في الوطن، والتكافل والتعاون، وقبول الاختلاف والالتزام بحل الخلاف بأسلوب سلمي، وهذا ما يعبر عنه بقبول (التعددية).

هـ- **إقرار مشروعية تأسيس الجمعيات والمنظمات المدنية،** النقابية والمهنية والسياسية، في مختلف مجالات الحياة.

و- **الأمة هي المخولة بتقرير مصالحها،** ويتم ذلك عبر ممثليها المنتخبين من أهل الرأي والعلم والحنكة والنزاهة والشجاعة، الذين يخولهم الشعب لبلورة إرادتها، ومرجعيتها في اتخاذ القرار.

ز- **وظيفة الأجهزة الحكومية تتركز في تطبيق ما يراه الشعب عبر ممثليه في السلطة النيابية،** وسعيها لتحقيق مصالح الشعب في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.

ح- **تحريم استخدام العنف للتعبير عن الرأي من أي قوة اجتماعية،** وقوة العنف الوحيدة التي يتم تشريع استخدامها، هي القوة التي تحمي القانون بواسطة أجهزة الدولة المختصة، وفق أحكام الدستور، ورقابة ممثلي الأمة عليها في ذلك(١١).

### ثانيا: الإطار القانوني والسياسي:

لا يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظل توفر الإطار القانوني والسياسي الذي يضمن حرية أنشطة وحماية حركته، من خلال الضمانات

**العنف له جذور محلية وخارجية، ولا يمكن حلّه بالأمن فحسب، بل بوجود دولة الحرية والكرامة**

الدستورية الأساسية التي تتكون من:

أ- **وجود دستور يستند إلى الشريعة الإسلامية** السمحاء، والذي يقره الشعب في استفتاء عام ويتضمن الإقرار بالتعددية السياسية، وحرية تكوين منظمات المجتمع المدني السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويكفل تطبيق العدالة الاجتماعية وقيم الحرية والمساواة لكافة المواطنين والمواطنات.

ب- **أن ينص الدستور على تطوير نظام الحكم** من دولة الملكية المطلقة إلى دولة المؤسسات الدستورية.

ج- **إقرار مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث** (النيابية والقضائية والتنفيذية).

د- احترام النظام القضائي، واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الأساسية للمواطن.

هـ- **ضمان المشاركة الشعبية لكافة المواطنين** والمواطنات في اتخاذ القرار من خلال ممثليهم المنتخبين في مجلس نواب الشعب.

### ثالثا: الهياكل الشعبية:

تتشكل هياكل المجتمع المدني على صيغة جمعيات ونقابات، وروابط وأحزاب تعبر عن مصالح التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في البلاد، ومن خلال عمل هذه المكونات، يتم ترسيخ مبدأ الحوار السلمي بين كافة قوى المجتمع لحل الاختلاف، والاحتكام إلى رأي الأغلبية، والتمرس على اختيار القيادات الأكثر كفاءة ونزاهة لتولي المناصب القيادية، وتطوير الأداء من خلال وضع اللوائح والنظم الداخلية القابلة للتعديل بحسب رأي الأغلبية، وتطبيق مبادئ المراقبة والمحاسبة من قبل أعضاء الجمعيات لسير عمل جمعياتهم وقياداتها المنتخبة، وهذا ما يكفل ممارسة العملية الديمقراطية بحسب المصطلحات الحديثة.

وينقسم نشاط جمعيات المجتمع المدني إلى قسمين رئيسيين:

خ **القسم الأول:** منظمات خاصة مهنية ونقابية وتضم أصحاب المهنة الواحدة، كالقضاة، والمعلمين، والمعلمات، والأكاديميين، والطلاب، والعمال، والمزارعين والتجار، والأطباء، والمهندسين، وسائقي السيارات وأصحاب الحرف والهوايات والإبداعات المختلفة وسواهم، ويتركز عمل هذه المنظمات على:

أ- تطوير المهنة.

ب- المحافظة على شرف المهنة ومحاسبة منتهكي أعرافها وتقاليدها ونظمها الداخلية.

ج- الدفاع عن مصالح المنتمين إليها.

د- المساهمة بالرأي في قضايا الشأن العام.

**القسم الثاني:** منظمات عامة في مجالات الصالح العام الاجتماعي والسياسي، ويشمل الوجه الاول منها جمعيات الاحتساب وحقوق الإنسان، التي تتكون من المختصين القادرين على إرشاد الناس في أمور دينهم ودنياهم، والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة، والدعوة إلى مكارم الأخلاق، ومراقبة تطبيق قيم الحرية المسئولة والعدالة، والمساواة، و الدفاع عن حقوق الإنسان.

أما الوجه الآخر من المنظمات العاملة في سبيل المصلحة العامة، فيشتمل على منظمات وجمعيات سياسية تهتم بتعزيز عمل آليات المجتمع المدني، والتعبير عن الشأن العام، وتعزيز الحريات العامة والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وإقرار مبدأ التعددية، وحقوق الإنسان والسعي لتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وكشف التجاوزات التي تطال حقوق المواطنين أو المال العام، و تسمى الجمعيات السياسية.

ويمكن تحديد فعاليات عمل المجتمع المدني فيما يلي:

١- الحد من احتكار الدولة للسلطة والقرار وقوة القمع، وقيامها بممارسة دور الحياد

النزيه إزاء مختلف القوى الاجتماعية.
٢- ترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية، وتيسير إمكانية اندماج الأفراد المنحدرين من مناطق وشرائح مختلفة في إنجاز أعمال ومشاريع مشتركة والقضاء على ترسبات التفرقة المناطقية والطائفية والفئوية.
٣- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، و ذلك ما سوف يعمل على تصليب الجبهة الداخلية والانتماء الوطني، والقضاء على مشاعر اللامبالاة أو اليأس وعدم الجدوى، وفتح المجال للتعبير عن حرية الرأي، والمساهمة في صناعة القرارات المصيرية للوطن و للمواطنين.
٤- امتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وفتح الباب للتنفيس عنها سلمياً بالتعبير عن الرأي العلني، وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، و تأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، والقدرة على اتخاذ المبادرات وتدعيم النهج السلمي في الحوار بين الأطراف المختلفة، والعمل على تقليص تأثير النزعة الفردية والتسلطية في اتخاذ القرار.
٥- حماية مصالح الأفراد والجماعات وكافة المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة الذين ينتمون لهذه الجمعيات، والدفاع عن حقوقهم إزاء الأجهزة الحكومية والأهلية التي تهدد تلك المصالح.
٦- تلبية الاحتياجات المتعددة والمختلفة لكل أفراد المجتمع من خلال انخراطهم في النشاطات النقابية التي تعبر عن تخصصاتهم وميولهم وتطلعاتهم، وفتح الباب أمام كل مكونات المجتمع بدون تمييز للانخراط في العمل المؤسساتي، وذلك ما سوف يحد من احتكار أي تيار أو فكر للعمل الثقافي والاجتماعي والسياسي في الوطن.
٧- وبالنسبة للأجيال الشابة، فإن جمعيات المجتمع المدني سوف تعمل على استيعاب طاقاتهم، وتوفير أسباب الأمان الاجتماعي والثقافي والنفسي لهم، وتلبية احتياجهم لتحقيق الذات، وتوفير البيئات العملية الكفيلة بتعميق روح العمل الجماعي والمؤسسي المنظم في نفوسهم.
٨- تطوير المهارات القيادية، وتأهيل الكوادر، وتعزيز القبول برأي الأغلبية واختيار الأفراد الأكثر كفاءة لقيادة أعمال جمعياتهم، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، والتعود على العملية الانتخابية، وتطبيق مبادئ تكافؤ الفرص وتداول السلطة.
٩- تحقيق بعض المكتسبات المادية كالرعاية الصحية، أو التمتع بالبرامج الترفيهية، والثقافية التي تقدمها الجمعيات، أو بالإعانة المادية للمحتاجين.
١٠- ولسوف تثمر جهود هذه الجمعيات بآرائها وأنشطتها في حل الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية، وتعمل على تعزيز حرية الرأي وترسيخ ثقافة التسامح، وحقوق الإنسان.

## ثانياً: العنف والإرهاب

العنف ظاهرة بشرية لا يختص بمكان أو زمان دون غيره، ولا يختص بدين، أو جنس أو فكر أو ثقافة دون سواها، ولكنه يترعرع ويبلغ أوج التعبير عن قسوته في البيئات التي تفتقر إلى العدالة والمساواة وكفالة حرية التعبير للأفراد والجماعات، وكذلك في المجتمعات التي يسودها الاستبداد السياسي والفكري والاجتماعي، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين.
والعنف أسلوب تعبير عن تراكمات اليأس والغضب أو الانتقام، يمكن أن يقوم به الفرد أو الجماعات، كما يمكن أن تمارسه الدولة أيضا. ويتجلى من خلال شكلين هما: العنف الرمزي والعنف المادي.
ويتمثل العنف الرمزي في ادعاء احتكار الحقيقة، وإقصاء وتهميش الآخر، وفي تكفيره أو تبديعه بدون وجه حق. أما العنف المادي فيتمثل في استخدام الأساليب والأدوات المادية كالسلاح ضد الآخر.
ويمكن أن يكون العنف بشكليه مشروعاً للشعوب المضطهدة الساعية إلى نيل حريتها واستقلالها كالشعب الفلسطيني، ويمكن أن يكون محرما عندما يستهدف أمن وسلامة الأبرياء كما يحدث هذه الأيام على أراضي بلادنا وهو ما نعبر عن تسميته (بالإرهاب).
أما عنف الدولة فإنه يأخذ الشكلين معاً، ويستمد العنف المسموح به مشروعيته من تفويض الشعب عبر ممثليه لأجهزة الدولة باستخدام العنف لتطبيق القانون وفق ضوابط الدستور، وتحت مراقبة ومحاسبة ممثلي الشعب.
وفي بلادنا ـ مع الأسف ـ فإن الأجهزة الأمنية تمارس الكثير من العنف غير المشروع سواءً تمثل في شكله الرمزي أو المادي، وليست ملومة في ذلك نظراً لغياب المؤسسات الدستورية القادرة على ضبط ذلك العنف وفق القانون.
ولعل أبرز مثال على ذلك ما رافق ظروف إلقاء القبض علينا والتحقيق معنا واعتقالنا لمدة خمسة أشهر قبل مثولنا أمام المحكمة بتهم باطلة، وفيما تعرضنا له من ضغوط ومراوغات للتحايل على علنية جلسات المحكمة والبحث عن المبررات غيرالقانونية لتحويل المحاكمة من علنية إلى سرية.
كما أن الإفراج عن عدد من المهتمين بالشأن العام من زملائنا الذين اعتقلوا معنا، بعد اضطرارهم إلى التوقيع على تعهدات جائرة بعدم الاستمرار في المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في بلادنا، ثم منعهم من السفر حتى الآن، تعتبر أمثلة صارخة على انتهاك حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، واستخداما للعنف الرمزي ضد الهتمين بالشأن العام في بلادنا.
وأما العنف المادي الذي تمارسه الدولة ضد المواطنين، فأعتقد أنه لو توفرت الحرية للمواطنين، للتعبير عما لحق بهم من أذى، أمام لجنة وطنية لحقوق الإنسان، تتمتع باستقلاليتها عن الأجهزة الحكومية في المملكة، لحصلت على وثائق كثيرة موثقة تثبت هذا الأمر. ولتأكيد ذلك سأحصر استشهادي بقضية أعرفها وقد حدثت أثناء اعتقالي السابق في عام ١٤٠٣هـ حيث توفي أحد زملائي في سجن وزارة الداخلية الكائن في مبناها القديم على طريق المطار، خلال فترة التحقيق معه، وهو المرحوم خالد النزهة، ويمكنكم التأكد من ذلك بالإطلاع على ملفات التحقيق في وزارة الداخلية أو بالاستماع إلى شهادة أهله.
ومن قبل خالد النزهة، مات محمد ربيع في سجن العبيد بالإحساء في الخمسينات الميلادية.



الاصلاحيان: الفالح والحامد

### أسباب تفشي ظاهرة العنف والإرهاب في بلادنا:

ليس هناك ظاهرة اجتماعية يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل أو سبب واحد، مهما كانت أهميته ولذا فإن هذه الظاهرة منتج مركب من بيئة يتوفر فيها اختلالات واختناقات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية(١٢)، وحين نبحث عن الأسباب التي أشعلت مظاهر العنف والإرهاب في بلادنا، فإننا لا نسعى إلى تبريره ولا تبرئته، وإنما نجتهد مع غيرنا في دراسة الظاهرة من كافة جوانبها بغية الوصول إلى الحلول الجذرية التي لا يمكن اختزالها في الجانب الأمني ـ رغم أهميته ـ وقد دان دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري في بلادنا كلٌ وفق قراءته، كافة مظاهر العنف والإرهاب وذلك في خطابي (دفاعاً عن الوطن)، و (نداء إلى القيادة والشعب معاً).
ويمكننا تقسيم الأسباب إلى قسمين:

• الأسباب الداخلية:

١- في ظل ممارسة الدولة لتغييب حواضن ومكونات تنظيمات المجتمع المدني في كافة مجالات الحياة، وفي ضوء تقلص دور تنظيمات المجتمع التقليدية التي كانت توفر الحماية ومشاعر الانتماء للجماعة، والأمان، لأفرادها من العائلة إلى الحي إلى العشيرة والقبيلة، فإن هذه العوامل قد أوجدت خللاً اجتماعياً كبيراً، أدى إلى تعميق مشاعر اغتراب الفرد عن محيطه، وإلى تأزيم إحساسه بفقدان الهوية والأمان النفسي والاجتماعي، وإلى تنامي مشاعر الإحساس بالضياع، لعدم وجود الجماعات المعبرة عن رغباته وميوله وآلامه وتطلعاته. كما عملت مظاهر الاستبداد والتفرد بالقرار السياسي، وغياب المؤسسات الدستورية، وانعدام المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وغياب حرية التعبير والتفكير والإبداع، وسوء توزيع الثروة، وتفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وسواها من العوامل، لعبت مجتمعة على تعميق مشاعر الإحباط والغضب وانسداد الأفق أمام المواطنين وخاصة فئة الشباب منهم والذين يشكلون أكثر من ٧٠٪ من عدد السكان في المملكة.

ولذا فإن التجمعات والتنظيمات الدينية عبر قنواتها الثقافية والدعوية والسياسية، وبدعم - غير مقصود- من الدولة التي كرست حضورها ومشروعيتها دون غيرها، قد استطاعت أن تصبح مراكز استقطاب وحيدة للشباب الباحثين عن تحقيق الذات، والشعور بالأمان، وتعزيز الهوية. وهذا الأمر قد أدى بالطبع إلى إضعاف مشاعر الانتماء الوطني، وسهل التفاف هؤلاء الشباب حول قيادات وزعامات متطرفة في الداخل والخارج.

٢- استطاع الخطاب الديني المتشدد أن يكرس منهجاً أحادياً لاحتكار الحقيقة الدينية، وتهميش المذاهب الأخرى بما فيها تيار الوسطية والاعتدال، مما ساعد على بروز ظواهر الغلو والتطرف التي صبغت الحياة الثقافية والاجتماعية والإعلامية بألوانها. كما تمكن هذا الخطاب المتشدد من ترسيخ أسلوب التلقين والحفظ والتوجيه بدون مناقشة أو حوار في كافة مراحل التعليم ومناهجه، لتصبح ثقافتنا ثقافة انغلاق ونفي لكل قيم التسامح والحوار وقبول الآخر.

وقد ساهمت الاجهزة الحكومية في تعزيز هذا التوجه من جانبين: أولهما، اعتبار هذا التوجه معبراً عن نهجها، وثانيا السماح لهذا الخطاب المتشدد بإقصاء وتهميش وقمع كافة التيارات الفقهية والثقافية الأخرى. كما أن الأجهزة الحكومية قد مارست أساليب التضييق على المثقفين لمنعهم من القيام بأنشطتهم الثقافية في داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك المنع من المشاركة في البرامج الفكرية والثقافية والسياسية في القنوات الفضائية(١٣)، كما مارست الأجهزة الحكومية كافة أشكال الرقابة والتضييق على الوسائل الإعلامية الحديثة كالإنترنت، والقيام بإغلاقها، خاصة إذا كان القائمون عليها من أبناء الوطن، مثلما حدث لموقع (طوى) الذي فتح الباب للمواطنين للتعبير عن مساندتهم لمطالبنا الإصلاحية والمناداة بإطلاق سراحنا بعد الاعتقال. كما أنها مارست ومازالت إيقاف الكتاب والصحفيين عن الكتابة، واستدعائهم للمباحث واعتقالهم ومنعهم من السفر إلى الخارج.

٣- قامت المملكة، ومنذ إعلان توحيدها على يدي المغفور له الملك عبدا لعزيز في عام ١٣٥١هـ، بدور الحكم والوسيط القادر على حسم الخيارات الصعبة حين يعارض الخطاب الديني المتشدد مصلحة تطوير البلاد بالأخذ بمقومات التحديث. وقد كانت الدولة قادرة على تطويع العنف الرمزي للخطاب المتشدد بالحوار أو فرض الأمر الواقع، مثلما حدث في تعاطيها مع أجهزة التلكس والهاتف والتلفون والتلفزيون، وتعليم المرأة، وسوى ذلك. كما أنها استخدمت القوة في القضاء على العنف المادي والإرهاب الذي قاده رموز التشدد والعنف المسلح ضد الدولة منذ معارك الإخوان إلى احتلال الحرم المكي الشريف عام ١٣٩٩هـ، ولكن الدولة كانت تقضي على تيارات العنف ثم تتبنى برامجهم ظناً منها أن ذلك سيقضي

**أجهزة الدولة مسؤولة عن تفشي ظاهرة العنف، بدعمها للفكر الإرهابي والقوى الخارجية**

على أسباب الغلو والتطرف والعنف.

وبالرغم من النجاحات الظاهرية التي حققتها الدولة في هذا المجال، إلا أن عدم السماح لمكونات المجتمع المدني بممارسة حقها في النشاط، قد هيأ الأرض وباستمرار، لثقافة الغلو ومظاهر التشدد والانغلاق بالانتشار واحتكار الفضاءالثقافي دون منازع أو رقيب. إلا أن تطور المجتمع وتعدد احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى ما وفره عصر التقنية والاتصالات من وسائط وممكنات حديثة ـ في ضوء عدم الاستجابة إلى تطوير المؤسسات الدستورية وإشراك الشعب في اتخاذ القرار ـ قد عزز من ظواهر الإحباط والغضب لدى مختلف الشرائح الاجتماعية ولم يعد محتكراً لتيار التشدد وحسب.

ولذا فإن الأساليب القديمة في معالجة هذه الاحتياجات ومقاربة هذه الظواهر ومنها ظاهرة العنف لم تعد مجدية، وهذا ما يستدعي ضرورة البحث الجدي في الأخذ بآليات بناء الدولة الإسلامية الحديثة لتحقيق مطالب الشعب التي ستسهم في الحد من استفحال ظواهر العنف والإرهاب أيضاً.

٤- تشكل معالجة الدولة للحاجات المعيشية والاجتماعية للمواطنين في التعليم والعمل والصحة والسكن، الأساس الذي يحقق إحساسهم بالأمن والأمل والرضى، أو يدفعهم لليأس والغضب والتعبير العنيف عن تلك الأحاسيس. وفي بلادنا التي حباها الله بنعمة البترول الذي يدر على الدولة مئات المليارات سنوياً على مدى ٣٠ عاماً، يغدو توفير ضرورات العيش الكريم لكل مواطن حقاً لا تنازل عنه. ولكن الذي يحدث في بلادنا من تفاقم للأزمات المعيشية والاجتماعية، ومن العجز عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية للمواطن، قد ساعد على تكريس حالات اليأس والإحباط، ووضع الدولة في موقع المساءلة أمام المواطنين.

فبالله، بماذا نبرر فشل خطط التنمية في بلادنا في تلبية حاجات أبنائنا وبناتنا للمناهج التعليمية القادرة على ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات المجتمع؟

- بماذا نجيب على غضب مئات الآلاف الذين لم تستوعبهم الجامعات رغم حصولهم على علامات عالية في الشهادة الثانوية؟

- ماذا نقول لمئات الآلاف من العاطلين والعاطلات عن العمل؟

- وكيف نغطي على عجزنا عن توفير المستشفيات والعلاج المناسب للمرضى في كافة أنحاء بلادنا؟

- وماذا نقول لمئات الآلاف من الأسر الفقيرة التي تعيش على الفتات بجوار القصور الفارهة، والتي كشف أوضاعها علنا سمو ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز في قلب الرياض، ليضعنا جميعاً أمام الحقائق الصعبة؟

- بماذا نطمئن الأجيال القادمة التي ستواجه مصيرها المظلم، حين نعجز ونحن نمتلك الثروات الطائلة عن وضع خطط التنمية الاقتصادية المستدامة؟

- كيف ننظر للمستقبل القريب حين ينضب البترول بعد خمسين عاماً وحيث نكون مكبلين بالديون التي تجاوزت اليوم في مجملها ٧٠٠ مليار ريال؟

- ماذا نقول للمواطنين، حين نعجز عن تكوين جيش قوي يصد عن بلادنا غيلة الأعداء، وحين نضطر للاستنجاد بالأجانب لكي يدافعوا عنا ويقيموا قواعدهم العسكرية على أراضينا؟

- ماذا نقول لنصف المجتمع من النساء، وقد حرمناهن من التمتع بكامل حقوقهن، في مجالات التعليم والعمل والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار؟

- ثم، كيف يتم تصليب الجبهة الداخلية، وتعزيز مشاعر الانتماء للوطن، والالتفاف حول

القيادة لمجابهة التحديات الخارجية، في الوقت الذي نمارس فيه التمييز الطائفي، والتمييز المناطقي في توزيع الثروة والمناصب القيادية، وتمارس فيه الأجهزة الأمنية مصادرة حرية التعبير السلمي عن الرأي، وتكمم فيه الأفواه، ويتم فيه تغييب الشعب عن المشاركة في صنع القرار، وتنتهك خلاله حقوق المواطنة ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها المملكة؟

– كيف يمكننا المشاركة في معالجة المشكلات والأزمات والاختناقات ومظاهر العنف والإرهاب والتهديدات الخارجية، إذا كانت الأجهزة الأمنية جاهزة لكيل التهم لنا بإثارة الفتن وعصيان الدولة والتشكيك في مشروعيتها، ونحن لم نستخدم إلا اليسير من حقوقنا المشروعة في المطالبة السلمية والعلنية لقيادة بلادنا، بالمضي في طريق الإصلاح؟

• **الأسباب الخارجية:**

هناك رأي يعيد أسباب العنف والإرهاب في بلادنا إلى عوامل خارجية، نتجت عن احتضاننا لقيادات وكوادر الإخوان المسلمين من الستينات(١٤)، ولعل هذا الرأي يؤكد مظاهر تلاقح الفكر الأصولي المتشدد في بلادنا مع الفكر الحركي للإخوان المسلمين.

وإذا كان هذا السبب هو العامل الرئيسي في استشراء ظواهر العنف والإرهاب في بلادنا، فمن المسئول عنه؟ أليست الأجهزة الحكومية؟

وهناك من يعزو ظواهر الإرهاب إلى انخراط الآلاف من شبابنا في معسكرات التدريب والحرب في أفغانستان، حيث تعلموا أساليب التنظيم السياسي والعسكري وتشربوا مناهج العنف وتكفير الحكومة والمجتمع معاً.

وإذا كان الأمر كذلك، فمن المسئول؟ ألم تدخل المملكة في الحرب شريكاً مع أمريكا، وساهمت بالأموال والسلاح، بحسب ما أورده الأمير تركي الفيصل في برنامج أذيع على المحطة BBC يوم ٢٠٠٤/٨/٢٨م؟

وإذا كان هذان السببان وجيهين، فهل نغفل الأسباب الداخلية التي تحدثنا عنها آنفاً؟ وهل يمكن لنا إغماض أعيننا عن المظالم الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، وفي فلسطين والعراق تحديداً؟

إن هذه المظالم المستمرة التي تمارسها الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل ضد العالمين العربي والاسلامي، إضافة إلى عدم نجاح حكومتنا – كحليف استراتيجي للولايات المتحدة – في استخدام موقعها الهام وثروتها، في الضغط على ذلك الحليف لتعديل كفة الميزان المختلّ، قد دفعتنا حكومة وشعباً إلى تبني مشاعر الرفض لتلك السياسة المنحازة.

واستشهد في هذا السياق بما قاله الأمير تركي الفيصل سفير المملكة في بريطانيا في مقال بعنوان (آن وقت التحرك معا.. حتى لا ينجح المتعصبون في إفساد العلاقة بين الشرق والغرب)، إذ يقول: (وهكذا فإننا نواجه بعد ما يقرب من مئة عام، المشاكل ذاتها في المناطق ذاتها والوعود ذاتها، ولكن هذه الوعود اليوم هي وعود خاوية، فالكثير من العرب يخشون اليوم من أن العراق ينحدر إلى مصير مدمر، وسيجد نفسه في المأزق نفسه الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. إن عدم الإستقرار والأزمة غذاؤهم اليومي، وهذا التعامل غير السليم وإرث الوعود الخاوية يثير النشاط الإرهابي والإستياء)


الدولة يمكن أن تكون إرهابية

(الشرق الأوسط / العدد ٩٤٤٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٦م).

وإذا كانت الجذور الفكرية للإرهاب تعد العامل الأبرز من بين العوامل الأخرى التي تتحكم في استمرار المنخرطين اليوم في دوامة العنف والإرهاب في بلادنا نتيجة لتأثرهم بثقافة الكراهية والعنف والتدمير والموت ونبذ الحياة من خلال البرامج والتسهيلات المؤسساتية عبر المنابر والمدارس والشاشات والإذاعات وكل مفاصل التربية والإعلام، فإن مجمل العناصر الأخرى التي تحدثنا عنها هي التي تفسر قناعات وممارسات المتعاطفين مع الإرهاب أو الصامتين عن إدانته.

ولكن الأمر الآخر الذي أود الإشارة إليه هو أن تلك الأسباب - وبغض النظر عن ظاهرة الإرهاب الحالية – ما زالت تنذر بمخاطر دفع الآلاف من العاطلين عن العمل، والطبقات المحرومة والفقيرة، والطلاب الذين لا يجدون مقاعد في الجامعة، والفئات التي تتعرض للتمييز الطائفي وسواهم، إلى التعبير عن مطالبهم وحاجاتهم بأشكال أخرى من العنف الفردي أو الجماعي، ومنها تدمير الذات بطرق عديدة.

أما الآن، وتأسيساً على ما أوردناه من أسباب كامنة خلف مظاهر العنف والإرهاب، فإننا نخلص إلى القول، بأننا حين نحدد مظاهر الأزمة وجذورها، لا نهدف إلى تسويغ أو تبرير العنف سواءً أتى من الأفراد أو من الدولة، وإنني كأحد دعاة المجتمع المدني أدين الإرهاب مهما كانت الأسباب، وأدعو إلى ممارسة التعبير عن الرأي بالطرق السلمية المشروعة. كما أنني في نفس الوقت، أرى أن الحلول الأمنية لوحدها عاجزة عن علاج ما نشهده من عنف أو ما ستحمله الأيام القادمة من أشكال أخرى له، وأن المدخل العملي الصحيح القادر على الحد من ظواهر العنف والإرهاب يكمن في البدء في عملية الإصلاح السياسي والدستوري الشامل، وتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني ومنظماته، وإعلان الدولة التزامها به وفق جدول زمني متدرج. وذلك ما سيعمل على ترسيخ قيم التسامح والحوار والحرية والقبول بالاختلاف، وحقوق الإنسان، ويساعد بلادنا على تجاوز الأزمات والاختناقات التي تعيشها، وهو ما سوف يعمل بفاعليه على الحد من ظواهر التشدد والإقصاء والعنف من حياتنا الاجتماعية والثقافية.

**إحالات:**


(١) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية - د. برهان غليون
(٢) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية - د. كمال عبد اللطيف
(٣) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي– الدكتور أحمد شكر الصبيحي– مركز دراسات الوحدة العربية.
(٤) المصدر السابق
(٥) المصدر السابق
(٦) الشرق الاوسط - عدد ٩٣٧٠ – د.زين العابدين الركابي
(٧) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي– الدكتور أحمد شكر الصبيحي– مركز دراسات الوحدة العربية.
(٨) العقل السياسي العربي - الدكتور محمد عابد الجابري - مركزدراسات الوحدة العربية
(٩) المصدر السابق
(١٠) المجتمع المدني في بوتقة الإسلام - بحث مخطوط للدكتور عبد الله الحامد
(١١) الشرق الاوسط، عدد ٩٣٣٨، غسان سلامة
(١٢) العنف والإصلاح الدستوري - بحث مخطوط للدكتور متروك الفالح
(١٣) المصدر السابق
(١٤) المصدر السابق

### أنصار دعوة الاصلاح الدستوري في بيان تضامني

# محاكمة الإصلاحيين الثلاثة باطلة

في الرابع من أكتوبر الجاري أخذت محاكمة دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني منحاً إيجابياً آخر كلمّا استمر سجنهم الذي قارب على السبعة أشهر، فصمودهم خلق وعياً حقوقياً ليس فقط عند النخبة، بل عند عموم المجتمع بطبقاته المختلفة. تصدّرت أخبار محاكمة الدكتور متروك الفالح، والدكتور عبدالله الحامد والأستاذ الشاعر علي الدميني، تصدّرت أخبار محاكمتهم معظم مواقع الإنترنت والمواقع الخبرية العالمية مما انعكس إيجاباً على التحرك الداعم للإصلاح، وانعكس سلباً على محاولات الحكومة السعودية التعجيل بمحاكمتهم سراً وتنفيذ الحكم عليهم.

لهذا السبب توافد مراسلون من الصحافة المحلية، ومراسلون من وكالات الأنباء العالمية لحضور المحاكمة والتي لم تتم بسبب محاولات فاشلة للقاضي بأن يجعل من الجلسة سرّية. فقد حضر دومينيك إيفانز Dominic Evans المراسل الخاص بوكالة رويترز Reuters، وكذلك حضرت دونا أبو ناصر، مراسلة الأسوشييتد برس Associated Press وتم منعهما من الدخول إلى آخر لحظة. تمتّ محاولة مستميتة لجعل الجلسة سرّية واعتبارها صحيحة لكن القاضي فشل في ذلك حيث أصر قادة المجتمع المدني ومحاميهم من التوقيع على محضر الجلسة باعتبارها باطلة أصلاً. وقد صدر بيان عما حدث في الجلسة الرابعة من أنصار دعاة الإصلاح الدستوري.

### مجريات الجلسة الرابعة

١ ـ كان التبليغ عن موعد الجلسة، يوم الإثنين ٢٠/٠٨/١٤٢٥هـ، طبيعيا، وعرف المعتقلون الثلاثة من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، أن لجنة المحاكمة قد قررت أن تكون المحاكمة سرية، وقد عبر المتهمون في خطابات سابقة الى أعضاء المحكمة والى معالي رئيس المجلس الأعلي للقضاء عن أنهم لن يقبلوا أن يكون سماع دفوعهم سريا، بعد أن وقع الاستماع الى المدعى العام علنا، وانتشرت التهم في الآفاق.

٢ ـ اقتيد الثلاثة الى المحكمة الساعة التاسعة، وادخلوا من الباب الخلفي، باب القبو، ثم اقتيدوا الى غرفة في الدور (الخامس) وطلبوا من مسئول الامن في المباحث الأمور التالية:

ـ أن يلتقوا بالصحافيين، ولم يستجب لهم، فطلبوا منه أن ينقل منهم رسالة الى هيئة القضاء مضمونها: إذا كنتم أنتم في الهيئة قد اتجهت الى سرية الجلسة، نريد أن نتفاهم معها حول الموضوع، وبالفعل تبلغت الهيئة بذلك، ولم تحدد الهيئة الآوان، فأرسل المعتقلون ورقة أخرى الى هيئة القضاء يقولون فيها: إذا كنتم تضايقتم من كثرة الجمهور، نقترح أن يخصص الصف الأمامي

**المعتقلون الإصلاحيون: لن نقبل أن يكون سماع دفوعنا سرياً، بعد أن قال المدعي العام إتهاماته علناً**

للمتهمين والمحامين والصف الثاني لرجال الإعلام، والثالث للمهتمين بالشأن العام والرابع لأسرنا، ويعتذر للباقين من الجمهور الذين لا تسعهم القاعة، وقد تبلغت هيئة القضاء بذلك، ولكن لم يأت جواب.

٣ ـ في الساعة التاسعة والنصف إستأذن الدكتور عبد الله الحامد للدخول لدورة المياة، فذهب إليها، وأثناء خروجه سمع صوت الجمهور قريبا منه، فأطل فوجد الجمهور يترقب المحاكمة، فوقف بعيدا عنهم وسلم عليهم وأوصاهم بالهدوء، وقال: يا إخوان هدوؤكم يساعد على ترسيخ مبدأ علانية المحاكمات السياسية، وعلى الراكبين في قطار الإصلاح بقيادة الملك وولي عهده، أن يعرفوا أن المواقف الصعبة، تحتاج الى أعصاب باردة، وكذلك خاطب النساء بالهدوء، وحذر من أن أي خروج عن الهدوء سيقدم لمعوقي الإصلاح مزيداً من مبررات الالتفاف على علانية المحاكمة، وقد كان موقفه في تهدئة الجمهور، موضع ثناء من العديد من رجال الأمن والقضاء.

٤ ـ إكتشف المتهمون أن هيئة القضاء يتواجدون بغرفة بجانبهم، وقد طلبت منهم هيئة القضاء الدخول، فقالوا: إذا كانت الهيئة قررت أن تكون الجلسة سرية، فلا داعي لدخولنا، وإذا كان في الموضوع مجال للنقاش فلا بأس، وعند باب مجلس القضاء جرى النقاش، من دون أن يجلس المعتقلون على المقاعد، وثار نقاش حول ما يلي:

أ ـ أن من حق هيئة القضاء أن تجعل الجلسة سرية، فقال المعتقلون: لكن هذا الحق مقيد بالمصلحة والمشروعية، وللمتهم السياسي حق، لا سيما عندما تصبح خصمه الدولة، ويتاح للدولة في الإعلام أن تبين حججها ويتاح لها في جلسة علنية، ان تبين من خلال المدعى العام كل ما لها من دعاوى.

ب ـ وحاولت الهيئة أن تلتف على العلانية، فقالت: يدخل شخصان من أسرة كل معتقل، فقال المعتقلون: هذا تزييف لمفهوم العلانية، فالعلانية معيار دولي له ضوابط منها حضور الصحافة والجمهور والمتهمون، والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقضى في المسجد، ولم يقل اغلقوا الباب، ولتحضر إمراة أو رجل أو صبي قريب للمتهم، لكي تتوافر العلانية، فهذا احتيال على مفهوم العلانية، ولا يمكن تبريره.

ج ـ عند ذلك انبرى القاضي سعود العثمان، وهو قاض جديد، جاء فيما يبدو بديلا عن القاضى الذي يقال أنه غائب، وتكلم القاضي العثمان وقال: عليكم بإلتزام الأدب، وإلا أدبناكم، وقال نحن نحكم بالشريعة، وقال نحن نلزمكم بالحضور، والإلزام حق لنا، فقالوا نحن لن ندخل طوعاً وإنما ندخل قسرا، فأمر الجنود بدفع المعتقلين دفعاً بالقوة المادية، فقام الجنود بدفع المعتقلين

دفعاً الى المحكمة، ودفع أربعة جنود الدكتور الفالح، حتى أقعدوه قسراً على المقعد، ودفعوا الاستاذ الدميني حتى سقط على الأرض، ودفعوا الدكتور الحامد، فأمسك مقبض الباب بإحدى يديه، وأمسك باليد الأخرى طاولة المنصة، فدفعوه حتى انخلعت يداه عند عظم الكتف، وتمزقت عضلات العضد.

وقد تولى القاضي العثمان إدارة الجلسة، مع أنه عضو جديد، وقال: نحن نلزمكم وسنضبط الجلسة، وطلب المعتقلون أن يتناجوا مع المحامين، فاشترط العثمان أن يكون ذلك مع مجلس القضاء وسمح لهم، فاتفق المعتقلون مع المحامين على ما يلي:

١ - إذا كانت هيئة القضاء، تريد أن تكون هذه الجلسة علنية، وتعد فى الجلسات الأخرى بالعلانية فمن الممكن القبول بها، وإذا كان العكس فلا.

٢ - أن يترك فريق المحامين الكلام للمتهمين، لكي لا تتناقض معالجة الموقف.

٣ - ذكر المعتقلون فريق المحامين بما اتفق عليه سابقاً، وهو أن لا يتكلم أحد من الفريق إذا حضرنا، إلا بعد التنسيق معنا، فإذا حضر الأصيل، فلا داعي لمبادرة الوكيل، وأنه إذا كانت الجلسة سرية فلا ينبغي تقديم ورقة الدفوعات الشكلية.

٤ - حاولت هيئة القضاء من خلال القاضي العثمان إجبار المبارك على الكلام والضغط عليه، وقالت: هل معك ترخيص، هل معك وكالة، هاتهما، هات ما معك، وحاولوا إخراجه، على أساس أن المعتقلين قد عزلوه، فأخبرهم المعتقلون أنهم لم يعزلوا المبارك، ولكنهم يقولون: إذا حضر الاصيل، صار من الطبيعي أن ينسق معه الوكيل قبل الكلام، وكان المبارك أثناء هذا الكلام المباغت قد سلم هيئة القضاء مذكرة الدفوعات الشكلية.

قال المعتقلون لهيئة القضاء التقديم باطل، لأن الجلسة باطلة، ببطلان الإجراء تبطل الجلسة، ونحن لم نأذن للوكيل بتسليم الدفوعات الشكلية، لأننا أبلغنا جميع الوكلاء أنه عليهم أن يقدموا أي ورقة فى أي جلسة سرية.

٥ - قال المعتقلون لهيئة القضاء: ليس لكم إجبارنا على الحضور، ونص النظام واضح، النظام لم يقل يجبر الناس على الحضور، لأنه لو أجبر على الحضور، لما أجبر على الكلام.

٦ - من سياق ما حدث يبدو أن القاضي العثمان يريد أن يعتبر الجلسة شرعية، على أساس أن المتهمين حضروا وأن المحامين تكلموا، ولكنه لم يظفر بما يريد فقال المعتقلون: نحن أُحضرنا قسراً، الجنود كانوا يدفعوننا من الخلف ويجروننا من الأمام، ليس فى النظام ما يبيح لك ذلك، هذا هدر لحقوقنا، ليس لك إلا أن تكتب أننا امتنعنا عن الحضور، وليس لك أن تجبرنا عليه، هذا مجلس قضاء وليس زنزانة، ونحن فى السجن قد صودرت حريتنا أصلاً، فكيف تريد أن نأتي قسراً، من حقك أن تبلغنا الدعوة، ومن حقنا أن نقول لن نحضر ما دامت سرية، ومن حقك أن تستخدم العنف المادي لإجبارنا على دخول القاعة، الجلسة باطلة، وغير شرعية، لأن الإجراء باطل.

هذا هو بيان عن محاكمة دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني: د. أبو بلال الحامد، د. متروك الفالح، الاستاذ علي الدميني، وعن مجريات ما حدث واعتبارهم أنها باطلة لأنها بنيت على إجراءات باطلة.

٧ - بالنسبة للدكتور متروك الفالح، قام المدعي العام بطلب إضافة تهم جديدة الى اللائحة السابقة، ما ورد بلائحة المدعي العام الاصلية، وذكر مقالة ظهرت فى (القدس العربي) بعنوان (الاصلاحات الدستورية فى السعودية) بتاريخ ١٧/٠٧/ ١٤٢٥هـ، عن الاستبداد السياسي والانفراد بالسلطة وأنه وراء الجور والظلم والفساد المالي والإداري وسوء توزيع الثروة التى ولّدت اخفاقات أدت الى تولد بيئة العنف،

## قاضي الداخلية العثمان يقول للإصلاحيين: سنؤدبكم، والشرطة تجبر بالقوة المادية المعتقلين على حضور الجلسة (السريّة).

ويرى المدعي العام أنه يتهم د. متروك الفالح بهذه المقالة بأنه يقوم بتبرير العنف.

ثم سأل القاضي بن خنين والعثمان الدكتور الفالح: ما ردك؟ فقال: لم اسمع شيء، ولا أتكلم، لأن هذه الجلسة باطلة شرعا وقانونا.

٨ - كتب هيئة القضاء محضراً، وطلبت من المعتقلين والمحامين التوقيع عليه، فقالوا: الجلسة باطلة، لأن إجراءاتها باطلة، ولن نوقع على شيء باطل.

### خلاصة الموقف:

حاول القاضي العثمان، الذي يبدو أنه تولى كل الموضوع، أن يستدرج المحامين الى الكلام، فطلب منهم الكلام، فقالوا: حضر الأصيل، ولا داعي للوكيل، فطلب منهم الخروج، فاحتج المتهمون على ذلك، وقالوا نحن لم نعزلهم لكي يخرجوا، نحن نريدهم فى حضورنا مستشارين، وفى غيابنا مدافعين.

رفض المتهمون الكلام أو التوقيع على ما كتب فى محضر كاتب الضبط الذي لا ندري ما ذا كتب، ولا نوافق على ايه حال على ما كتب.

بلغ عدد قوات الأمن كالتالي:

١ - على باب المكتب رقم (١٤) كان هناك ٢١ جندي + ٦ ضباط

٢ - على باب مكتب رقم (١١) كان هناك ١٢ جندي + ٣ ضباط

٣ - جنود متفرقون فى الردهات وفى الدرج لا يقل عددهم عن ٣٠ جندي وضابط.

وفى الساعة ١١:٠٠، علم الجمهور بخروج الإصلاحيين الثلاثة وإنهاء المحاكمة، وكانوا متجمعين فى صالة الدور الخامس، والذين بلغ عددهم أكثر من مائة من الرجال والنساء والأطفال، وكانوا غير مصدّقين لما يجري وبعد علمهم بتفاصيل ما حصل (حسب ما ورد فى البيان الصادر عن أنصار دعاة الإصلاح الدستوري)، إتفقوا على رفض كل ما حصل، وعبروا عن رفضهم بأن تجمعوا بمسيرة صامتة احتراماً للمحكمة مستخدمين سلالم المبني من الدور الخامس الى الارضي وكانوا مثار اهتمام الناس المتواجدين فى أدوار المحكمة وعند بلوغهم الدور الارضي تجمعوا أمام مكتب شرطة المحكمة والذي يحتجز به المحامي عبد الرحمن اللاحم متهما بالتصوير فى المحكمة، ونظرا لعدم صحة التهمة، إذ أن جواله محتجزاً عند البوابه، أصر الأنصار على التالي:

١ - إما إخراج اللاحم واطلاق سراحه ليذهب معهم.

٢ - أو يعتقلوا معه.

وبعد مشاورات بين ضباط شرطة المحكمة والمسئولين من خلال الهاتف، تم إطلاق سراح المحامي عبد الرحمن اللاحم، وخرج مع الإصلاحيين مستقبلا بالعناق والقبلات من الجميع.

والله الموفق والمعين

**أنصار دعوة الإصلاح الدستوري**
**الرياض فى**
**٢٠ /٠٨/١٤٢٥هـ**
**الموافق ٠٤/١٠/٢٠٠٤م**

### المجد للثلاثة

# الإصلاحيون يدخلون التاريخ من أوسع أبوابه

**سليم عزوز**

هناك معارضون دخلوا التاريخ، وآخرون خرجوا منه، ومن بوابة الخدم!

الذين خرجوا ليسوا أولئك الذين لم يستطيعوا تحمل أعباء المعارضة، وقبلوا الدنيّة من أمرهم، وكتبوا عرائض التوبة والاسترحام، فهذا الصنف معذور، لأننا في عالمنا العربي نواجه أنظمة قمع، فشلت في كل شيء، ولم تنجح الا في التنكيل بالخلائق، وابتداع وسائل التعذيب والقهر، لتحافظ على عروش مهزوزة، هي في الواقع كبيوت العنكبوت. فالذين أعنيهم هنا هم أولئك الذين قفزوا من قطار المعارضة ليزينوا للحكومات سوء عملها، ليس خوفا من سيف المعز، ولكن طمعا في ذهبه!

لا أبالغ اذا قلت ان على رأس الذين دخلوا التاريخ من أوسع أبوابه في أيامنا هذه، هم الثلاثي: متروك بن هابس الفالح، وعبد الله بن حامد، وعلي بن غرم الدميني، والذين يحاكمون الان في المملكة العربية السعودية بتهمة المطالبة بالإصلاح، ويذكر لهم فيشكر، انه كان أمامهم فرصة الهروب بجلودهم من الحبس والبهدلة، من خلال التنازل عن حقوقهم، واعلان التوبة، والدخول الي بيت الطاعة الحكومي، إلا انهم رفضوا بإباء، مما كان سببا في خضوعهم للمحاكمة أمام قضاء لا يتوفر فيه الاستقلال ولو في حدوده الدنيا!

لقد نجح القوم، ولعلهم بالسيف وحده وبدون حاجة لاستخدام الذهب، في الضغط على كثيرين ممن تم إلقاء القبض عليهم، فكتبوا عرائض الاسترحام، وأعلنوا توبتهم علي رؤوس الأشهاد، وهي توبة لا نلومهم عليها، فقد علمنا التاريخ ان الأنظمة العربية تملك من وسائل القهر والإكراه ما تحول به بين المرء وقلبه، وفي سجون الطغاة العرب، وعلى مر التاريخ، وقفنا على حالات مشابهة، ولأناس أعلنوا توبتهم النصوح، ليس من ذنب اقترفوه، وانما لشرف فعلوه، فكانوا بتوبتهم لطمة في جبين كل معتد أثيم. فنحن لا نلوم الذين قرروا ان ينجوا بأنفسهم من العذاب، ولقد أعطى الله للمؤمن رخصة أن يقول كلمة الكفر، اذا تعرض لقهر كهذا!

وعذرنا للذين خلفوا، أو الذين أجبروا على ذلك في الشقيقة الكبري السعودية، هو نفسه الذي يجعلنا نقف بكل إجلال واكبار أمام أسماء الثلاثي، الذين

> **لدى النظام جرأة ووقاحة تظهر في تهمه التي تمثل مسخرة مكتملة الأركان في محاكمة غير عادلة**

يخوضون معركة من أشرف المعارك وأنبلها، وبعيداً عن أية حماية دولية، بعد أن تنكر بوش وعصابته لمطالب الإصلاح في البلدان العربية، وثبت عملياً أنه عندما كان يرفع راية الديمقراطية، كان يسعى لابتزاز الأنظمة العربية، الا وأنها قد ابتزت وسارت على صراطه المستقيم، فلا مندوحة من تحطيم الراية، ولحس المطالب، لدرجة أنه لم يقل: أف لمحاكمة ثلاثة، كل جريمتهم أنهم طالبوا بالإصلاح، ولم يخرجوا على الحاكم بالسلاح، ولم يعرضوا الأمن العام للخطر!

إن من يطالع الاتهامات التي ساقها المدعي العام عوض بن علي الأحمري سوف يصاب بالخفيف، لأن تكون بين ظهرانينا حكومات تملك من الجرأة ما يجعلها قادرة على أن تزج بالناس في السجون، وتقدمهم للمحاكمة، وتقرر أن تكون هذه المحاكمة علنية، على تهم هي في الواقع تمثل مسخرة مكتملة الأركان، مع احترامنا للجميع!

فالثلاثة تم إيقافهم لقيامهم - ويالهول - بين الحين والآخر بإصدار بيانات وعرائض، والسعي بطريقة أو بأخرى للحصول على تواقيع أكبر عدد من المواطنين، والحث على تبنيها، والمطالبة بها، حتى أصبح هذا التوجه أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء، وكأنهم أوصياء على المواطنين وهم قلة قليلة!

لاحظ أنني نقلت الاتهامات بالنص، لأني على يقين من أن الاتهامات ملفتة للنظر، وقد يظن أحد، من غير المتابعين لسير التحقيقات، إنني أبالغ وادعي على القوم بغير الحق، لذا فان النقل الحرفي سيجنبني ظن السوء، فأنا مدرك أن الاتهام في حد ذاته هو نكتة الموسم!

فالجناة قاموا بكتابة عرائض، وإصدار بيانات تطالب بالإصلاح، وهم سعوا الى كسب ثقة الشعب، ولم يقوموا بانقلاب عسكري بهدف فرض هذه المطالب، وانما لجأوا بها الى السلطة، وهو اعتراف منهم بشرعيتها، لكن السلطات ألقت القبض عليهم وقالت انهم يتصرفون على أنهم أوصياء على المواطنين، وهم قلة قليلة. وفي ظني أن ملامح الوصاية هنا ليست موجودة، فضلا عن أن كونهم قلة قليلة، كان

ينبغي أن يجعل السلطة تكبر دماغها، فلا تعمل عقلها بعقلهم، ولا تصاب بالذعر لمجرد أن قلة قليلة أصدرت بيانات او كتبت عرائض، فالقلة القليلة لا يمكن ان تهدد بمطالبها عرشا ضاربا بجذوره في أعماق التاريخ!

لن أقول انهم لم يلجأوا الى الشعب عبر انتخابات حرة، ليضعوا أنفسهم في كفة، ودعاة الإصلاح في كفة، ليعرفوا من على وجه التحديد يمثل الأغلبية الساحقة، ومن هم القلة القليلة التي تتصرف على أساس أنها وصية على الارض ومن عليها، فهذا يندرج حسب قانون عوض بن علي الأحمري في فصل الجنايات، فكل ما أقوله أن الذين يحوزون ثقة الشعب، كان عليهم أن يترفعوا عن هذه التهم، وتلك المحاكمات المهزلة، التي يمكن أن تجد لها مكاناً في كتاب نوادر الحكومات في سالف العصر والأوان، وذلك في ظرف عدة سنوات لا أكثر، لأن قطار الإصلاح انطلق، ولن يوقفه الذين يخافون من الهواء العليل، ومن يعتقدون ان كل صيحة عليهم، وكل نسيم هواء يهدد الأمن العام!

عودة الي عريضة الاتهام، والتي جاء فيها: أصبحت هذه العرائض تشكل ظاهرة مسيئة للامة والشعب والدولة، وجعلت المملكة عرضة بين الحين والآخر لوسائل الإعلام ولتشبيهات لا تليق.

لا اعرف المقصود بالأمة هنا، وهل هي الأمة العربية ام الإسلامية، أم الأمتين معا، ولا اعرف كيف يمكن الإساءة لهذه الأمة او تلك، وللشعب والدولة، بعريضة، يطالب فيها من صاغوها ووقعوا عليها، بالإصلاح، وتحقيق استقلال القضاء، وسيادة القانون، وتكريس حقوق الإنسان!.. انها ذاتها الاسطوانة المشروخة التي يتم ترديدها في مواجهة التقارير الدولية التي تدين الجور على حقوق الإنسان في العالم العربي، حيث يتم الرد عليها بما لو كانت هذه الانتهاكات تتفق مع خصوصياتنا وشريعتنا ووضعنا الحساس في المنطقة!

ولا شك أن الذين يسيئون للامة والشعب والدولة، هم من ينظرون الى دعاوي الإصلاح على أنها تمثل خروجا على التقاليد العربية الراسخة، وفي مخاطبة الحاكم على أنها جريمة لا تغتفر، وفي كتابة العرائض على أنها تهمة شنيعة وفظيعة تستدعي أن يقدم مرتكبها للقضاء، ليواجه مصيره المحتوم، ويتم النظر الى من اقدم عليها على أنهم آثمون يستلزم أن يتوبوا توبة نصوحا، وتتم محاكمة من يصرون منهم على الإثم والعدوان، بل ولا تقبل ممن وقع في هذه المعصية شهادة أو دفاع، باعتبارهم فاقدون للثقة والاعتبار، وليس أدل على هذا من تصرف وزير العدل السعودي الذي استبعد خمسة من أعضاء هيئة الدفاع عن الجناة العصاة، معللا ذلك بأنهم ضمن الموقعين على عريضة الإصلاح!

أرأيتم إلى حكومات تفصّل التهم، وتختار الجناة، وتتدخل في شؤون القضاء، بل وتختار الدفاع، فتستبعد من تشاء وتوافق على وجود من تريد، ثم يغضبها أن يطالب أحد باستقلال القضاء وتنظر الى هذا باعتباره تهمة تعادل الشرف الرفيع الذي لا يسلم من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم!

الآن يتم النظر الى الإصلاح على أنه تهمة؟، ولم يكن كذلك وبوش يرفع رايته، بل شهدنا تزاحماً عربياً في الحديث عنه، وعقدت المؤتمرات والندوات، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن ولي العهد السعودي حفظه الله ورعاه، سبق له في هذه المعمعة أن أعلن عن تبنيه لمبادرة للإصلاح العربي، يتم إلزام الأنظمة العربية بها بعد إقرارها من قبل القمة العربية، وهي المبادرة التي تم القفز عليها وتجاهلها، لأن بوش وعصابته سكتوا عن الكلام المباح، ولم يعد الإصلاح يأتي على طرف ألسنتهم، بعد أن حصلوا من الأنظمة المستهدفة بالإصلاح على كل ما يريدون وزيادة، وما دامت التعليمات الأمريكية تحوّلت كالعادة الى أوامر، اذن فليواصل سكان البيت الأبيض سيرتهم في حماية أنظمة القمع العربي وغض الطرف عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، والزج بالخصوم السياسيين الى السجون، ومحاكمتهم بتهم تثير الضحك اكثر مما تثير الاندهاش!

ان متروك، وعبد الله، وعلي، دخلوا التاريخ من أوسع الأبواب فالمجد لهم.

## باول يدعو لمساهمة المرأة في الإنتخابات

صديق السعوديين العزيز في الإدارة الأميركية اليمينية لم يستطع هو الآخر إلا أن ينتقد الحكومة السعودية بشأن إقصاء المرأة من الترشح والإنتخابات في الإنتخابات البلدية نصف المعيّنة. ففي لقاء مع كولن باول وزير الخارجية الأميركية مع قناة الحرة الممولة أميركياً في العاشر من اكتوبر الماضي، قال: (أعتقد أن النساء يجب أن يسمح لهم بالمشاركة في أول انتخابات في السعودية).

الذريعة الحكومية هي أن مشاركة النساء تخالف العرف أو تخالف ـ حسب بعض الإجتهادات السلفية ـ النص الديني! أما التبرير الخارجي الذي قدّم للأميركان فغير هذا.. فقد تذرع منظمو الإنتخابات وعلى رأسهم منصور بن متعب بن عبد العزيز بأنه ليس هناك وقت كاف لإعداد النساء للإنتخابات، خاصة فيما يتعلق بشأن الفصل بين الجنسين في مراكز الإقتراع. وهذه الذريعة كاذبة، لأن قانون الإنتخابات لم يشر الى حق المرأة في الإنتخاب والترشح، وكان الحديث يدور بصفة المذكر حول المرشح والناخب، وليس المرشحة والناخبة. أما باول فرد على ذلك بأنه (في كل مجتمع في العالم يجب أن يكون للنساء الحق والسماح لها بلعب دور كامل في الحياة العامة).

وحتى الآن لم يقل المسؤولون السعوديون أو يعدوا بدور مستقبلي للمرأة في العملية الإنتخابية، لا على صعيد الإنتخابات البلدية، ولا غيرها.

وإذا كانت المرأة ستحرم في الإنتخابات البلدية، فإنه من المجزوم به أنها لن تقبل لا انتخاباً ولا ترشيحاً لا في مجالس المناطق ولا في مجلس الشورى.

وفي كل الأحوال، فإن الحكومة أيضاً لم تعد بأن ستكون هناك انتخابات لمجلس الشورى ولا المناطق.

والمرجح أيضاً أن يكون التعيين الحكومي سيد الموقف.

بمعنى أن مجلس الشورى، في حال قرر الأمراء استخدام لغة الإنتخاب، قد يعين ثلاثة أرباعه الأمراء، ومجالس المناطق يعين نصفها الأمراء أيضاً.

الديمقراطية السعودية، ديمقراطية الصحراء، وديمقراطية المجالس المفتوحة، لن تنتج سوى التشوّه في أول اختبار لها.

المواطن لم يقتنع حتى الآن بالمشاركة في الإنتخابات، والنخب الإصلاحية غير متحمسة، والشخصيات المعتدلة المؤيدة للحكومة السعودية في الإدارة الأميركية غير راضية عنها.

الإنتخابات (التعيينية) سترضي آل سعود فحسب! ولعل هذا المصطلح يعبر عن الحقيقة بصدق.

## (الدين والملك توأمان)

# التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية كانت نجد مسرحاً لنزاعات قبلية وحروب داخلية على مصادر الثروة، والتي تطلبت سفك الدم، والسلب والنهب واشاعة الفوضى وانعدام الامن. في مثل بيئة الانقسام والاضطراب هذه عقدت المصاهرة التاريخية بين الدين والدولة ممثلة في الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامير محمد بن سعود. وبالرغم من الخلفية الايديولوجية التي قيل بأن التحالف بينهما قد انعقد في ضوئها عام ١٧٤٤ في محاولة لتصوير المهمة الدينية التطهيرية بصورة مبالغة عبر تضخيم ما يمكن وصفه بكتائب التبشير الدعوي الوهابي لمجتمع نجد وازالة المخالفات الشرعية والممارسات الشركية السائدة فيه، الا أن تهويل الصورة في نجد وغيرها من المناطق يشي بهول المطلع الذي ينطوي عليه المخطط السياسي الديني، وهو بلا ريب ينبيء عن نوعية الادوات المستعملة في تحقيق الحلم بإقامة الدولة الدينية السعودية.

لقد توّحدت نجد خلف الدعوة الوهابية، التي نصبت مظلة جامعة تعلو فوق الانتماءات التقليدية في نجد، وبالتالي أمدّت الروابط القبلية والاجتماعية بعصبية علوية، أي دينية قادرة على احتضان كافة الروابط، بل وأن تصنع لأصحابها نظام معنى ديني مستمداً من تراث مشترك يراد من الجميع الاسهام في صياغته وتسجيل أحداثه. إن تعزيز دور الدين ومركزته في المجتمع النجدي قد حقق أكبر منجز تاريخي فشلت في تحقيقه كافة القوى الاجتماعية الاخرى، فقد جاء الدين برسالة جديدة وتطلع مشترك ومعنى مختلف للحياة والكون. ولذلك كان من الطبيعي أن ترهن منطقة نجد نفسها للاسلام الذي منحها الامان والاستقرار واخيراً منحها دولة لم يكن قادتها القبليون قادرين على إقامتها بدون استغلال هذه القوة الجبّارة. وهذا ما يشيد به علماء المذهب ويذكرون به الامراء السعوديين على الدوام من أجل تأكيد الحاجة الشديدة على التمسك بهذه القوة وعدم التفريط فيها كي لا ينفرط عقد الدولة.

في الدولة السعودية الثانية كتب الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رسالة الى الامير فيصل بن تركي جاء فيها (إعلم إن الله أنعم علينا وعليكم، وعلى كافة أهل نجد، بدين الاسلام، الذي رضيه لعباده ديناً، وعرفنا ذلك بأدلته وبراهينه، دون الكثير من هذه الأمة، الذين خفي عليهم ما خلقوا له، من توحيد ربهم، الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه). (الدرر السنية في الاجوبة النجدية الجزء ١٤ ص ٧٧) ويذكره في رسالة اخرى بقوله (وأهل الاسلام ما صالوا على من عاداهم، الا بسيف النبوة، وسلطانها، وخصوصاً دولتكم، فإنها ما قامت الا بهذا الدين..) (الدرر السنية في الاجوبة النجدية الجزء ١٤ ص ٧٠).

لقد تظافرت جهود أهل الدعوة من آل الشيخ وأهل الحكم من آل سعود على تشييد وتعزيز أركان الدولة إنطلاقاً من منطقة نجد، القاعدة والمركز. وقد أثمرت الجهود المشتركة في إخضاع نجد بكاملها تحت الدعوة الوهابية بإمامة الامير محمد بن سعود، أثر عمليات عسكرية متواترة وبدأ بتطبيق الاحكام الدينية الصارمة على المجتمع النجدي، وفق التفسير الخاص لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب. في غضون ذلك، تشكّلت أنوية لمؤسسات ادارية ومالية وعسكرية خاضعة تحت اشراف الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان يمثل بمفرده السلطة التشريعية للدولة الجديدة في نجد. وبسطت الدعوة الوهابية ذراعها بالكامل على منطقة نجد بكاملها، باديتها وحاضرتها.

إن حاصل التجربة السعودية الاولى أنها بدأت دولة دينية بالمعنى الخالص، حتى أسبغ الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ على العهود الثلاثة الاولى من هذه التجربة والتي حكم فيها محمد بن سعود وعبد الله بن محمد وعبد العزيز بن عبد الله لقب (خلافة نبوة)، (الدرر السنية في الاجوبة النجدية ج١٤ ص ١٢٢). ولذلك نجحت في تحقيق الاستقرار والاستمرار كسلطة مركزية قوية وفاعلة في منطقة نجد.

> **تهويل المخالفات الدينية أنبأ عن هول المطلّع الذي إنطوى عليه المخطط السياسي السعودي ـ الوهابي**

ولكن نهاية التجربة السعودية الاولى كانت غير بدايتها، فقد بدأت الدولة تشق طريقاً منفصلاً عن الدين، وبدأت أطماع السلطة وأحلام العظمة تراود أمراء آل سعود، وكان في ذلك هلاك الدولة السعودية الاولى، حيث دب الخلاف وهزلت العصبية الدينية التي صنعتها الوهابية للدولة والمجتمع النجدي. وقد حذّر علماء المذهب أمراء الدولة السعودية الثانية من العواقب الوخيمة التي آلت اليها الدولة السعودية الأولى حين غيّر سعود بن عبد العزيز بن محمد طريقة والده (وبغاها ملكاً) حسب الشيخ عبد الرحمن بن حسن أي حين (طغت أمور الدنيا على امر الدين) (الدرر السنية في الاجوبة النجدية، ج١٤ ص ١٢٣). فقد أراد هذا العالم تأكيد دور الدين في بقاء واستقرار وقوة الدولة ووحدتها وتمركزها النجدي، ولذلك طالبه بشدة بأن يجعل الحكم أمر دين (الدرر السنية، ج١٤ ص ١٢٤).

لقد سعى العلماء للاحتفاظ بموقعهم ليس كمصدر شرعية لحكم آل سعود فحسب بل وقوة توجيهية ورادعة أيضاً، فحتى نهاية الدولة السعودية الثانية وشطراً من الدولة السعودية الاولى

لم يكن بإمكان المرء الفصل بين ما هو خاص بشؤون الدين وما هو خاص بشؤون الحكم، فقد كان الشيخ ابن عبد الوهاب في الدولة السعودية الاولى يمارس السلطتين معاً ولم يكن الامير محمد بن سعود يجد ضيراً في ذلك طالما أنه مازال يحتفظ بلقب إمام المسلمين بالمعنى الديني والسياسي، تماماً كما أن أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب كانوا يضطلعون بأدوار تندرج في المجالين الديني والسياسي دون فرز واضح بينهما. ولعل في رسائل العلماء من آل الشيخ ما يفصح عن المقام الذي يمنحونه لأنفسهم في مجمل مناشط الدولة وبناها الادارية. فقد كانوا يسهمون عملياً في صناعة القرارات الخطيرة في الدولة ووضع السياسات العامة التي يجب على الحاكم السعودية إتباعها. وفوق ذلك، كانوا في كل التجارب السعودية الثلاث القوة الحارسة للدين والمراقب الأمين والفطن لامتثال الدولة بأحكام الشريعة.

في رسالة الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ الى فيصل بن تركي في الدولة السعودية الثانية ما يلمح الى دور العالم في توجيه دفة سفينة السلطة. فقد جاء في الرسالة (ومن الدعوة الواجبة، والفريضة اللازمة: جهاد من أبى ان يلتزم التوحيد ويعرفه، من البادية وغيرهم، وأكثر بادية نجد يكفي فيهم المعلم، وأما من يليهم من المشركين مثل الظفير وأمثالهم، فيجب جهادهم ودعوتهم الى الله)، (الدرر السنية في الاجوبة النجدية، ج١٤ ص ٦٧).

وقد طالب آل الشيخ فيصل بن تركي بتفتيش عقائد أهل الاحساء والقطيف وأن ينظر في توحيدهم واسلامهم (فقد اشتهر عنهم ما لا يخفاك، من الغلو في أهل البيت، ومسبة أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وعدم التزام كثير من أصول الدين وفروعه.

وكونهم يسرّون ذلك ويخفونه، لا يسقط عنك وجوب الدعوة والتعليم، والنصح لله بظهور دينه، وإلزامهم به، وتعليم صغارهم وكبارهم، فإنك مسؤول عن ذلك، والحمل ثقيل، والحساب شديد) (الدرر السنيّة في الاجوبة النجدية، ج١٤ ص ص ٦٦ ـ ٦٧).

لقد ناضل علماء المذهب على تحقيق الربط الوثيق والدائم بين الدين والدولة، واعتبروا ذلك شرطاً للاستقرار والاستمرار وشرطاً أيضاً لنيل وصفة المشروعية. لقد أضفى العلماء خصائص دينية وإلهية على الدولة السعودية، وقد حاولوا غرس وتعزيز الصفة الدينية لمشروع الدولة حتى أن الشيخ عبد الرحمن بن حسن أسبغ مواصفات ذات ايحاءات دينية وتاريخية من خلال ربط الحاكم السعودي بخط الخلافة النبوية وامتداداتها. يقول الشيخ عبد الرحمن (من عبد الرحمن بن حسن، الى إمام المسلمين، وخليفة سيد المرسلين، في إقامة العدل والدين، وهو سبيل المؤمنين، والخلفاء الراشدين، فيصل بن تركي، جعله الله في عدادهم، متبعاً لسيرهم، وآثارهم..)، (الدرر السنيّة في الاجوبة النجدية، ج ١٤ ص ٧٧). وما تلك الالقاب الدينية المسبغة على فيصل بن تركي سوى تعبيرات رمزية للدولة المنشودة لدى العالم. ولربما توحي دعوة الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ لفيصل بن تركي الى إعادة احياء نموذج التجربة السعودية الاولى التي وصفها بانها خلافة نبوة، توحي بأن الشيخ يريد إحياء الدور التاريخي المتميز لعالم الدين أيضاً فضعف دور الدين في شؤون الدولة لا يعني أكثر من ضعف دور العلماء ومكانتهم وتالياً امتيازاتهم. لقد ألحّ الشيخ عبد الرحمن بن حسن في الطلب من فيصل بن تركي لأن يحيل الدولة الى خلافة دينية وخاطبه قائلاً (جدد هذا الدين الذي اخلولق، لما اقدرك الله على ذلك، والتمس من أهل الخير عدداً يدعون الى هذا الدين ويذكرونه الناس) (الدرر السنيّة، ج ١٤ ص ٨٩).



ابن سعود والوهابية، من استخدم الآخر؟

لقد شعر العلماء بفداحة الخسارة من زوال الدولة السعودية ـ الوهابية الثانية، وكانوا يتطلعون بشغف شديد الى من ينهض من آل سعود كيما يحمل الراية ليعيد إحياء ما اندثر من الامجاد، وما انفرط من عقد المذهب والدولة.

## العلماء وابن سعود<br>في الدولة السعودية الثالثة: ١٩٠٢ ـ ١٩٣٢

لقد اشرأبت أعناق العلماء مع ظهور ابن سعود الذين وجدوا فيه ضالتهم بعودة المجد القديم الذي ضاع بفعل الامراء، وقد خاض عبد العزيز التجربة السياسية عن وعي متسلحاً بتجربة ناضجة، مستدركاً مافات السلف، متوسلاً برؤية متوازنة تحسب بدقة القوى الضالعة والمؤثرة في مشروعه السياسي. فهو يدرك تماماً متى يفيد من قوة العلماء ومتى يتجاوزهم، وكيف يكسر شوكة التمرد داخل قيادة الاخوان ومتى يفيض عليهم من العطاء الجزيل، والى جانب ذلك أتقن الافادة من العامل الدولي الذي أخفق فيه سلفه وضاع ملكه بسبب اصراره على المصادمة معه.

ويجب القول هنا، أن ابن سعود لم يكن عبقرياً كما يصوّره بعض المؤرخين، فأولئك قد سقطوا ضحية القراءة المبتورة للتاريخ، حيث يبدأ تاريخ الدولة السعودية لديهم من لحظة ظهور عبد العزيز بن سعود على مسرح الاحداث، ولذلك اعتقدوا خطئاً بأن عبد العزيز هو مبتكر فكرة الاخوان، وهو صانع الهجر كحواضن اجتماعية وايديولوجية وعسكرية للجيش العقائدي المسمى بالاخوان، وهو مهندس العلاقة المعقدة مع العلماء وراسم حدود الادوار التي يجب عليهم الاضطلاع بها في شؤون الدولة، وفي التعامل مع الحاكم، وفي قمع حركات التمرد التي كانت تتفجر في

وسط الاخوان.

عن الهجرة، يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ من أبرز علماء الدولتين السعوديتين الاولى والثانية عن الهجرة بما نصه (ومما يجب أن يعلم: ان الله تعالى فرض على عباده الهجرة، عند ظهور الظلم والمعاصي، حفاظاً للدين، وصيانة لنفوس المؤمنين عن شهود المنكرات، ومخالطة أهل المعاصي والسيئات، وليتميز أهل الطاعات، والايمان، عن طائفة الفساد والعدوان، وليقوم علم الجهاد، الذي به صلاح البلاد والعباد، ولولا الهجرة لما قام الدين، ولا عبد رب العالمين، ومن المحال: ان تحصل البراءة من الشرك، والظلم والفساد، بدونها)، (الدرر السنيّة في الاجوبة النجدية، ج ٨ ص ٢٣٨). وقد سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن حكم الهجرة من بين ظهراني المشركين من البادية والحاضرة فقال (الهجرة من واجبات الدين، ومن أفضل الأعمال الصالحة، وهي سبب لسلامة دين العبد وحفظ ايمانه) (الدرر السنيّة ج٨ ص ٤٥٥).

ولذلك كان يطلق على نجد بأنها دار الهجرة، لأنه نزل بها طائفة من المسلمين بإذن الامام واستقروا فيها، فهي دار هجرة لمن هاجر اليها من المسلمين من بلاد الكفر أو من البادية التي قد غلب عليهم الجفاء والمهاجر اليها يسمى مهاجراً، (الدرر السنية، ج ٨ ص ٤٧٥ و ٤٧٨). ومن هنا يظهر الربط الوثيق بين الهجرة باعتبارها مقدمة للجهاد، ولا جهاد والحال هذه الا بعد هجرة، والهجرة إنما تتم من بلاد الشرك والضلال الى بلاد الطاعة والاسلام.

مع كل الخصائص الكاريزمية التي توفّرت لدى ابن سعود كيما يصبح رمزاً للدولة السعودية الثالثة، الا أنه لم يكن أكثر من وارث لتراث مليء بكل الافكار والتجارب وأيضاً الطموحات السياسية الكبيرة. فابتكار الاخوان كفكرة وتجربة لصقتا خطئاً بالملك عبد العزيز، في الوقت الذي كان لقب الاخوان يعود الى زمان مؤسس المذهب الشيخ ابن عبد الوهاب، وكان اللقب يمنح لتلك الصفوة الدينية في المجتمع الوهابي التي مثلت خلاصة المجتمع الديني برمته، وهي تستعيد تجربة إخوان الصفا التي فصلت نفسها عن المجتمع ايديولوجياً في محاولة لانشاء نواة مجتمع جديد يقوم على تعاليم دينية ذات طبيعة مختلفة.

ما فعله ابن سعود على وجه التحديد أنه أضاف بعداً عسكرياً تنظيمياً لفكرة الاخوان، بالرغم من أن الاخوان السالفين كانوا يزاولون مهمات جهادية بحكم كونهم القوة الايمانية الأكثر قرباً لتعاليم الدين والأشد امتثالاً لأحكام الشريعة. لقد طوّر ابن سعود فكرة الاخوان، وجعل من الهجر ليست مجرد بؤر معزولة بالمعنى الاجتماعي والديني، ولكن ايضاً الى ما يشبه بمراكز تجنيد وتعبئة عسكرية سهلة الضبط والتوجيه.

لقد وعى ابن سعود الربط الحميمي بين الهجرة والجهاد والجماعة كفاهيم متسلسلة تنصهر في علاقة مقدسة وتصبح شديدة التأثير بوجود البعد الديني أولاً الذي لابد أن يصبغ هذه المفاهيم بلونه الخاص، ومن ثم وجود القيادة الحكيمة القادرة على تثمير هذه المفاهيم على الارض. ولذلك تنبّه ابن سعود بعد احتلال الرياض عام ١٩٠٢ الى أن مشروعه السياسي الطموح يفتقر الى قوة أخرى معنوية تسنده وتشحنه بالزخم الديني، خصوصاً اذا ما أراد تعبئة المجتمع النجدي ومنازلة خصومه آل الرشيد.

يلزم الاشارة هنا الى أن عبد العزيز لم يحمل أهدافاً دينية ولم يلجأ لاستعمال الخطاب الديني بصورة كثيفة ومعلنة قبل احتلال الاحساء سنة ١٩١٣. وحتى تطلعاته السياسية كانت تعاني من الارباك الشديد، بسبب قوة العثمانيين في شرقي الجزيرة العربية، والسياسة البريطانية الموارِبة في منطقة الخليج والخاضعة لحسابات المعادلة الدولية المضطربة، اضافة الى التحالفات السياسية الخفية بين البريطانيين والشريف حسين في الحجاز.

كان سقوط الاحساء في يد ابن سعود قد منحه ليس مجرد أرض جديدة، بل ثقة ودوراً سياسياً في الشؤون الاقليمية. فالاحساء كانت بالنسبة له أول إختبار لقوته العسكرية خارج منطقة نجد، وأول اختبار أيضاً لقوته السياسية حيث سيفرض عليه من الآن التعامل مع قوى سياسية عظمى في المنطقة.

إن عدم اثارة الانجاز العسكري السعودي في الاحساء لأية حساسية لدى القوى الدولية وبخاصة العثمانيين والبريطانيين شجّع ابن سعود كيما يطلق العنان لتطلعاته البعيدة، ولذلك بدأ يعدّ الخطط والجيوش لشن سلسلة حملات عسكرية متواصلة ضد المناطق الاخرى.

لقد كان الانبعاث الديني واستعمال الخطاب الدعوي بكثافة شديدة ضرورياً من أجل تحشيد المجتمع النجدي وبناء جبهة داخلية مرصوصة البنيان، يلعب فيها العلماء دوراً محورياً من أجل انجاح المشروع الطموح لابن سعود. ولم يكن دافع التوسع العسكري ممكناً الا باستعمال سلاح الدين، حيث نزع العلماء عن المجتمعات المراد اجتياحها صفة الاسلام واستبدلوها بالشرك والضلال وهذه كانت كافية لتوفير مبررات العقاب الالهي المنزل على يد جيش الاخوان. فقد صنع ابن سعود ومن وراءه العلماء معنى دينياً للغزو على المناطق المجاورة، وجعل من إشاعة الرعب واراقة الدم وسلب الممتلكات وقتل الاهالي ممارسات مبررة من السماء، بل وتحظى بالثناء والمدح.

**ضعف دور الدين في شؤون الدولة لا يعني أكثر من ضعف دور العلماء ومكانتهم وتالياً امتيازاتهم**

في الحملة السعودية على الحجاز سنة ١٩٢٥ كانت الذريعة الدينية مفبركة الى حد كبير، فقد أطلق العلماء والجيوش الغازية الخيال الديني والتاريخي من أجل اعادة بناء العصر الجاهلي كيما يتم تصوير الدور التطهيري باسقاط تجربة المسلمين الاوائل في فتح مكة المكرمة حين أعمل الصحابة الفؤوس في الاصنام المنصوبة على الكعبة، على المهمة التي يقوم بها الجيش الوهابي. في رسالة الشيخ سعد بن الشيخ حمد بن عتيق الى الملك عبد العزيز في شعبان ١٣٤٣هـ بعد احتلال الحجاز ما يوحي بذلك. يقول ما نصه (ثم لا يخفى ما منّ الله به من فتح الحرم الشريف، وما حصل به من اعلاء كلمة الاسلام، وخذلان أهل الشرك والطغيان والآثام، وهدم ما أحدثه أهل الضلال، من القباب والمقامات، والبنايات التي على القبور، هو من أكبر النعم عليكم، وعلى المسلمين)، وليس المسلمون هنا سوى أهل نجد بطبيعة الحال، (الدرر السنية، ج ١٤ ص ٥١٩).

إن أخطر مشكلة تواجه أية دولة في العالم تكمن في نشوب النزاع على مصادر المشروعية، وأن يكون الضالعون في النزاع هم الأمناء الاوفياء على هذه المصادر والمشاركين في توفيرها. لقد نجح عبد العزيز في تحصين مصدر مشروعيته باعتباره الحاكم

السياسي والامام الديني، وساهم العلماء بدرجة كبيرة في تعزيز المقام السياسي والديني لابن سعود، مع التذكير بأن ذلك كله منوط بدرجة وثاقة العلاقة التي تربط ابن سعود بالعلماء ومدى التزامه بتطبيق أحكام الشريعة. ولاشك ان الملك عبد العزيز قد حظي برضا العلماء الكبار وخصوصاً من آل الشيخ الذين أدركوا تماماً بأن لولا دوره التاريخي لما بدأت دعوة جدهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب تنجو من الاندثار والضياع للأبد. ولذلك فإن الدفاع عن امامة عبد العزيز وبيعته وفرض طاعته على الرعية لم يكن سوى تعبيراً أميناً عن العقيدة الخالصة لأولئك العلماء الذين فقدوا بزوال الدولة السعودية الثانية الأمل في استعادة القوة العسكرية التي تحصّن الدعوة وتذب عنها.

سعى العلماء الى محورة القيادة السياسية في عبد العزيز وعارضوا اية محاولات لقسمة القيادة او الانفصال عنها أو إضعافها مهما كانت الذريعة. إن الدفاع المستميت عن ابن سعود من قبل العلماء يصدر عن الاحساس العميق بفداحة الخطر من زوال السلطان القادر على توفير الحماية للمشروع الدعوي، ولذلك التزموا موقفاً صارماً وحاسماً إزاء قادة الاخوان فيصل الدويش وسلطان بن بجاد اللذين بدأت بوادر الانشقاق تتسرب الى قلوبهما بعد سقوط الحجاز، وقرار ابن سعود بإبطال عمل الآلة العسكرية ووقف مشروع الزحف امتثالاً للمعادلة الجيوسياسية الدولية الجديدة.

لقد استشعر قادة الاخوان بأنهم حصدوا الريح من حملات عسكرية متواصلة لم يخرج منها سوى ابن سعود منتصراً ورابحاً وحيداً، وقد كان فيصل الدويش يطمح لتولي الحجاز بعد فتحها وهو ما لم يمكّنه ابن سعود من ذلك لربما لأنه يخشى من عواقب تطلعاته السياسية التي قد تؤول الى انفصال الحجاز وقيام دولة جديدة بقيادة الدويش.

إن بوادر التطلع السياسي لدى قادة الاخوان بدأت منذ احتلال الحجاز، ولابد أنهم وقعوا تحت تأثير النعيم الذي كانت تعيشه الحجاز، ولابد أن ما في هذه المنطقة من مصادر قوة قد أثار غريزة ما لدى قادة الاخوان القادمين من صحراء قاحلة. إن واحدة من أفكار التمرد التي بدأت تتسلل الى أذهان الدويش وابن بجاد أن فتح الحجاز مثل انجازاً اخوانياً لا شأن لابن سعود فيه، فهو لم يضرب فيه بسيف ولم يطعن فيه برمح، وبالتالي كيف يحق له ان يطير بصيت الفتح وينال حظوة الفاتحين ويتقلب في نعيم الحجاز فيما نحن - أي قادة الاخوان - نعود كما لو لم تكسو خيولنا الغبرة في سوح القتال، ولم تذبل شفاهنا من شدة الصولات والجولات، ولم تعانق سيوفنا ورامحنا السيوف والرماح، أو لم تطأ أقدامنا التراب.

لقد حاول الملك عبد العزيز شخصياً أن يخمد بوادر التمرد لدى قادة الاخوان، فكتب رسالة اليهم يذكرهم فيها بتعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب جاء فيها (ومن سنة الخلفاء الراشدين - أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم - أنهم هم الذين بعثوا البعوث، وجندوا الأجناد، وفتحوا الفتوحات العظيمة، كمصر والشام والعراق، والفرس، وأنفقوا خزائنها في سبيل الله، كما هو مشهور في سيرتهم، ولم يقل أحد من الصحابة، والتابعين رضي الله عنهم: إنا نحن الذين فتحنا هذه الأمصار، بل ذكر العلماء: أن الذين فتحها هم الخلفاء الراشدون) (الدرر السنية في الاجوبة النجدية ج٩ ص ١٥٤).

ثم يقول ( وآخر من كان على هذه الطريقة المرضية، شيخ الاسلام: محمد بن عبد الوهاب، وآل سعود، رحمهم الله تعالى، فإنه


جيش الإخوان السابق

لما سار عثمان المضايفي، وعبد الوهاب ابو نقطة أمير عسير، وربيع، ومبارك بن روية بالدواسر، وهادي بن قرملة بقحطان، وحصل بينهم الوقعة المشهورة، هم وراجح الشريف، ثم بعد ذلك حاصروا مكة المشرفة، حتى أذعنوا بالصلح، وطلب منهم غالب الشريف الصلح، فلم يقبلوا منه الا بعد مراجعة الامام سعود، فأمر بإتمام الصلح، وحج من العام المقبل بجميع المسلمين، ودخلوا مكة آمنين من غير قتال.

ولم يقل أحد من العلماء في تآريخهم، أن الذين فتحها هؤلاء الذين تقدم ذكرهم، وإنما ذكروا أن الذي فتحها سعود، وهو الذي تولى اخراجها، ولم يتولى اخراجها أحد ممن ذكرنا، ولم نسمع من قديم زمان أو حديثه ممن سلف من الائمة ولا من خلف ممن بعدهم أنهم قالوا بمثل قول هؤلاء..) (الدرر السنية، جزء ٩ ص١٥٥).

وتنبىء هذه الرسالة عن أن الاخوان كانوا ينسبون الى أنفسهم فتح الحجاز وينازعون ابن سعود امتياز الفاتحين، فيما هو ينسبه الى نفسه قياساً على نسبة الفتح الى الخلفاء الراشدين وليس الى القادة العسكريين الميدانيين الذين كانوا على رأس جيوش الفتح.

وعلى اية حال، لم تفلح رسالة ابن سعود في إحباط التطلع السياسي لدى قادة الاخوان، بل أصرّوا على ذلك وتمسكوا بحقهم في اقتسام المغنم السياسي، الامر الذي دفع ابن سعود للاستعانة بالاحتياطي الاستراتيجي الممثل في علماء الدين، الورقة الحاسمة في منازعة تتطلب رأياً شرعياً كيما يحاصر أبعادها غير المنظورة، وليس هناك أقدر من ابن سعود على استعمال هذه الورقة بذكاء خارق، وبالطريقة التي تدعم موقفه وتعزز سلطانه.

وبإيحاء من ابن سعود، كتب الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ رسالة الى الاخوان شدّد فيها على طاعة الامام والتمسك بحبل البيعة وحذر من نقض العهد، ومنازعة ابن سعود الامر ومنع قتاله على أساس أن (طاعة ولي الأمر، وترك منازعته، طريقة أهل السنة والجماعة). وكان الاخوان قد قدحوا في العلماء الذين إتهمهم الاخوان بالتواطىء مع ابن سعود والخضوع له فرد عليهم (وقد بلغني عن بعض من غره الغرور، من الطعن في العلماء، ورميهم بالمداهنة..).(الدرر السنية، ج ٩ ص ٩١).

لقد لعب العلماء دوراً محورياً في الخلاف بين عبد العزيز وقائد الاخوان فيصل الدويش، وثبّتوا مركزية القرار السياسي والديني في

يد ابن سعود، وربطوا مشروعية عمل الاخوان بامتثالهم لطاعة قرارات ابن سعود. وفي سنة ١٣٣٨ ـ ١٩١٩م كتب عدد من العلماء وهم الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن، والشيخ حسن بن حسين، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، والشيخ محمد بن عبد اللطيف الى الملك عبد العزيز حذّروا فيها من الفرقة والخروج عن طاعة الامام وإن كان تحت شعار الجهاد وقالوا (إن حقيقة الجهاد، ومصالحة العدو، وبذل الذمة للعامة، وإقامة الحدود، أنها مختصة بالإمام، ومتعلقة به، ولا لأحد من الرعية دخل في ذلك..).

وتعرّضوا للقرار الانفرادي الذي اتخذه الدويش باعلان الجهاد، وقد استفتى ابن سعود أحد العلماء في قرار الدويش فأفتى بعدم شرعية الجهاد ما لم يكن بإذن الامام، ولكن لم يلتزم أحد بحكم العالم، فما كان من ابن سعود الى أن أوحى لمجموعة من العلماء بالادلاء برأي شرعي والكتابة في مسألة الدويش كي يلقي الحجة عليه وعلى من يليه في مسألة اعلان الجهاد دون إذن الامام الممثل في ابن سعود. وقد خاطب العلماء ابن سعود بالقول (فالواجب عليك: حفظ ثغر الاسلام عن التلاعب به، وأنه لا يغزو أحد من أهل الهجر الا بإذن منك، وأمير منك لو صاحب مطية، وتسد الباب عنهم جملة، لئلا يتمادوا في الأمر، يقع بسبب تماديكم وتغافلكم خلل كبير..)، (الدرر السنية، ج ٩ ص ٩٥ ـ ٩٦).

وكان الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ قد حذّر في رسالة الى قائدي الاخوان فيصل الدويش وسلطان بن بجاد بن حميد ومن يليهما من الاخوان من مغبة الخروج على الامام ونزع يد الطاعة واعلان العصيان. وكانت أنباء قد بلغت ابن سعود عن لقاءات سرية يعقدها قادة الاخوان لجهة اعداد خطة لازالة ابن سعود عن الامامة، فأراد ابن سعود احباط مخططاً يحاك ضده في السر من أجل ازالة ملكه، فحرّك العلماء وأوحى لهم بالتحرك العاجل كيما ينهروا قادة الاخوان عن التفكير فيم هم عازمون على فعله.

وقد كانت مناسبة كيما يدبّج العلماء رسائل في التمجيد والتعضيد لامامة ابن سعود، ولعل رسالة آل الشيخ كانت واحدة من تلك الرسائل التي كانت أشبه شيء بشهادة تزكية واطراء لابن سعود وتثبيت لجدارته وأهليته للقيام بمهام الامامة. فقد طالب الاخوان وقادتهم بالشكر لله (على ما منّ به في هذا الزمان، من ولاية هذا الامام (أي ابن سعود)، الذي أسبغ الله عليكم على يديه، من النعم العظيمة، ودفع به عنكم من النقم الكثيرة، وخولكم مما أعطاه الله، وتابع عليكم إحسانه، صغيركم وكبيركم...). بل وبالغ في الشهادة قائلاً (فو الله ثم والله: إنا لا نعلم على وجه الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً ولا جنوبياً، شخصاً أحق وأولى بالإمامة منه، ونعتقد صحة إمامته وثبوتها، لأن إمامته إمامة اسلامية، وولايته ولاية دينية..) (الدرر السنيّة، ج٩ ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤).

إن هذه الشهادة المليئة بزخم عاطفي وديني هائل تشير من ناحية الى عظم الخطر المحدق بحكم ابن سعود، ومن ناحية أخرى تحمل رسالة تحذيرية قوية للحيلولة دون إقدام قادة الاخوان على فعل يعد في نظر العلماء شنيعاً وزيغاً عن جادة الحق.

لقد أفصح الاخوان عن مؤاخذاتهم على ابن سعود من أجل تبرير الارتداد عنه والخروج عليه، وفي ذلك محاولة واضحة لنزع الصفة الدينية عنه. وقد كتب عدد من قادة الاخوان برسالة الى عبد العزيز قالوا له فيها (أنا لا نجتمع وإياك ان خالفت شيئاً مما ذكرنا الا كما يجتمع الماء والنار)، وكان في ذلك بداية اعلان التمرد والخروج على ابن سعود.

وقد تدخّل كبار العلماء مثل سعد بن حمد بن عتيق وسليمان بن سحمان وصالح بن عبد العزيز وعبد العزيز بن عبد اللطيف وعمر بن عبد اللطيف وعبد الرحمن بن عبد اللطيف ومحمد بن ابراهيم وكاتبوا قادة الاخوان بلهجة شديدة وحرّموا الخروج على ابن سعود بما نصه (وأما الخروج، ونزع اليد من طاعته، فهذا لايجوز)، كما طالبوهم بالتوبة والاستغفار وملازمة طاعة ابن سعود (الدرر السنيّة ج٩ ص ص ١٨٣ ـ ١٨٥).

في رسالة من الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري الى الاخوان والتي جاءت عقب موجة من الانتقادات الواسعة أطلقها الاخوان ضد ابن سعود، من أبرزها وربما المحرض على غيرها مخالطة الكفار والتعامل معهم. يقول الشيخ العنقري (وقد بلغنا: أن الذي أشكل عليكم، أن مجرد مخالطة الكفار ومعاملتهم، بمصالحة ونحوها، وقدومهم على ولي الأمر لأجل ذلك، إنما هو موالاة المشركين، المنهي عنها في الآيات والأحاديث). وقد استندوا في ذلك على كتابي (الدلائل) الذي صنّفه الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ الشيخ و(من سبيل النجاة) للشيخ حمد بن عتيق.

وقد شرح العنقري الخلفية الشرعية للمصنّفين على أساس أنهما وضعا عقب هجوم العساكر التركية على نجد وساعدهم في ذلك جماعة من نجد وأحبوا ظهورهم. وكان المراد من التصنيف (موافقة الكفار ـ أي الاتراك ـ على كفرهم وإظهار مودتهم، ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم) (الدرر السنية ج٩ ص ١٥٧ ـ ١٥٨).

ثم برأ العنقري ساحة ابن سعود وقال (والامام وفقه الله لم يقع في شيء مما ذكر، فإنه إمام المسلمين، والناظر في مصالحهم، ولابدّ له من التحفظ على رعاياه وولايته، من الدول والأجانب، والمشايخ رحمهم الله، كالشيخ سليمان بن عبد الله، والشيخ عبد اللطيف، والشيخ حمد بن عتيق، إذا كروا موالاة المشركين، فسّروها بالموافقة والنصرة، والمعاونة والرضا بأفعالهم..) (الدرر السنية ج٩ ص ١٥٨). وهناك رسائل اخرى كتبها علماء كبار مثل الشيخ عمر بن محمد بن سليم والشيخ محمد بن عبد اللطيف وغيرهم، في محاولة لتبديد الاتهامات ضد ابن سعود، ومحاصرة الفورة الاخوانية التي بدأت تحشد مبرراتها من كتب المذهب وتنفصل عن مجال التأثير الديني والمعنوي للعلماء، وتعزيز قيم الجماعة والتوحد خلف الامام.

وقد اضطلع الشيخ العنقري بدور الوسيط بين ابن سعود والاخوان في محاولة لاقناعهم بالعدول عن قرار الخروج ودعوتهم لتحكيم الشرع في مسألة الخلاف مع ابن سعود، ولكن لم ينجح في مهمته. وعلى أية حال، فقد كان التأييد الديني الواسع الذي جناه عبد العزيز في خلافه مع الاخوان كان كافياً لانزال ضربة عسكرية قاصمة بالاستعانة بالقوات البريطانية التي استعملت الطائرات لتشتيت فلوهم ودك حصنهم. ولم يكن هذا القرار العسكري الحاسم يصدر دون غطاء ديني، فقد أصدر العلماء حكمهم في الدويش وجماعته واصمين اياهم جميعاً بالكفر والردة (الدرر السنيّة ج٩ ص ٢٠٩).

إن ما يظهر من سيرة العلاقة بين العلماء والحكام السعوديين، أن ثمة تحالفاً مصيرياً غير قابل للفكاك بين الوهابية والعائلة المالكة بما يجعل التلاحم بينهما ضرورة مشتركة، إذ أن بقاء أحدهما متوقف على بقاء الآخر وبالضرورة فإن زوال أحدهما يعني زوال الآخر، وهذا ما يجعل خيار التمسك بالوهابية من قبل العائلة المالكة استراتيجياً ومصيرياً.

أول بادرة تشير الى ضيق الشعب بمناطقية نجد وتسلطها

# تأسيس لقاء وطني في الأحساء، واعتقال أمينه العام

هل كانت تأسيس اللقاء الوطني الإسلامي في الأحساء مؤشراً إنفصالياً في دولة بدأت تتهاوى ولم يعد يحكمها سوى القوة؟
أم هل كان مجرد بوابة لدخول المعركة السياسية المنتظرة؟
أم أن اللقاء ذاك، والذي أُعلن عنه من منبر قناة الجزيرة، كان بمثابة تأسيس حزب سياسي في الأحساء؟
وهل كان اعتقال مهنا عبدالعزيز الحبيل أمين عام اللقاء الإسلامي الوطني في الأحساء في السادس من أكتوبر تعبير عن ضيق الحكومة بجرأة أولئك الأشخاص الذين يرون لهم حقوقاً سياسية في بلد يعيش أحادية في كل أموره، ويستبدّ بالأمر في كل شؤونه؟

## بيان التأسيس

في أواخر سبتمبر ٢٠٠٤ الماضي، أعلن عن بيان تأسيسي للقاء الوطني الإسلامي، وقد جرى الإعلان عنه عبر قناة الجزيرة، وبصوت الشيخ مهنا الحبيل. لقد كان البيان مقتضباً ولكن مداليله كانت غاية في الأهمية. يقول نص البيان:

اللقاء الإسلامي الوطني لإقليم الأحساء
البيان التأسيسي

إن من مقومات ومبادئ التشريع الإسلامي التعاون على البر والتقوى وصد الإثم والعدوان لتعزيز صفوف أبناء الأمة جماعيا وأبناء الأوطان الإسلامية كل على ثغرته في وطنه لحماية وحدة الأمة وصد مخططات النيل منها وعدم تمكين عدوها الدولي والإقليمي وخاصة القوى الصهيونية المعادية.

هذا في ظروف الرخاء والطمأنينة، فكيف في الظروف الصعبة والمدلهمة التي تمر بها الأمة، وقد مضى أكثر من عام على الأحتلال الغاشم لأرض العراق، وإفرازات هذا العدوان لا تزال تتقاطر على المنطقة، والأحساء الإقليم المجاور لأرض الرافدين، والمستهدف استراتيجياً من أعداء الأمة، مما يستوجب توحيد الجبهة الداخلية لأبناء الأقليم.

لذا تداعى عدد من أبناء إقليم الاحساء مستشعرين مسئوليتهم تجاه هذه الأحداث الجسام لتاسيس اللقاء الإسلامي الوطني عبر الأهداف التالية:

١– لقاء دوري شهري يسعى لجمع أطياف المجتمع الاحسائي لوحدة الصف ودعم مبادئ الوحدة مع الدولة التي تمثلها المملكة العربية السعودية بحدودها وشعارها وفقاً لمبادئ الإسلام.
٢– توثيق العلاقات بين أبناء المجتمع الأحسائي لتعزيز وحدتهم التي تصب في وحدة الدولة.
٣– تنسيق المطالب لاستعادة الحقوق الفكرية والاقتصادية للأحسائيين.
٤– إبراز هوية الإقليم العربية الإسلامية التي يمثلها مجتمعه من جميع الشرائح الاجتماعية حاضرة وبادية.
٥– تعزيز التعاون مع الفعاليات الوطنية والإسلامية في جميع أنحاء المملكة لتظافر الجهود في مسيرة الإصلاح الحقيقي والفعال.
٦– العمل على التواصل مع إخوانهم أبناء الطائفة الشيعية لدرء الشحناء والقطيعة ولقطع الطريق على مؤامرات المتربصين إقليمياً ودولياً وإحباط التعامل مع الأجنبي ضد هوية الدولة ووحدتها.
٧– العمل على تحقيق التضامن الإسلامي مع قضايا الوطن العربي والأمة الإسلامية.
٨– اللقاء يؤمن ويلتزم كلياً بالعمل السلمي في تحقيق مبادئه وأهدافه.

وقد أجتمعت الهيئة التأسيسية للقاء وهم:
١ ـ عبد العزيز عبد الله إبراهيم آل الشيخ مبارك.
٢– عبد الله بن عبد الرحمن الحبيل.
٣– السيد عبد الله بن محمد الهاشم.
٤– منذر إبراهيم الجعفري.
٥– مهنا عبد العزيز الحبيل.

وقد انتخبت الهيئة الشيخ/ مهنا بن عبد العزيز الحبيل أمينا عاماً للقاء لمدة عامين.

(انتهى)

## ملاحظات

يمثل خطاب التأسيس نزعتين متناقضتين، الأولى تلك التي تؤكد على وحدة الدولة ومعها، والثانية تلك المتعلقة بما يمكن اعتباره (الهوية الأحسائية) والتي جرى حصر البيان بما يتضمن من مهمات بها. وهاتان النزعتان قد لا يكونا متناقضتين، ولكن التشديد على (الأحسائية) يفهم منه إحياء لروابط المنطقة، الأمر الذي يجعل الدولة تخشى من ذلك، لأن الهوية الوطنية ضعيفة من جهة، ولأن آل سعود عموماً لا يفهمون موضوع الهويات ولا يعتقدون أن بالإمكان التعبير عن الهوية المناطقية ضمن البوتقة الوطنية. ومما لا شك فيه أن الإهتمام بأطياف المجتمع الأحسائي وعلاقات أبنائه والحفاظ على التسالم الإجتماعي هدف نبيل، كذلك فإن إحياء هوية الإقليم وتراثه العربي والإسلامي ضرورة للهوية الوطنية أيضاً وليس للهوية الخاصة بالمنطقة فحسب.

يميل البيان الى الإقرار بحقيقة هضم الدولة لحقوق الأحسائيين، وقد اعتبر البيان أن من واجباته الدفاع عن تلك الحقوق، سواء بالشكل المباشر أو عبر التواصل مع الفعاليات الوطنية وتعزيز مسيرة الإصلاح السياسي. والحقيقة أن كل المناطق في المملكة تشعر بالغبن، كونها غير ممثلة في جهاز الدولة، وكون حصصها من الخدمات قليلة، وكونها تعاني الإستبداد والضغط في الحفاظ على هويتها الخاصة، ويلاقي مواطنوها العنت في التعبير عن تلك الخصوصية، لصالح الفئة المستبدة والمتسلطة والمستأثرة بمغانم السلطة والحكم (نجد).

إن بيان التأسيس، كونه ممثلاً لتوجه ديني محدد، يعطي الإنطباع بأنه يمثل إرهاصات حزب سياسي، ولا ضير في ذلك، ولربما فهمت الحكومة الأمر على هذا النحو. ولكن ينبغي التأكيد بأن الوجود السنّي في الأحساء عريق جداً، وأن الأحساء كانت بيئة علم حيث المدارس الفكرية لكل المذاهب منتشرة. ومعلوم أن بيت آل المبارك يمثلون قيادة المذهب المالكي، وآل عبد القادر يمثلون قيادة المذهب الشافعي، في حين يمثل آل الملا قيادة المذهب الحنفي، فضلاً عن وجود الشيعة وغيرهم. وهذه المدارس الفكرية تعرضت جميعاً للتصفية والإستئصال تحت القيادة النجدية منذ احتلال الأحساء عام ١٣٣٣هـ، حيث تم تسويد المذهب الوهابي، وضربت تلك المدارس العريقة ومنعت من أداء مهامها. ولعلّ في نشاط الشيخ عبد الحميد المبارك والحبيل محاولة لاستعادة دور الأحساء الذي انطفأ بفعل القمع والعنف الوهابي ـ السعودي ـ النجدي، وهو أمرٌ جرّ الى اعتقالهما.

لا تتسامح السلطات الوهابية ـ السعودية إزاء بروز أي قيادة دينية تنافس القيادة الوهابية الرسمية، مثلما لا تتسامح بشأن بروز قيادات سياسية غير نجدية. فالسلطة والدين محتكران لنجد، وما يأتي من اقتصاد وغيره يجري احتكاره تباعاً.

وقد حاولت السلطات السعودية من خلال اعتقال الحبيل إثارة موضوع أن الرجل انفصالي، أو أنه (غير مستقرّ نفسياً) وهي نفس التهمة التي ووجه بها الشيخ المبارك، مع أن الرجلين دافعا عن وحدة المملكة، وكل ما أراداه هو تحصيل حقوق المواطنين في الأحساء شيعة وسنّة، والسماح لهم بحقوقهم الفكرية والتعبدية. ومن شأن الضغط على الأهالي أياً كانت هويتهم، تعزيز نزعتهم الذاتية، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، وهو ما حذر منه الحبيل في مقابلاته بعيد إعلان تأسيس اللقاء.

والمعلوم أن سنّة المنطقة الشرقية معتدلين في توجهاتهم، ولا يشاركون الوهابيين المتطرفين تكفيرهم للمسلم، وعلاقاتهم مع إخوانهم الشيعة متسامحة، وهذا ما لا يرضي المتطرفين القابعين في نجد، والذين يريدونها معركة استئصالية على مستوى العالم كله وليس في الأحساء وحدها. يقول الحبيل: (ما اعتقد أنه الأصل في التعامل هو الإحسان والبر، وهذا لا يلغي حق المسلم ومن يعتقد برشد مذهبه وصوابه من مناقشة الآخر والتعبير له عن رفض قناعاته بأدب، حسب المبررات الشرعية التي يعتقدها، دون أن يحصر أمرا اجتهاديا بفهمه او فهم علماء البيئة التي نشأ فيها).

### من هو الضالّ المضلّ: الحكومة أم جماعات العنف

# أما آن (للفئة الضالة) أن تنتهي؟

لا نقصد من العنوان التساؤل عن توقيت توقف فئات العنف عن ممارسة عنفها ضد الدولة (وإن كان هذا مما يتمناه المواطنون في معظمهم).. لكن ما نقصده بالضبط، هو التساؤل عن مصير تلك الفئة التي تقول الحكومة وأجهزتها أمنها أنها انتهت أو أنها في طريقها الى الإنتهاء.. حيث يصرّ الخطاب الرسمي على أن دعاة العنف مجرد فئة صغيرة تمّ تضليلها، وأن الجهد توجّه لاستئصال قادتها ورؤوس تنظيرها، وقد تمّ ذلك ـ كما يقول الخطاب الرسمي ـ الأمر الذي دفع مسؤولي الأمن بل وأعلى هرم السلطة الى زفّ البشرى للمواطنين بأن العاصمة وبقيّة المدن ستعود الى حالتها الطبيعية، بلا حواجز تفتيش، ولا أصوات انفجارات، ولا اغتيالات.

لقد بالغ المسؤولون في قوة الجهاز الأمني، وأثنوا على الإستراتيجية الأمنية التي اتبعت: ضرب الرؤوس، الحشد الديني المضاد الذي يقوده مشايخ السلطة، تفنيد مبررات العنف جميعاً حتى تلك الحقيقية، واستعراض العضلات الأمنية في الشوارع وغيرها، وتحفيز قوى الأمن بالمزيد من الإمتيازات والرواتب، وأخيراً التعاون مع السي آي أيه والإف بي آي واستيراد أجهزة حديثة لمكافحة الإرهاب.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية لم يعد هناك حديث عن مراجعة الذات وإصلاح الخلل في الممارسة السياسية والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، حيث اضطرّ الإعلام المحلّي الى التماشي مع السياسة الرسمية، بأن لا وجود لمسببات العنف، لا فكرية ولا اقتصادية ولا اجتماعية. كل ما في الأمر أن (الخوارج الجدد) هبطوا من السماء، وأنهم استخدموا من قبل حركات عنف عربية وإسلامية خارجية لتحقيق مآربها، ولا علاقة للأمر بأي خطأ ارتكبته العائلة المالكة!

هذه الصورة الساذجة والإستراتيجية المتهافتة يراد لها أن تقضي على العنف. وبالأمس القريب (١٠/١٠/٢٠٠٤) صرّح وزير الداخلية بأن الوضع الإقتصادي ليس سبباً للعنف، أما الدليل الذي ساقه فهو أن أكثر من انخرط في العنف يتمتعون بدخول معقولة ولهم عمل أي لا يعيشون بطالة. والحقيقة ان هذا التحليل من رأس الجهاز الأمني يرثى له، فأولاً إن كثيراً ممن انخرط في العنف جاؤوا من مناطق فقيرة، ويعيشون حالة إقتصادية دون المستوى. ثم إن الفقر والحاجة وتدهور الخدمات لا تؤثر بالضرورة على الفاعل لكي يقوم بعمله المعارض للسلطة وممارسة العنف ضدها، فكما هو معلوم فإن الحافز ليس بالضرورة شخصي وإنما إجتماعي، وكثيراً ما يتحدث علماء السياسة عن حقيقة أن الفقراء المشغولين بقوت يومهم لا وقت لديهم للمعارضة ومواجهة السلطات، كما أن الطبقة المخملية الملتصقة بالنظام ولاءً ومصالح لا تتحرك ضدّه، ولذا فإن النهوض والمعارضة يأتيان دائماً ويقودهما دائماً المنتمون الى الطبقة الوسطى، التي تولد في حضن النظام، ثم تتمرد عليه، لإصلاح



**لا تصدقوا الحكومة بأن العنف سينتهي قبل أن تروا الإصلاحات السياسية حقيقة على الأرض**

الأوضاع العامة ـ وليس الشخصية بالضرورة ـ وهذه الطبقة لديها الطموح والتطلّع ولكنه مقتول بسبب إنغلاق الطبقة السياسية وعدم قدرتها على استيعاب الرؤى والأفكار والأشخاص.

فسوء إدارة الدولة وخدماتها، وتفشي الفقر لا يضرّ بالطبقة المسحوقة فحسب، كما يتوهم الأمير نايف وإخوته، وإنما هو مبرر ومحفّز للعنف والثورة والسخط في الجمهور بشكل عام، وإذا كان من يقوم بالعنف هم من الطبقة المسحوقة في الغالب، فإن القيادة المخططة والعقل المنظّر يكون في الغالب بيد عناصر من الطبقة الوسطى، ولعلّ تطبيق هذا الأمر على الوضع السعودي ليس ببعيد.

إن العائلة المالكة تريد أن تتنصل من مسؤوليتها عن تأجيج العنف.

فهي لا تريد أن توضع سياسات وممارسات النظام والأمراء تحت المجهر، وتوجيه الإتهام لها بأنها أحد دوافع السخط والعنف. لا يريد الأمراء أن ينظر اليهم بأن ما يقومون به من نهب وسلب ومفاسد أخلاقية فضلاً عن فشل سياساتهم في توفير الحدود الدنيا من الخدمات التي تحفظ للمواطن كرامته، بأنهم فاشلون وأن فشلهم يجرّ الى عنف ضدهم وضد نظامهم. ولهذا يبحث هؤلاء عن مبررات أخرى تبعد التهم عنهم.

أيضاً لا يريد الأمراء أن يتهموا بأنهم وراء ترويج فكر العنف ليس في المملكة فحسب بل في كل أصقاع الدنيا. وأن فكر العنف أصيل في المجتمع السعودي، ويتغذّى على التراث الوهابي الهائل والمتفجر والمليء بفتاوى التكفير والدعوة الى القتل والتدمير. وقد ترددت الحكومة السعودية في السماح بنقد الفكر السلفي أو بعض منه خشية أمرين: استثارة رجال المؤسسة الدينية الوهابية، والثاني خشية اتهام الأمراء أنفسهم بأنهم كانوا طيلة العقود الماضية وراء ترويجه كاستراتيجية للدولة وعلى نفقتها، بل أن بعضهم يطبع الكتب على نفقته. معروف أن كتب التراث الوهابي كانت تطبع على نفقة الملك عبد العزيز، وقد سار الأمراء على ذات المنهج، فالحرس الوطني

يطبع ملايين النسخ من الكتب والكراريس كل عام، ووزير الدفاع يتبرع بطبع كثير من الكتب وفي مقدمتها كتاب التوحيد للوهابي المتطرف الشيخ الفوزان، والذي سبب أزمات كثيرة في المجتمع السعودي كونه يهاجم الجميع بلا استثناء عدا من هم على موقفه الفكري والمذهبي.

لكن العائلة المالكة، وهي إذ فتحت الباب موارباً لنقد بعض من الفكر الوهابي التكفيري، فإنها حوّلت التهم الى حليفها الديني للضغط عليه من أجل المزيد من إخضاعه لها وليس للقضاء عليه، وظهرت وكأنها هي بريئة من فكر وفعل ذلك الحليف. بالرغم مما هو معروف من أن التيار المتشدد إنما تربى في حضن السلطة، وهو إنما اعتدى على حقوق الآخرين قبل حقوق الدولة فبأموال السلطة وبسلاحها وبإعلامها وبمؤسساتها. ومع هذا كله، يظهر بين الفينة والأخرى، الأمير نايف وجناح السديريين عموماً، ليزايدوا على دعاة العنف، بالتأكيد على (سلفية/ وهابية الدولة!) وعلى أنهم لا يساومون على (العقيدة!) وأن المملكة تطبق (شرع الله) وفق تفسيرات رموز الوهابية، بل ويقومون بالدفاع عن الفكر الوهابي المتطرف ـ الذي في الحقيقة لا نعرف كيف نميزه عن المعتدل إن كان هناك اعتدال اصلاً، فالوهابية كمّ هائل من التطرف من مبتداها الى نهايتها ـ بدفاعهم عن مناهج التعليم الدينية الوهابية التي تدرس، والقول بأنها لا تصنع أحادية رأي وتطرف فكر، بل هي في غاية الإعتدال والسلامة والرصانة والأمانة!.

فإذا كانت الدولة ـ العائلة المالكة ـ غير مسؤولة عن العنف، في جذوره الإقتصادية والإجتماعية والفكرية، بل والسياسية ـ فهي لا تؤمن بأن العنف له جذور سياسية محلية وربما خارجية سببها الإستبداد المحلي وموالاة الأجنبي الغربي ـ فماذا عساها أن تفسر ظاهرة العنف بغير ما تقوله من تهريج: خوارج، فئة ضالة، وشرذمة حادت عن الصواب، وأنها في سبيل القضاء عليهم أو شارفت على الإنتهاء من ذلك؟!

لا يكاد يمر أسبوع دون حوادث عنف في المدن السعودية وخصوصاً العاصمة، وكثير منه لا يعلن عنه.. فالمصادمات مستمرة، كان آخرها ما حدث يوم ١٢/١٠/٢٠٠٤، حيث وقعت مصادمات أدت الى مقتل ثلاثة من جماعات العنف وجرح سبعة من قوات الشرطة، في حين تصر الحكومة على اعتماد خيار الأمن دون السياسة ودون الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي. إذن لا تتوقعوا أن تنتهي تلك (الفئة الضالة) في وقت قريب، فالعائلة المالكة بسياساتها الحاضرة توفر الوقود الكافي لمسيرة العنف لعشر سنوات قادمة!

## لا وجود لهوية وطنية في السعودية

## الحجازيون يحيون ثقافتهم إحتجاجاً على السيطرة النجدية



ناقشت الكاتبة السعودية الدكتورة مي يماني ما ورد في كتابها الصادر أخيراً بالانكليزية بعنوان: (مهد الإسلام، الحجاز والبحث عن هوية عربية) في محاضرة ألقتها في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن يوم ١٢ أكتوبر الماضي، وحضرها عدد كبير من الاختصاصيين والأكاديميين والطلاب.

افتتحت الدكتورة مي محاضرتها بالقول أنه ليست هناك (هوية وطنية) في السعودية، وأن السياسة العلاقة السائدة بين نجد والمناطق الأخرى هي علاقة تسلط وسيطرة وليست علاقة تكافئية واندماجية. وأشارت في مطلع محاضرتها إلى أن النظام السعودي الحالي، ومنذ فترة الثمانينات، يمنع الاختلاف والتنوع في المجتمع السعودي ولا يقبل بالآخر ويحاول طمس الهويات الاجتماعية المتنوعة الموجودة في البلد، وبينها الهوية الحجازية التي شكلت تاريخياً وحضارياً هوية سكان الأراضي الإسلامية المقدسة، من مكة والمدينة المنورة إلى باقي المدن والمناطق في تلك البقعة من العالم العربي. وقالت إنه لا يمكن للإنسان الحجازي في السعودية التفاخر علناً بأنه حجازي والقول بأنه يأتي من المنطقة التي كانت وما زالت مهداً للإسلام، بل أصبح جزءاً من منطقة تسمى المنطقة الغربية في مملكة آل سعود.

واعتبرت بأن هذه المشكلة عولجت بشكل مختلف لدى بداية انطلاق المملكة العربية السعودية، وبعد انتصار عبدالعزيز آل سعود النجدي وحلفائه الوهابيين على الأمراء الهاشميين الذين حكموا الحجاز حتى عام ١٩٢٦، كما اختلفت المعالجة أيضاً في فترتي الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، عندما تسلم القيادة السعودية الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز. فقد أدرك مؤسس الدولة الملك عبدالعزيز وابنه الملك فيصل ضرورة التعامل مع الحجازيين كفئة اجتماعية لها هويتها الخاصة وحاولا اتباع سياسة إدخال الحجازيين المتعلمين في السلطة واستقطابهم عن طريق تسليمهم بعض المناصب الحكومية والإدارية البارزة.

كما ضبط الملك عبدالعزيز وابنه فيصل حلفاءهم الوهابيين الذين لا يعترفون بباقي المذاهب السنية (كالشافعية والحنفية والمالكية) ولا بباقي المذاهب الإسلامية وغير الإسلامية، ومنعوهم من التعبير عن معتقداتهم الدينية وخصائصهم الثقافية والفكرية.

أما بعد الثمانينات، فقد عززت القيادة السعودية سلطة النجديين وأفسحت المجال لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي هي بالفعل شرطة المطاوعة كي تفرض العقيدة الوهابية بسلطة الدولة وعصاها الغليظة، وقامت بتهميش القوى غير النجدية في أجهزة الدولة، وفي الحقول السياسية والعسكرية والأمنية.

وأشارت إلي أن كتابها يركز علي هذه المرحلة الثالثة (منذ الثمانينات وحتى الساعة) التي يحاول خلالها الحجازيون أن يعيدوا إحياء عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم الخاصة مقابل الهوية السعودية التي لا تعني سوى الهوية النجدية الوهابية.

وأوضحت مي ما تتعرض له الآثار الإسلامية في الحجاز الى تدمير متعمد بحجج أمنية أو دينية، وقالت أن السلطات السعودية ـ الوهابية تنوي هدم المساجد الأثرية السبعة في المدينة المنورة، وقد قامت بمنع الناس من الصلاة فيها وتطويقها تمهيداً لذلك الغرض. وذكّرت في هذا المجال الحاضرين بأفعال الوهابيين الشنيعة تجاه الآثار الإسلامية وتجاه سكان الحجاز، الذين منعوا من الاحتفال بالمولد النبوي وقام متطرفو الوهابية بتدمير بيت النبي وزوجته خديجة وبيوت الصحابة كالخليفة أبو بكر الصديق لاعتبارهم أن في بقائها بقاء للشرك المنافي لكمال التوحيد.

وقالت إن التقاليد النجدية والقبلية الصارمة فرضت على السكان الحجازيين، الذين هم من سكان المدن وكانوا قد أنشأوا بنية تحتية لدولة ديمقراطية نسبياً يعيش الناس فيها بحرية ويقبلون الاختلاف ويعترفون بهوية الآخرين. وقد صُهرت هذه الهوية الحجازية، حسب رأيها، قسراً وأدمجت بالقوة في الدولة السعودية الحالية.

# الحج للدعاية الوهابية السعودية فحسب

هذه الوثيقة اشتملت على نقاط مثيرة عديدة، ولعل أبرزها اختيار الكتاب هذا بذاته من أجل حملة دعائية في أوساط المعتمرين، وتعريفهم بالكيان الكبير، أي السعودية. ومن الغريب أن يصدر تعميم عاجل من وزارة الحج لشركات ذات تخصصات اعلامية وخدمية خاصة بالعمرة لتقوم بمهمة تعميم الكتاب الذي يروي سيرة الملك عبد العزيز من قبل أحد مرافقيه، وأن يكون المستهدفون هم أناس من خارج المملكة جاءوا لتأدية مناسك العمرة والتعرّف على معالم الاسلام وآثار التاريخ الاسلامي في المدينتين المقدستين، وليس للتعرف على آثار الملك عبد العزيز أو قراءة سيرته.

الربط بين الكتاب (أصغر مرافق للملك عبد العزيز) والمكان (مكة المكرمة والمدينة المنورة) والفئة (المعتمرون من خارج المملكة)، هو ربط هزيل للغاية وغير مفهوم. فأن يصدر كتاب عن الملك عبد العزيز يروي سيرته وآثاره فذاك جزء من ماكينة الدعاية السياسية المتبّعة، ولكن ان يتم اختيار المدينتين المقدستين كمكان لتوزيع الكتاب وأن يكون المعتمرون من خارج المملكة هم المقصودين فتلك ما لا يمكن إدراكه. ما لم يكن الهدف هو تأكيد جدارة آل سعود بالحكم في الحجاز، وتبرير الغزو السعودي للمدينتين المقدستين والسيطرة عليهما وتعزيز البعد الديني للعائلة المالكة.

والجدير بالذكر، أن العائلة المالكة سعت بصورة حثيثة في السنوات الاخيرة من أجل إعادة تأكيد شرعيتها التاريخية من خلال احياء تراث الهيمنة السعودية على مناطق الجزيرة العربية، كما قاومت الدعوات المتصاعدة من أجل وجود إشراف جماعي على الحرمين الشريفين.

وعلى أية حال، فإن المصداقية المتصدّعة للعائلة المالكة في السنوات القليلة الماضية قد تطلبت حملة علاقات عامة في الخارج وحملة دعائية في الداخل كمحاولة يائسة لترميم الصورة التي شوّهتها حوادث العنف المؤسسة على ذريعة دينية.

فيما يلي نص الوثيقة.

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة الحج**

**الإدارة العامة لشئون العمرة**

**الرقم: ٥/٢٦٤١٩٩**

**التاريخ: ١٤٢٥/٨/١هـ**

**تعميم عاجل يسحب بالفاكس**

**نسخة مع التحية لسعادة وكيل وزارة الحج المكلّف لشؤون العمرة، يأمل الاحاطة**

**السادة/**

**- شركة سجل لتقنية المعلومات**

**- الشركة العالمية للاتصالات والانترنت**

**- الشركة العربية للتطبيقات الحديثة الشاملة**

**- مؤسسة الجريسي لخدمات الكمبيوتر والاتصالات**

**- شركة المجموعة العربية للخدمات**

**- شركة مجموعة مودة (مخاع خاص)**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:**

**نود منكم سرعة بث التعميم التالي عبر الشبكة لكافة الشركات والمؤسسات المرخص لها بتقديم خدمات المعتمرين المشتركين في مركز خدمات العمرة (مخاع) وإشعارنا بما يفيد استلام الجميع لهذا التعميم.**

**(تعميم لكافة المرخّص لهم بتقديم خدمات المعتمرين من الشركات والمؤسسات السعودية)**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد:**

**بناء على ما ورد لمعالي وزير الحج بخطاب سعادة د. محمد الرشيد الماجد الدوسري المؤلف لكتاب أصغر مرافق للملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) برغبته بيع كمية من هذا الكتاب لتقديمها لضيوف الرحمن، علماً بأن سعر الكتاب (١٠٠) ريال، والكتاب لم يوزع في المكتبات حتى تاريخه.**

**وبما يعين على بث المعلومات التاريخية عن هذا الكيان الكبير للوافدين الى المملكة من المعتمرين والزوّار، فمن المناسب، الاتصال على عنوان المؤلف هو (ص. ب ٤٩٥٦ مكة المكرمة، جوال ٠٥٠٥٥٠٦٣٩٥، ٠٥٠٥٥١٠٠٥٣، هاتف ثابت ٥٥٧٢٩٨٧)، لتأمين الأعداد المناسبة لكم لتوزيعها على الضيوف من المعتمرين والزوّار.**

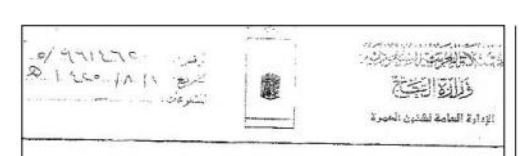
**والله من وراء القصد**

**وتقبلوا تحياتي،،**

**مدير عام الإدارة العامة لشؤون العمرة**

**التوقيع بتاريخ ١٤٢٥/٨/١هـ**

**عادل بن عبيد بالخير**



المملكة العربية السعودية
وزارة الحج
الإدارة العامة لشئون العمرة
الرقم: ٥/٢٦٤١٩٩
التاريخ: ١/٨/١٤٢٥هـ
المشفوعات:

( تعميم عاجل يسحب بالفاكس )

نسخة مع التحية لسعادة وكيل وزارة الحج المكلف لشؤون العمرة — يأمل الاحاطة

السادة /
شركة سجل لتقنية المعلومات
الشركة العالمية للاتصالات والإنترنت
الشركة العربية للتطبيقات الحديثة الشاملة
مؤسسة الجريسي لخدمات الكمبيوتر والاتصالات
شركة المجموعة العربية للخدمات
شركة مجموعة مودة ( مخاع خاص )
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :-

نود منكم سرعة بث التعميم التالي عبر الشبكة لكافة الشركات والمؤسسات المرخص لها بتقديم خدمات المعتمرين المشتركين معكم في مركز خدمات العمرة ( مخاع ) وإشعارنا بما يفيد استلام الجميع لهذا التعميم .

( تعميم لكافة المرخص لهم بتقديم خدمات المعتمرين من الشركات والمؤسسات السعودية )
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :-

بناء على ما ورد لمعالي وزير الحج بخطاب سعادة د . محمد الرشيد الماجد الدوسري المؤلف لكتاب أصغر مرافق للملك عبد العزيز ( طيب الله ثراه ) برغبته بيع كمية من هذا

## تقرير بريطاني عام ١٩٥٥

# تحدّيات التحول السياسي والاجتماعي في السعودية

شهدت فترة الخمسينيات وتحديداً عقب رحيل مؤسس الدولة الملك عبد العزيز وظهور النفط بكميات تجارية وبداية تمأسس الدولة، تحديات كبيرة واهتزازات عنيفة في للبنى الاجتماعية والسياسية. فقد كان للعامل الاقتصادي، وبخاصة النفطي دور في وضع الدولة أمام اختبار جديد، حيث تلتقي القوى الدافعة نحو التغيير والقوى الكابحة التقليدية نحو البقاء على القديم. فقد كان حجم الثروة المتزايد يفرض مستوى تصاعدياً من التقدم والنمو. ولعل ما يلحظه المراقب الاجنبي أن ثمة علاقة مضطربة بين حجم الثروة ومستوى التقدم في البلاد، لم يكن بسبب الايديولوجية الدينية المتزمته والصارمة والتي تحوّل دون خوض البلاد غمار الانتقال بالمجتمع النظام السياسي نحو التحديث، ولكن ثمة علاقة وطيدة بين الثروة وفساد الطبقة الحاكمة التي أهدرت الثروة الوطنية على البذخ الشخصي والترف واشباع الشهوة. ولذلك فإن إساءة إستغلال الثروة كان تارة نتيجة الكابح الايديولوجي الممثل في التيار الديني التقليدي الذي يرفض بشدة تحديث الدولة والمجتمع خشية تسرّب القيم والافكار الحديثة، الأمر الذي يجعل تصريف الثروة في تحقيق مستوى اقتصادي وسياسي متقدم، وتارة اخرى بفعل الاسراف الشديد في النفقات الخاصة من الثروة النفطية. من جهة ثانية، يظهر التقرير ـ وتعضده تقارير اخرى عديدة صدرت في نفس الفترة ـ أن مسألة بقاء العائلة المالكة في السلطة في فترة الخمسينيات كانت مثار جدل واسع وشك كبير من قبل العديد من المراقبين الاجانب والدبلوماسيين العاملين في السعودية في تلك الفترة، فالفساد المتفاقم في الطبقة الحاكمة والصراع المحتدم على السلطة داخل العائلة المالكة كان ينبيء عن خطر زوال الدولة السعودية. ولعل العامل الوحيد الذي يحول دون سقوط الدولة من وجهة نظر كثير من المراقبين هو تبديل طريقة التعامل مع الثروة النفطية بحيث تخدم في تعزيز السلطة.

إن التحدي الجديد الذي ظهر في هذه الفترة هو بداية تشكل الطبقة الوسطى، والتي كانت تتألف بادىء الأمر من جنسيات عربية فلسطينية ومصرية ولبنانية وسورية، والتي كانت تنظر الى العائلة المالكة ونظام الحكم في السعودية بسخرية، ولكن ما إن بدأ العنصر المحلي يدخل الى هذه الطبقة ويطغى من حيث العدد حتى بدأت بوادر التجاذب تأخذ شكلاً آخر، فالثروة النفطية صنعت طبقة وسطى بدأت تناضل من اجل كسر أشكال الاحتكار السياسي والاقتصادي والايديولوجي في البلاد، فكانت اضرابات ١٩٥٣ إحدى تمظهرات التمرد السياسي الذي قادته الطبقة الوسطى كأول تعبير احتجاجي على الدولة.

لقد لعب العامل النفطي أيضاً دوراً محوّرياً في اعادة تشكيل الخارطة السياسية في المنطقة، وايضاً مصادر النفوذ وشبكة التحالفات، فقد كانت ارامكو أحد العوامل الفاعلة في تلاشي النفوذ البريطاني في السعودية وحلول النفوذ الاميركي كبديل عنها والذي غيّر صورة ليس السياسة الاقليمية بل والدولية عموماً.

فيما يلي وثيقة كتبها السفير البريطاني ج. بيلهام وتحتوي على معلومات بالغة الاهمية وتقييم عام لوضع الدولة السعودية في تلك الفترة، والتحديات التي تواجهها.

فيما يلي نص التقرير:

**الوثيقة رقم ١٠٥١/١/٥٥ي**
**تاريخ الصدور ١٢ فبراير ١٩٥٥**
**تاريخ التسجيل ٢ مارس ١٩٥٥**
**من: ج. س. بيلهام جدة**
**الى: السير أنتوني إيدن، وزير الخارجية، لندن**
**السفارة البريطانية**
**جدة**

**٢١ فبراير١٩٥٥**
**رقم ١٨ (١٠١٤/١/٥٥)**
**سري**

سيدي:

١ ـ مع اقتراب نهاية فترة مهمتي في المملكة العربية السعودية، أجد من واجبي أن أقدّم عرضا ومراجعة للاتجاهات الرئيسية التي برزت في مختلف شؤون هذا البلد خلال السنوات الثلاث الماضية. لقد كانت تلك الفترة، على الصعيدين المادي والمعنوي، فترة تحوّلات وتغييرات كبيرة، وجاءت معظم هذه التحولات مشابهة لتلك التي حدثت في دول الشرق الاوسط الاخرى التي تنتج النفط، الا أنها كانت في المملكة العربية السعودية أكثر حدة وتطرفاً، وأكثر فجائية، ولهذا فإنها قد تصبح في نهاية الأمر مصدر كارثة أشد وأعظم.

٢ ـ إنه لمن سخريات التاريخ أن تُكتشف أغنى حقول النفط في البلد الوحيد الذي يعد أقل البلدان أهلية لتقبل الثروة المفاجئة وضغوط التقنيات الغربية، وذلك نتيجة التقاليد ومظاهر التعصب الأعمى التي لم يطرأ عليها الا القليل من التبدلات خلال الألف عام الماضية، وإن كون هذا التحدي قد ووجه ببعض النجاح الطفيف فقط هو أمر يبرهن عليه واقع البنية الاجتماعية في البلاد، وهو الواقع الذي ما يزال بكراً لم يعرف أي مقدار من التحول.

وتبقى حالة السلام السعودي (Saudi Pax) قائمة: فحق استمرار العشيرة السعودية في الحكم أمر يكاد يكون غير قابل للنقاش، والشعور بالاستياء وأصحابة قلة، وهم إن وجدوا فلا يسمع صوتهم في غالب الاحيان. غير أن هذه معادلة لا يتطلب إضطراب التوازن فيها الا القليل من الجهد، فحتى الآن كان يتم المحافظة على الاستقرار عن طريق اقتصاد متسارع النمو، والحقن المتواصل من الأموال المنهالة على شكل أموال ودعم للقبائل، ولأن البروليتاريا الأميّة في البلاد، صارت تشعر بأنه لا داعي للقلق حول أي أمر، بعد أن رأت أوضاعها تتحسن قليلاً عما كانت عليه في الماضي. والأمر لا يحتاج إلا الى تلاشٍ في سبيل الأموال المنهالة من شركات النفط، أو حتى الى مجرد توقف هذا السيل عن النمو، حتى تتحول طبقة أو أخرى من طبقات التجار أو القبائل أو طبقات العمال.. الى طبقة ثائرة

تقرير

متمرة، وإنني أعتقد أن تقدير احتمالات الثورة الداخلية أكثر من مسألة تمكين العربية السعودية من صد عدوان خارجي، هو الذي يجبر الاميركيين على الاحتفاظ بقاعدة عسكرية وجوّية صغيرة على أساس الشروط السعودية، وعلى أن يظهروا اهتماماً كبيراً في تطوير القوات المسلحة السعودية بحيث تستطيع السيطرة على البلاد وحماية مصالح شركة النفط العربية ـ الاميركية (أرامكو). إلا أن احتمالات الخطر الذي يمكن ان تتعرض له المصالح الغربية إنما يكمن بشكل واضح في تطوير مثل هذه القوات الى درجة تتجاوز الحد الأدنى الضروري ـ حتى لو أمكن تأمين قيام حكم مستقر (في البلاد).

٣ ـ وبما أن استقرار الحكم يعتمد إعتماداً كبيراً على الاقتصاد الوطني، فمن المهم أن ندرس بإمعان المصدر الرئيسي لهذا الاقتصاد. لابد من عرض الحقائق والارقام.. فلقد بلغ دخل العربية السعودية من النفط حوالي ١١ مليون جنيه استرليني تقريباً عام ١٩٤٨، و٦١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ و٧٠ مليون جنيه عام ١٩٥٣ و ١١٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ويتوقع أن يصل دخل عام ١٩٥٥ الى ١٣٥ مليون جنيه. وإضافة الى ذلك، فإن الاحتياطي المؤكد الموجود في حقول السعودية قد ثبت في العام الماضي أنه أكبر احتياطي في العالم ـ وهو (٣٠,٠٠٠) مليون برميل، في حين لا يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة (٢٨,٩٥٠) مليون برميل. هذه أرقام تعبّر عن نفسها وتقول الكثير، ورغم ذلك فإن إزدهار البلاد لابدّ أن يعتمد ويرتكز على طلب متواصل ومستمر للنفط، وأهم من ذلك توفّر سوق للنفط السعودي. ولقد ساعدت أحداث السنوات القليلة الماضية الى حد كبير على توسع ونمو صناعة النفط السعودية، فوقعت أولاً الحرب الكورية ثم تلاها إغلاق آبار النفط الايرانية، وهو ما مكّن هذه الصناعة من أن تنمو وتتطور بأقصى سرعة وأعلى معدل ممكن، ومع ذلك فإنه وحتى الآن، لا يبدو أن تدفق النفط السعودي يحتاج الى تخفيض نتيجة فقدان الاسواق.

وقد رأى البعض أنه إذا ما استثنيت ظروف الحرب، فإن استهلاك العالم من النفط يتوقع أن يتضاعف كل إثني عشر عاماً تقريباً (ومن الصعب تصوّر إمكانية أن يؤثّر تطور القدرة على التحكم بالطاقة النووية على صناعة النفط قبل مضي عدة عقود من الزمن). وأكثر من ذلك، فإن أكبر الزيادات في الاستهلاك يتوقع أن يكون في الاسواق غير الاميركية. وحيث أن فنزويلا منهمكة بإغلاق الفجوة بين الاستهلاك والانتاج في الولايات المتحدة.. فإنه يبدو من المعقول القول بأن الشرق الاوسط سيستمر في كونه المورد الاساسي لأوروبا والشرق، وسيكون أول المستفيدين من الزيادة في الاستهلاك العالمي. والشرق الأوسط محظوظ في مجال آخر أيضاً: فالظروف الجغرافية الخاصة للمنطقة تطمئن وتؤكد بان أكبر الشركات فقط ذات المعدّات المملوكة لها تستطيع ان تستثمر مصالحها عن طريق الاتفاقات المتبادلة إذا ما دعت الحاجة الى تخفيض الأسعار نتيجة إزدياد الانتاج العالمي المتسارع، أو نتيجة اكتشاف واستثمار آبار وحقول جديدة.

ولهذا فإنني أشعر أنه ليس هناك ما نخشاه من خارج المملكة العربية السعودية، والذي يمكن أن يهدد في المستقبل المنظور إستمرار تدفق وازدياد عائداتها النفطية. الا أن هناك مخاطر لابدّ لهذه الصناعة من مواجهتها من داخل البلاد.

٤ ـ إن الكثير من الأمور تعتمد على وضع العلاقات بين شركة النفط العربية ـ الاميركية (أرامكو) وبين حكومة المملكة العربية السعودية، فالأولى عليها مهمة إرضاء المساهمين فيها، والشعور بأن الضرائب والرسوم التي تدفعها ليس فيها شطط، وأن يكون لها الحرية الكافية لتسويق منتجاتها والاستمرار في تنمية رأسمالها بما تراه الأفضل لها. والأخرى (العربية السعودية) يتوجب عليها الاستمرار في قبول حقيقة أن مصالح الشركة هي أيضاً مصالح الحكومة، وأن التأميم أو منح الامتيازات الى شركات أخرى ليس مما يستحق التفكير به حتى ولو كان الدافع اليه ذا مغزى سياسي. إن مطالب أرامكو من هذه العلاقة قد تم تحقيقها بالفعل وبشكل مرض.

وحين نأخذ بعين الاعتبار أن الشركة ستكون قادرة على تأمين الأرباح حتى لو ذهب ٨٥ بالمئة من الأرباح الى الحكومة السعودية، فإنه لا يبدو أن الأمور تدعو الى الشك والقلق لفترة لا بأس بها في المستقبل، أما الحكومة من الناحية الأخرى.. فإن صعوبة إرضائها تتزايد، فقد وصل البذخ والأسراف الذي يمارسه أصحاب السلطة في البلاد حداً من الضخامة العملاقة أصبحت معه حتى عائدات النفط الحالية عاجزة عن مواجهة وتلبية المطلوب منها، وعلى مدى الاعوام القليلة الماضية كانت ميزانية الحكومة وماتزال في حال عجز، ومرتبات موظفيها لم تدفع.. أو تدفع بعد تأخير، وتجري بصورة متواصلة عملية إنضاب وتبديد الاقتصاد الوطني بصورة متصاعدة.

وبالرغم من أن الحكومة العربية السعودية لا تتوقع أن تستمر عائدات النفط بمضاعفة قيمتها مرة كل عامين، كما كان الأمر في الماضي، فمما لاشك فيه أن تلك الحكومة ستستمر في القيام بمحاولات متكررة لزيادة نصيبها من الأرباح، وإذا ما فشلت محاولاتها هذه.. وإذا ما فشلت أيضاً خلال العام القادم في الحد من بذخها وإسرافها في تحسين إدارة البلاد، فلن يكون من المستحيل أن تعيد النظر ـ وهي حالة يأس ـ في مجمل علاقاتها مع الشركة. إلاّ أن هذا، إذا وقع، سيكون إجراءً بالغ التطرف لا أعتقد أنهم سيقدمون عليه أو أن يحدث بسهولة.

أولاً.. وكما بيّنت أعلاه، فإن الزيادة الطبيعية في عائدات النفط والناتجة عن نمو وتوسع صناعة النفط لابدّ وأن توفر هامشاً كافياً من الأمان.

وثانياً.. لا أعتقد أن العربية السعودية، رغم كل أدعاءاتها القومية المنكرة للذات، والتي أدّت الى طرد الموظفين في برنامج (النقطة الرابعة) في العام الماضي، ستصل الى ذلك المدى مع شركة النفط، فأرامكو ليست هي الأوزة التي تضع البيضة الذهبية فقط.. لكنها الأوزة الوحيدة أيضاً.

وثالثاً.. إن العلاقات ما بين شركة النفط والحكومة تبدو الآن ـ وبعد مرحلة أولى تميّزت بالإنصياع الفوري من جانب إحداها والتعالي والعجرفة من جانب الأخرى ـ وكأنها تعبّر عن إدراك عملي وتفهم لمصالح كل منهما من جانب الآخر.

٥ ـ إن الفقرات القليلة السابقة تظهر بأنه ليس هناك من سبب ـ سواء كان ذا طبيعة دولية أو محلية ـ يمنع العربية السعودية من الاستمرار خلال الأعوام القليلة القادمة، في تلقي دخل كافٍ ومناسب يسمح لنظام الحكم الحالي في الاستمرار في تولي السلطة. ولكنّ المال ليس الاعتبار الوحيد هنا. ومن المؤلم حقاً ومما يسيء للسمعة (notorious) كثيراً أن تكون الثروة النفطية ـ إذا ما استخدمت بشكل غير منطقي ولا حكيم ـ مصدر مشاكل ومتاعب لمجتمع بدائي أكثر منها مصدر فائدة ونعمة. لقد استهلكت عائات النفط هذا البلد الضخمة في الماضي وفي معظمها، في إرضاء وإشباع الشهوات التي خلقتها تلك العائدات، وهي عملية يزيد الزمن في سوئها.. إلا اذا نمت عادة الانفاق الحكيم والمعقول.

ومن حسن الحظ أنه كان هناك خلال العام الماضي بعض المحاولات الطفيفة لاعادة تنظيم إدارة الحكومة، لإجتثاث جذور بعض



اجتماع السلطة والثروة لتعزيز اركان الحكم السعودي

ما فيها من فساد مستوطن مزمن (endemic). وحتى ولو أن النتائج (الايجابية) كانت محدودة، فإنه جرى بالإنتباه أن تكون الطبقة الحاكمة قد أدركت بأن الحكمة تقتضي بألا تكون هي الوحيدة المنتفعة من ثروة البلاد المفاجئة.

٦ ـ إن سبب إعادة النظر الايجابية هو مزيج من المصلحة الذاتية، والخوف والغرور، يضاف اليها جميعاً هجمة (dash) من الغيرة. فرغم أن عربدة (orgy) وانغماس العائلة المالكة في الانفاق قد أغنى الى حد ما (طبقة) التجار.. وأفاد بالتالي بعض الفئات الاجتماعية، فإنه لابد ـ عاجلاً أم آجلاً ـ وأن يظهر بعض من يشعرون بأنهم لم ولا يستفيدون بالقدر الكافي، وسينظرون بعين الحسد الى المنفقين (المبذّرين) الرئيسيين للثروة الوطنية.

أما القبائل والطبقات الدنيا، فإما أنها متحجّرة في عاداتها أو أنها مصابة بضعف البصيرة وقصر النظر بدرجات لا يمكن معها أن تسبب القلق، لكن التجار النهمين (grasping) وكذلك الطبقة الوسطى حديثة الظهور، والتي يمكن فيها احتمالات الاشتعال والثورة، والمؤلفة من أصحاب المهن والحرفيين لا يمكن أن يتوقع منها أن تراقب ثروة البلاد وهي تنضب وتستنفذ دون أن ترفع عقيرتها بالاحتجاج. في الحقيقة لم يكن هناك الا الطفيف النادر من النقد المكشوف للطريقة التي تدار بها شؤون البلاد. وأعظم مثل ساطع على ذلك هو إضراب عمال أرامكو في نهاية عام ١٩٥٣م، فليس هناك من شك بأن هذا الاضراب، هو الدليل الأول على أن للجماهير صوتاً ترفعه، كان له أكبر الأثر في هزّ وزعزعة ثقة فئة القلة الحاكمة بذاتها.

٧ ـ إن اجراءات الاصلاح الأخيرة للإدارة قد جاءت على ما أعتقد، نتيجة للتفاخر السعودي الموروث، وللحاجة الى حفظ ماء الوجه. فحتى قبل وفاة الملك العجوز ابن سعود، كان هناك إقرار من قبل الجميع بأنه لا يمكن السماح للفوضى بالإستمرار مدة طويلة. الا أنه لم يكن بالإمكان عمل شيء أثناء حياته لم يكن بموجب أمر منه، رغم إدراكه الأليم لواقع الأمور والأحوال في بلاده، قد أعمته (mystified) الشيخوخة والتقدم في السن عن ممارسة سلطته. وجاء موته فرصة لتحطيم قيود وأغلال (fetters) الماضي، فالملك الجديد ومستشاروه إضطروا الى البرهنة على أنهم أهل للحكم، ليس فقط للبلد الذي يحكمونه.. ولكن لأنفسهم أيضاً، واذا كان الكويت والعراق قد استطاعا إظهار بعض المردود لعائدات النفط فيهما، فإن من المؤكد ان السعوديين يستطيعون إظهار ذلك القدر على الأقل، وهكذا بدأت في منتصف العام الماضي ضبط حسابات البلاد وشؤونها المالية، فتّم إبعاد عبد الله السليمان ـ أكبر مستشاري الملك الراحل ـ عن السلطة، وعُيّن الأمير فيصل، ولي العهد الجديد، رئيساً للوزراء. والرجال الجدد الذين يديرون شؤون البلاد الآن هم في معظمهم من النشطين، ولكنهم عديمو الخبرة، وفي الغالب.. عديمو الشعور بالمسؤولية. أشعر في بعض الأحيان أنهم ينظر الى الحكم والحكومة على أنه صورة أخرى، مجرد صورة أخرى من صور تمضية الوقت، ولكنّها أغلى سعراً. وحتّى في هذه الحالة، فإن القليل الذي أنجزوه حتى الآن له من إحدى نواحيه، قيمة أعظم بكثير من آثاره الفورية. فإن هذه التحرّكات القليلة والمحدودة بإتجاه الاصلاح، وقد دعمت بالوعود الكلامية عن المنافع الجمّة القادمة، أدت الى أن يمتنع منتقدو الاوضاع في البلاد عن إصدار حكمهم وتأجيله الى فترة أخرى، كما أن هذه (الهدنة الداخلية) كما يمكن وصفها، قد مكّنت النظام الجديد من تثبيت دعائمه، ليس في الداخل.. ولكن في نظر الدول العربية الأخرى أيضاً.

٨ ـ ومهما يكن من أمر، فسيكون من غير الحكمة أن ينام النظام (الجديد) على تهليلة الخضوع (Docility) وسهولة الانقياد الحالي داخل العربية السعودية، فالعربي في علاقته مع سيء السمعة هش وسريع التقلب في ولاءاته السياسية، وفي العربية السعودية يتضافر غياب الثقافة والتعليم مع التقليدية الدينية في جعل (الصفة) الوطنية العامة غير مهتمة بالسياسة الى حد ما (لا سياسية) الا أن هذا بدأ يتغير، لقد أشرت قبل قليل الى الطبقة الوسطى الجديدة كمصدر ممكن لإثارة الاضطراب، ويتزايد هذا الخطر عاماً بعد عام نتيجة تغيّر تركيب وبنية تلك الطبقة، فقبل وقت قصير كانت تتألف في الدرجة الرئيسية من الفلسطينيين والمصريين والسوريين واللبنانيين الذين كانوا ينظرون الى الحكومة السعودية بسخرية تكاد تكون شاملة، الا أن العنصر الأجنبي الآن صار أقل عدداً من المواطنين السعوديين المنتمين الى هذه الطبقة وهم تقنيو صناعة النفط، وأنصاف المثقفين الجدد الذين بدأوا يملأون شواغر الادارة الحكومية المتنامية، والحرفيين في بلدة جدة متنامية الازدهار، وفي الرياض وعلى الساحل الشرقي كذلك. إن هذا النمط الجديد من السعوديين الذين أطلقتهم التأثيرات الغربية، كما أطلقت النمط الجديد من السوريين في القرن التاسع عشر، هو الذي يتوقع أن يكون له عاجلاً أم آجلاً الأثر الفاعل والدافع في هذا البلد، وأن هذه الطبقة بالذات هي التي ستعلن في نهاية الأمر وصول العربية السعودية الى العصر


العمال العرب والأجانب في ارامكو يسخرون من الرجعية السعودية

الميكانيكي، بدل المرحلة الضحلة المصطنعة والمتمثلة في قوافل سيارات الكاديلاك ومكيفات الهواء.

٩ ـ وبشكل عام، فإن المعالم المتميزة، والمميزة للبنية الاجتماعية والسياسية في المملكة العربية السعودية نتيجة استغلال لعائدات النفط، لم تحدث أية صدوع أو انشقاقات أساسية حتى الآن. ولقد بيّنت إتجاهين يمكن أن يكون مصدر الاضطراب: الاستياء.. وعدم الرضى بين التجار الذي يمكن أن يقع إذا ما انتهت الأيام الهادئة الوادعة (halcyon) وعهود الاموال السلهة، ثم الوعي السياسي المتصاعد للطبقة الوسطى المحلية الوطنية (indigenous).

كما بيّنت أيضاً أن حكّام البلاد مدركون لهذه الاخطاء، وهم يحاولون بطريقة مشوّشة غير حاسمة، أن يهدئوها من الصعوبة بمكان التغلب على آثارها السيئة. وهي الآثار التي ستكون أكثر مكراً وغدراً وأبعد مدى من الاتجاهين الآخرين، إنني أشير بهذا الى تلف البنية الخلقية (المعنوية) للبلاد، كالتخلي عن التقاليد، وتزايد عجز العقائد القرآنية عن مسايرة الظروف المتغيرة في البلاد.

١٠ ـ لقد كان مذهب العربية السعودية الديني مصدر نعمتها ونقمتها، سقى الله أيام الملك ابن سعود الخوالي، حين كان المال قليلاً نادراً، ومشاكل الحكم والحكومة غير موجودة تقريباً: في تلك الايام كانت مبادىء وأحكام العقيدة الوهابية في شؤون الحياة ـ والتي فرضها الملك على البلاد التي فتحها ـ هي التي زوّدت البلاد بالعمود الفقري، ومكنت هذا الرجل الفرد بشخصيته الحادة النارية الطبع أن يوحّد القبائل والفئات المتحاربة.

ولكن ما أن بدأت أموال النفط بالتدفق حتى خمدت النار أو كادت، كان ابن سعود قد أصبح شخصاً فاقد المقدرة والطاقة. لكن خطر استئناف الصراعات القبلية كان محدوداً، فبعد عشرين عاماً من السلام، تم خلالها إنشاء جهاز شرطة فعال في جميع أنحاء البلاد، أصبح بالإمكان السيطرة على زعماء القبائل عن طريق دفع رواتب قليلة لهم، الا أن أولئك المقرّبين من الملك ـ ومن المال ـ هم الذين أنهكوا في بذخهم وإسرافهم دون رادع أو حدود. لو كان للملك الجديد شخصية والده، لربما كان بالامكان إيقاف التعفن والفساد وحتى في هذه الحالة، فقد جرت بعض المحاولات القليلة للحد من حجم الأموال التي تنفقها العائلة المالكة رغم أنه لا أحد يهتمّ بكيفية صرفها ـ على الويسكي والنساء وحفلات الأفلام السينمائية الخاصة.. فكل شيء مباح. ولكن ما يحيّر حقاً أن يكمن الخطر الحقيقي في التقيّد بمبادىء الاسلام الوهابي أكثر منه في التخلي عن تلك المبادىء. في الأقطار الشرق ـ أوسطية الأخرى تمّ حسم الصراع بين الاصولية الاسلامية والعقلانية الغربية الى حد كبير، لأن حركة التحديث أمكن تبنّيها وتنميتها من قبل المسلمين الأكثر تحرراً (ليبرالية) ناهيك عن المسيحيين واليهود. (فهناك) كانت عقائد الاسلام الليّنة المطواعة (pliant) بشكل مناسب ومعقول، أما في العربية السعودية فإن هذه المعتقدات من الأسمنت النقي (pure concrete) حرفية متحجرة، وإن أي اتجاه أو ميل الى طرق التفكير الأكثر عقلانية، وهي الضرورية اذا ما أريد للعربية السعودية أن تصبح دولة حديثة، يتوجب تنفيذها خلف واجهة من التزلف والمجاملة الكلامية للتفسيرات الدقيقة والحرفية للقرآن. قد يستطيع الفرد أن يمارس التطويع (contortious) والالتواءات العقلية والذهنية التي يستوجبها هذا الوضع، أما بالنسبة للدولة بكليتها فإنه يفرض عليها قيوداً قاسية، ليس هناك من شك في أن الوهابية ستندثر وتتلاشى مع مرور الزمن، وسيكون في اعتقادي ضرورياً أن تُراقب الآثار الناشئة عن هذا التفكك والانحلال. قد لا تكون هذه ضارة، وسيبقى الاسلام بطبيعة الحال مرشداً وهادياً لسلوك الفرد، كما هي الحال في دول أخرى أكثر تحديثاً وعصرية.

كما أن التعليم بطريقة أحدث من طرق المدارس القرآنية الحالية، يمكن أن يمهِّد الأرض أمام طرق في التفكير أكثر تحرراً. واذا ما توفرت الحكومة المستنيرة والجيّدة الى حد ما، فإن الفخر بتقديم الأمة يمكن أن يطمس ويحل محل الإيمان (العقيدة) الدينية كقوة موحِّدة (لأبناء) هذه البلاد. لكن هذا يعني توقع الكثير الكثير من نظام حكم يرى أن انتشار الأفكار الليبرالية سيضعف بالضرورة من سيطرته وهيمنته على البلاد.

١١ ـ وفي العلاقات العربية السعودية الخارجية، تأثر مجرى الأحداث خلال السنوات الثلاث الماضية تأثراً كبيراً بالثروة المكتسبة حديثاً.. وبموت الملك العجوز، وبصورة عامة تميّزت مواقف حكام البلاد بالتشدد وحلّت الروح الانتهازية محل المثالية القديمة.

كـان ابـن سـعـود مـدركـاً لمسؤوليـات بـلاده بـاعتباره جزءا من العالم الحر (الغربي).. أما اليوم فإن العربية السعودية لا تكاد تنظر الى مـا هـو أبـعـد مـن مسرح الشرق الاوسـط، وتراجعت علاقاتها نتيجة ذلك مع الغرب، ومـن سـخـريـة الـقـدر أيضـاً، أنه رغم أن ابن سعود كان يتمتع باحترام أكبر بكثير مما يتمتع به إبنه في الدول العربية الاخرى، فإن هذا الابن هو الذي يبدو نفوذه أعظم من نفوذ الأب. إن أحد الاسباب، بالطبع، هو الثروة الـواقـعـة تحت تصرفـه، والسبب الآخـر هـو تخلي العربية السعودية عن دورها السابق المتمثل بالانعزالية الحكيمة وحسنة التمييز (judicious) لـكـن المخاوف والحسـد القديمين مـايزالان يعشعشان في الأعمـاق، ولـو أنـهـمـا اتـخـذا شكلاً وصوراً أخرى الآن. حتى ولو توقف السعوديون عن الاعتقاد بأن العراق الـهـاشـمـي مـا يزال يـفكـر بـاستعادة مملكة الحجاز، فإنهم ليسوا أقل حسداً من إزدهـار الـعـراق، ولـيسوا أقـل خـوفـاً مـن مخططاته في الهلال الخصيب، والحقيقة إن كراهـيـة الـعـراق عـمـيـقـة الجذور في الذهـن السعودي، الى حد أشعر معه بأن ذلك سيكون عقبة كأداء في طريق التفاهم العربي لبضع سنين قـادمة.

في هذه الاثناء يتوقع أن تتحالف السعودية مع مصر، حيثما وفي أي وقت يوفر لها ذلك التحالف فرصة الدعاية والاعلان للاسلام ولـلـعـالم عـامـة عـن اهـتـمـامـاتها الخادعة (specious) والبرّاقـة المنظـر بـالابـقـاء على الأفكار العربية بعيدة عن أي إرتباط (أو علاقة) قوية مع الغرب.

١٢ ـ تركت حتى آخر التقرير دراسة وتقويم موقع المملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية، أنتم تعلمون، يا سيدي، أن نفوذنا في هذا البلد قد تلاشى بالتدريج، وحلّ محله حـتـى فترة قـريـبـة نفوذ الولايـات المتحدة، ربما كـان هـذا أمـراً حـتـمـيـاً بسبب وجـود (أرامكـو)، لـكـنه إزداد حدة بسبب الخلافات القـائـمـة حول البريمي. إن مـوقـفـنـا الحـاسـم (المتشدد) حول قضية الحدود هذه قد جعلت ابن سعود يشعر ـ ومنذ عام ١٩٥٠ ـ أنه رغم أن صداقتنا ربما ما تزال ذات قيمة كبيرة بـالـنسـبـة لـه، فـإن مرشداً ودليلاً أكثر أمـانـاً سيكون أمريكا، التي تتمتع بجاذبية كونها (غير استعمارية) وبعيدة جداً في نفس الوقت. كان ابن سعود يحترمنا باعتبارنا قوة دولية كبرى (قوة عظمى)، ولكنه كان لا يثق بنا كقوة في الشرق الاوسط، خاصة باعتبارنا مؤيدين صريحين للهاشميين، الا أن النظام الحالي أصبح لا يثق بالمملكة المتحدة ولا بـالـولايـات المتحدة، نتيجة علاقات تقارب الـعـربـيـة الـسـعـوديـة مـع الجـامـعـة الـعـربـيـة مـن جـهـة، وخـوفـاً مـن الـهـيـمـنـة الاقـتـصـاديـة، ولأن السعودية لم تتلق الا القليل من الـدعـم مـن الـولايـات المتحدة في قضية البريمي من جهة أخرى.

١٣ ـ كـمـا أن تـرتـيـبـات الـتـحـكـيـم حول هذا النزاع ـ كمابيّنت لتوي ـ لم يغيّر كثيراً من برود العلاقات الـتـي تـظـهـرهـا الـسـعـوديـة نـحـو بـريـطـانـيـا، فـمـع سـيـاسـاتـهـا التوسعية التي تودُّ (السعودية) أن تتبناها في الوقت الحاضر، فإنها لا تستطيع إلاّ النظر الى وجودنا في (مـنـطـقـة) الخليج الـفـارسـي وجنوب الجزيرة العربية كمصدر إزعـاج (irksome) ومضـايـقـة على أقل تقدير. لكن الحزم المهذب مـن قبلنا.. والادراك المتزايد من قـبـل الـسـعـوديـة حـول أيـن تـقـع مصالحها الحقيقية، سيكون لها دور كـبـير في تـخـفـيـف (حـدّة) الـوضـع، فـالـفـخـر وحب المكيدة والدسائس، وليس الحاجة أو الضرورة، هما نبع سلوك ومواقف السعودية الحالية، وأن إهتمامها بالتوسع الاقليمي لا ينبع من الاعماق (لا يصدر عن قناعة حقيقية).. إنها مجرد حالة من حالات ثغاء (bleating) الجمل لإثارة النمر، حيث تستطيع فيما وراء حدودها أن تسيل (roused) لـعـاب (cupidity) السكان والشيوخ المحليين عن طريق ثرائها وهيبتها، ولهذا فلا بدّ من توفر قرار واضح وواعٍ بالنسبة للحدود التي سنحافظ عليها، يـرافـقـه دراسة حصيـفـة لـلـوسـائـل الـتـي سنتبعها في تحقيق ذلك، وتنفيذ هـادىء ـ ولكن فوري ـ للسياسة التي نقررها. قد تفي الاحتياجات الورقية بحاجتنا الى إثبات حق قـانـونـي أو شك قـانـونـي، الا أن تـأثيرهـا الاسـاسـي سيـمـثـل إثارة السعوديين لبذل جـهـود أخـرى لـلـحـفـاظ عـلـى الـهـيـبـة الـتي يـعـتـقـدون أن هـذه الاحـتـجـاجـات تضرّ بـهـا وتـؤذيـهـا، خـاصـة في تلك الحالات التي لا تتوفر فيها لدينا القوة للحفاظ على مطالبنا على الأرض نفسها.

١٤ ـ أخـتـم تـقـريـري هـذا بـالـقـول أن أكثر سيـاسـاتـنـا فـاعلـيـة في مـنـاطـق مسؤوليـات المملـكـة المتـحـدة (المنـاطـق الـواقـعـة تحت إشـراف المملـكـة المتـحـدة ـ المترجـم) عـلـى محيط شبه الجزيرة العربية إنما تكمن في الاسـتـخـدام الماهـر والحصيـف لـلأمـوال والـتـنـمـيـة المادية المدعـومة بـإستعراض العضلات (إظهار ـ القوة)، وأنا أشعر أنه يجب



جفف منابع الثروة الوطنية على البذخ والنساء

توفير المال حيثما أمكن، وجزئياً على الأقل، مـن شركـات (مصـالـح) الـنـفـط الـتي يكون احـتـمـال استـفـادتـهـا مـن تنفيذ مثل هذه السياسة هو الأكبر. وإذا ما نفذت خطة تتبع هذا المنحى في مسألة الحدود، فليس من غير المحتـمـل أو المعـقـول أن يـدرك الحكـام السـعـوديـون مـع مـرور الـوقت مدى عقم محاولـة شراء الـنـفـوذ، مـهـمـا بلغت درجة الحقد، في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتنا، وأن يكتسبوا بعض الاحترام لموقفنا الحازم. وإذا أطلقنا النظر الى المستقبل البعيد، فربما يصبح بالإمكان التنبوء باليوم الذي يبدي فيه السعوديون استعداداً أكبر لتلقي المشورة الـتقنيـة لتطوير وتنمية بلادهم.. والتي قد نكون على استعداد لتقديمها لهم (عرضها عليهم). الا أن مثل هذه النهاية السعيدة لهذه الـسـنـوات المراهـقـة في (حـيـاة) الـعـربـيـة السعودية الجديدة.. تتطلب أعلى مستويات الكفاءة في رجال السياسة من كلا الجانبين، ويمكن أن تـتـحـقـق فـقـط عـلـى أرضـيـة مـن الـتـحسّـن الـعـام في الـعـلاقـات بين الـغـرب والعالم العربي بأكمله.

١٥ ـ سـأرسـل نـسـخـاً مـن هـذه المراسلـة الى المقيم السياسي في البحرين، ورئيس المكتب البريـطـانـي في الشرق الأوسـط، والى سـفـير حكومة جلالة الملكة في واشنطن.

يشرفـنـي، يـا سـيـدي، مـع فـائـق الاحترام والتقدير، أن أكون..

**خادمكم المطيع**

**ج. س. بيلهام**

# المرأة (وعبيد العبيد)

قالها الأمير نايف في زيارته الأخيرة للكويت، بأن المرأة السعودية لن يكون لها حق الإنتخاب ولا الترشح في الإنتخابات البلدية القادمة، والتي سيكون نصفها الأول بالتعيين ونصفها الآخر بالتحايل! ليؤدي جميع المنتخبين دوراً رئيسياً في تلميع وجه آل سعود خارجياً، وفي تضليل الرأي العام المحلي داخلياً، الى حين على الأقل. حيث سيثبت زيف الإنتخابات وأنها أقلّ من أن تقدّم فائدة عملية للمواطن، أو تكسر حدّة احتكار السلطتين الدينية والسياسية كما احتكار الخدمات والثروات.

إنتخابات نصفية! ونساء بلا دور! ومن غير الأمير نايف ليبلغ الشعب بهذا الإنجاز العظيم؟!

من غير الأمير نايف قادرٌ على التلوّن بأكثر من وجه؟ فهو المدافع عن الوطن ضد التطرف والإرهابيين، وهو في نفس الوقت أشد مناصري السلفية الوهابية، والأكثر صراحة في إعلان ذلك، ولذا لا غرابة أن تجد المديح من قبل الوهابيين موجه له ولإبنه!

والأمير نايف محافظ سياسياً ولا يخفي ذلك بل يحمل كرباجاً ضخماً أينما حل وارتحل! وهو في نفس الوقت يريد تسويق نفسه كرجل إصلاح، مع أنه لا يحب ـ كما قال هو ـ سماع كلمة إصلاح، وطالب الصحف باستبدالها واستخدام كلمة (تطوير).. ولكن كان صعباً تحمّل هذه الرقابة من رئيس المجلس الأعلى للإعلام (نايف) حتى من صحيفة خديوية كـ (عكاظ). صحيح أن ذلك المجلس قد حلّ، ولكن في الممارسة، أكثر الصحافيين يخشون الشخصية المتوحشة التي تسكن وزير الداخلية.

والتطوير بعرف نايف هو اعتقال الإصلاحيين الذين اعتبرهم فئراناً يجب ضربهم ليختبئوا، فالملك حق خاص لآل سعود، لا ينازعهم فيه أحد إلا وأخذوا رأسه. ومن حسن حظ الإصلاحيين، كما يكرر نايف، أنه لم يعذبهم، وأنه لم يفعل شيئاً سوى حبسهم، ومصادرة جوازات سفر زملائهم وفصلهم من وظائفهم. أما قمّة التسامح عند وزير الداخلية، أو رجل الأمن الأول كما يحب أن يسمّى، فهو أن يقبل بإعادة جواز سفر أحد المواطنين! هذا التسامح لا يقاس مع تلك الأميرة الغبيّة التي طالبت أعمامها بأن يقطعوا الكهرباء عن سكان الرياض وغيرها، فالكهرباء كما قالت إنجاز قدمه آل سعود، وأرادت أن تكتشف كيف سيعيش المواطنون المعارضون لحكم آل سعود بدونهم أو بدون إنجازاتهم (الكهربية)!

ورجل الأمن الأول، مهووس بإبنه محمد الذي أصبح الرجل الثاني في وزارة الداخلية متخطياً كل وكلاء الوزارات وحتى عمه أحمد نائب وزارة الداخلية، وصار الإبن المدلل رجل الأمن القوي.

أما الإبن الآخر سعود، فبعد أن تشاجر مع ابن عمه محمد بن فهد إبان توليه نيابة إمارة المنطقة الشرقية، وقد كان الخلاف حول الصلاحيات وحول تقاسم السرقات، اضطرّ الى الإستقالة، وطالب بتعيينه سفيراً في أسبانيا، وقد تحقق له ذلك قبل نحو عام.

هكذا تتوزع السلطة، وهكذا تتوسع دائرة المشاركة الشعبية في السلطة!

أما زوجته السديرية المدللة، فقد أصبحت (سوبر وومان) وسبق لها أن اختطفت أختها من طائرة سعودية كانت متجهة الى العاصمة الأردنية عمان، بعد أن قامت بعملية تخديرها. ولم يكن الأمر سوى أن الزوجة أرادت أن تلتحق بزوجها من آل الشعلان (مشايخ الرولة)، فكانت السوبر وومان يومذاك مديرة مطار جدة والآمر الناهي فيه!

أليس هذا اعترافاً من الأمير وزير الداخلية بدور المرأة السعودية! هذا نموذج لمرأة يمكن أن تمتلك سلطة بأكبر مما يملكه أصحاب العقال والشوارب!

حقوق مرأة في السعودية ـ الوهابية!

هذا مستحيل!

وهل امتلك الرجال أصحاب الشوارب حقوقهم، حتى تستطيع أن تأخذ حقها؟!

المرأة التي لا تستطيع أن توقع على وثيقة إجراء عملية لها أو لإبنها، والتي لا تستطيع أن تذهب الى غرفة الولادة بدون إذن وزير الداخلية ـ كما أوصى في أحد تعميماته الأخيرة ـ هل يحق لها أن تترشح وأن تنتخب حتى في نصف انتخابات بلدية تافهة بمقاييس كل الدنيا!

المرأة السعودية مضطهدة ومحرومة من أبسط حقوقها، من قبل مجتمعها، ومن مشايخ الوهابية، ومن سلطة آل سعود المهيمنة على كل مناحي الحياة.

المرأة الحرّة تخرّج أجيالاً حرّة!

وفي مملكة العبيد، لا أحرار، حتى السلطة الحاكمة، والعائلة المالكة، هناك من يستعبدهما، ولكنه هذه المرة أجنبي!

بمعنى آخر: فإن الشعب المسعود، يصدق عليه مقولة أنه (عبد للعبيد)!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.org

# الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قَضايا الحجاز
- الرأيِ العام
- إستَراحةَ
- أخبار

- تَراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

## العائلةَالمالكةَ والسياحةَ عكس تَيار الاصلاح

## التفكيك الهادىء للسلطةَ

يمكن القول ابتداءً أن لكل دولةَ تجربتَها الخاصةَ فى التطور والاصلاح والنابعةَ من ظروفها الخاصةَ الداخليةَ بالدرجةَ الأولى الى جانب تأثير الاحوال الخارجيةَ عليها.. والسعوديةَ ليست بدعاً من الدول، إذ لا يمكنها استيراد نموذج اصلاحي من الخارج، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تنأى بنفسها عن التغييرات الجاريةَ خارج الحدود بحجةَ (إن تقاليدنا الدينيةَ لا تسمح بذلك) أو أن الاوضاع الداخليةَ ليست ناضحةَ بدرجةَ كافيةَ بما يجعل من وتيرةَ التغيير بطيئةَ للغايةَ الى درجةَ تقترب من التوقف، فيتم تحت هذه الذرائع تجاهل التطورات الداخليةَ أو إساءةَ تفسيرها أو نفي الحاجةَ الى مواكبةَ التحولات الخارجيةَ والتي تتطلب درجةَ من التفاعل من أجل السير المتوازن والموازي مع حركةَ العالم الخارجي..

## الحجازيةَ د. مي يماني

## الدعوات الإنفصاليةَ تلاحق الحكم النجدي

## النظام في السعوديةَ لن يستطيع البقاء طويلا

واضح ان الاميركيين في حيرةَ الآن فيما يتعلق بالموضوع السعودي. نحن نعرف انهم يحمون السعوديةَ. وعندما أعدت الادارةَ الاميركيةَ تقريرها للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحجبت منه 82 صفحةَ عن الجزء الخاص بالسعوديةَ، برر البيت الابيض والخارجيةَ الاميركيةَ اسباب حجب هذه الصفحات عن الملأ على اساس انها حساسةَ جدا ووقتها رفض الديمقراطيون مثل هذا التبرير من الادارةَ الجمهوريةَ. لكن القصد الحقيقي كان حمايةَ العائلةَ المالكةَ السعوديةَ لانهم بحاجةَ اليهم.

## تأجيل الإنتخابات المحليةَ

## تشـيـيـد أسـوار القـمـع

كان اعتقال الإصلاحيين في 16 مارس الماضي مجرد حلقةَ في منهج الإرتداد على (وعود) الإصلاحات.

الإعتقالات كانت تدشيناً لسياسةَ (إعادةَ الفئران) الى جحورها، كما كان يتوعد وزير الداخليةَ الأمير نايف بن عبد العزيز. وقد تبع الإعتقالات مباشرةَ خطوات متوازيةَ، أصبحت أكثر وضوحاً مع مرور الإيام.

فعلى صعيد هامش حريةَ الصحافةَ، والذي كان يقاس به مدى الرغبةَ الحكوميةَ في الإصلاحات، فقد تقلص ذلك الهامش حتى كاد يلمس حدود ما قبل ثلاثةَ أعوام. الصحافةَ المحليّةَ التي كانت تتحدث بمفردات المشاركةَ الشعبيةَ والإصلاح السياسي والإنتخابات ومؤسسات المجتمع المدني.. والصحافةَ التي كانت تنقد السياسات الحكوميةَ في الميادين المختلفةَ، ووصلت الى نقد الوزراء، وفي بعض الأحيان كانت تغمز بدائرةَ الأمراء وسرقاتهم وجهلهم..

## وراثةَ العرش السعودي

## السيد محمد علوي المالكي.. الفقيه المفترى عليه

كان العنوان الرئيس لصحيفةَ عكاظ، وهي إذ تسرد بعضاً من ذكريات مفتي الحجاز وفقيه مكةَ الدكتور السيد محمد علوي المالكي، في حلقات بدأت منذ بدايةَ شهر مايو الحالي، هو: (المالكي.. الفقيه المختلف حوله). ولا نعلم سبباً وجيهاً لاختيار هذا العنوان، سوى محاولةَ الجريدةَ أنفةَ الذكر للنأي بنفسها عن تبنّي آرائه، وكأنها تريد القول بأنها مجرد (ناقل) وليس (متبنّ) للأفكار المطروحةَ، وهي بالتالي تقف في الوسط بينه وبين الطاعنين فيه من مشايخ الوهابيةَ ومريديهم.

الدكتور السيد محمد علوي المالكي

أيضاً فإن الجريدةَ (الخديويةَ) تريد أن تظهر وكأنها حياديّةَ في موضوع حسمه النظام السياسي ورموزه، وهو التصدّي للسيد محمد علوي المالكي ومناجزته والتشهير به، وطبع الكتب الكثيرةَ في داخل البلاد، وبإجازةَ حكوميةَ، ضده.. وهي بهذا، تفتح الطريق موارباً أمام مشايخ الوهابيةَ للرد حول ما يكتب، والطعن في هذه الشخصيةَ الفذّةَ التي تقول الجريدةَ أنه (فقيه مختلف حوله).

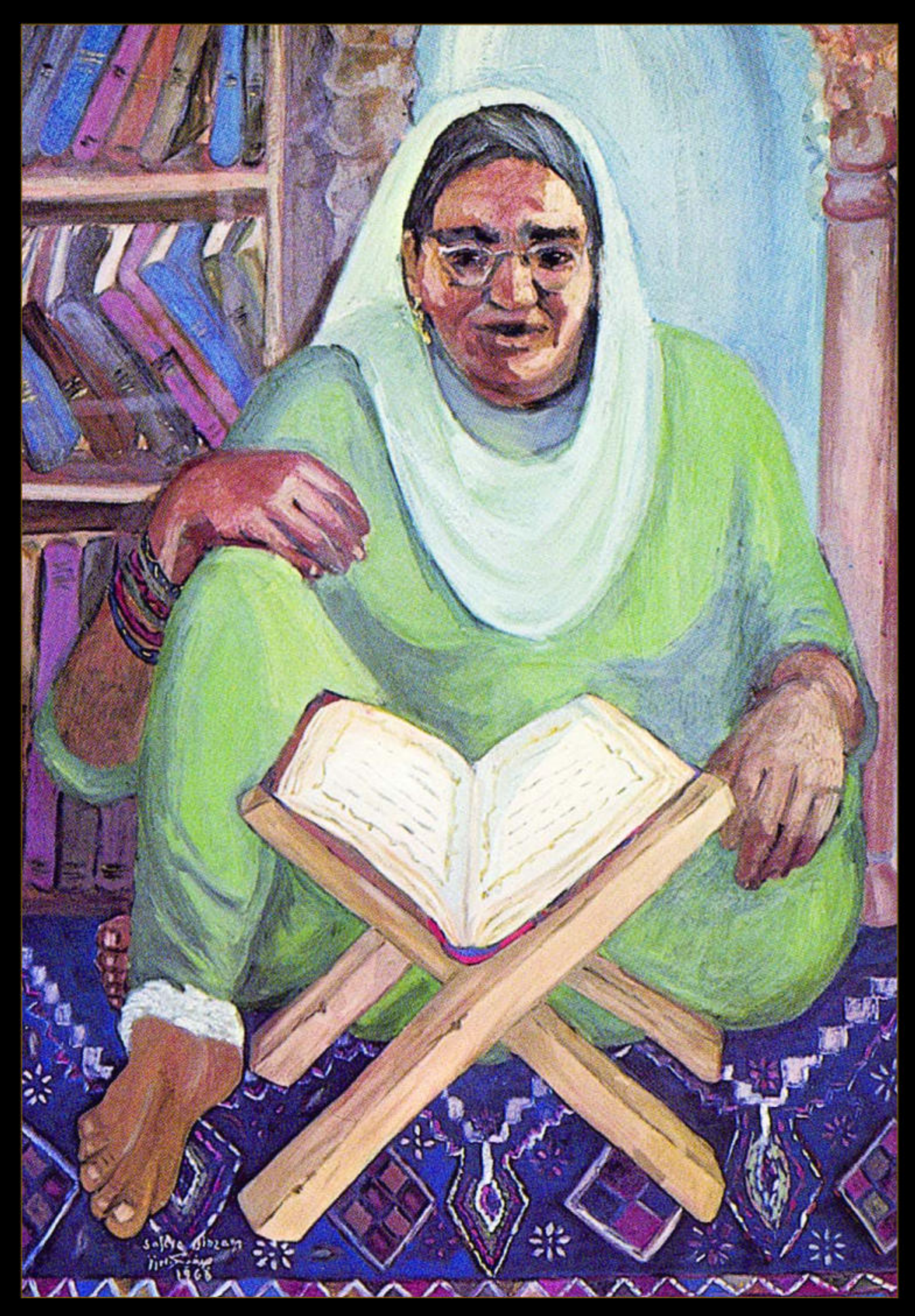
## التمايز النجدي – الحجازي:

Internet

الحجاز على الانترنت

http://www.alhijazi.org

http://www.alhejazi.org




لوحة للفنانة صفية بن زقر